بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة أم درمان الإسلامية
كلية الدراسات العليا
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات النحوية واللغوية

المسائل الخلافية في كتاب اللباب للعكبري

دراسة نحوية صرفية

بحث مقدم لنيل درجة الدكتوراة في النحو والصرف

إعــداد الطالـــب : يونس عباس الفكي الهادي
إشراف البروفسور : محمد أحمد علي الشامي

العام ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

(وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ إِنَّمَا يُعَلِّمُهُ بَشَرٌ ۗ لِّسَانُ ٱلَّذِى يُلْحِدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِىٌّ وَهَـٰذَا لِسَانٌ عَرَبِىٌّ مُّبِينٌ)

صدق الله العظيم

الآية ١٠٣ من سورة النحل

الإهداء

إلى روح أبي الطاهرة

وإلى أمي وزوجتي وابني عباس

إلى أبناء أختي

إلى طلاب العلم والمعرفة

وإلى من أسعفني بفكرة صائبة ومسألة غائبة

وشدَّ من أزري ودعا لي بظهر الغيب

إلى هؤلاء جميعاً أهدي هذا البحث

الباحث

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين ، المبعوث رحمة للعالمين ، سيدنا محمد خاتم النبيين وإمام المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين ، عملاً بقوله تعالى : (قَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحاً تَرْضَاهُ وَأَصْلِحْ لِي فِي ذُرِّيَّتِي إِنِّي تُبْتُ إِلَيْكَ وَإِنِّي مِنَ الْمُسْلِمِينَ) (١) .

بعد الشكر لله تعالى :

أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأستاذي وشيخي الجليل البروفسور محمد أحمد علي الشامي ، الذي بذل علمه وجهده لخدمة القرآن الكريم ، واللغة العربية وأهلها ، والجامعة الإسلامية ، فما توانى في تقديم النصح والإرشاد لي في هذا البحث بصبر جميل ، ورأي سديد وقول صائب حتى استوى على سوقه فجزاه الله خير الجزاء .

والشكر إلى جامعة أم درمان الإسلامية إدارة وأساتذة ، وأخص بالشكر كلية اللغة العربية ، لما تقدمه لنا من عناية ورعاية .

والشكر الجزيل لأسرة مكتبة جامعة أم درمان الإسلامية ومكتبة جامعة القرآن الكريم، ومكتبة الأستاذ التجاني سعيد وإلى كل من أسهم ومد لي يد العون.

الباحث

(١) الآية ١٥ من سورة الأحقاف .

المقدمة

الحمد لله الذي أنزل القرآن الكريم ، بلسان عربي مبين ، هدى وذكرى للمتقين ، وشفاءً ورحمة للمؤمنين ، ونوراً وضياءً للعالمين .

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء وسيد القراء وأفصح البلغاء ، الذي يسر الله القرآن بلسانه واختاره لأدائه وبيانه وعلى أصحابه وسلم .

وبعد

لقد اهتم الباحثون بالمسائل الخلافية في النحو والصرف اهتماماً كبيراً ، لعظمة وقدر هذا العلم ، وأردت أن أقف على جهد عالم من علماء النحو والصرف من خلال عرضه للمسائل الخلافية في النحو والصرف وهو العكبري وعنوان البحث .

المسائل الخلافية في كتاب اللباب للعكبري دراسة نحوية صرفية

أسباب اختيار الموضوع :

- رغبة الطالب في معرفة جوانب النحو والصرف من خلال اختلاف العلماء في قضاياه النحو .
- معرفة مواطن الخلاف بين علماء البصرة والكوفة .
- الوقوف على الخلافات النحوية ودورها في تسهيل فهم معاني القرآن .

أهداف البحث :

- تبيين العلة النحوية وأوجه اختلاف النحاة .
- توضيح الظواهر الصرفية .
- الكشف عن المذاهب النحوية ومعرفة مناهجهم التي اتبعوها في شرح وتبيين القضايا الخلافية في النحو الصرف .
- دراسة جهود العلماء في تناولهم للخلافات النحوية والصرفية.
- إبراز مدى اهتمام المتقدمين من النحاة في هذا المجال .
- عرض حجة العكبري موازنة بين النحاة .

أهمية البحث :

- تناوله لآراء علماء النحو في تفسير الخلافات النحوية .
- أثر القضايا النحوية الخلافية في توجيه تفسير القرآن .
- إظهار قيمة كتاب العكبري بالبحث فيه وتمعن معانية ومسائله.

منهج البحث :

اتبع الباحث في دراسته المنهج الاستقرائي الوصفي في عرض الخلاف في المسائل النحوية والصرفية .

خطة البحث :

قام الطالب أولاً بعرض مقدمة تناول فيها أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته ومنهج البحث . وتحدث عن مولد العكبري ونشأته وحياته وشيوخه وتلاميذه وإنتاجه العلمي ، ونبذة قصيرة عن الكتاب .

وبعد ذلك قسم البحث إلى ثلاثة أبواب . ثم إلى فصول

الباب الأول : الاسم إعرابه وصرفه

الفصل الأول : الإعراب والبناء

الفصل الثاني : مرفوعات الأسماء

الفصل الثالث : المنصوبات والمجرورات من الأسماء

الفصل الرابع : الأسم المصروف وغير المصروف

الباب الثاني : الفعل إعرابه واشتقاقه

الفصل الأول : اشتقاق الفعل

الفصل الثاني : إعراب المضارع

الفصل الثالث : الماضي والأمر

الباب الثالث : الحروف والأدوات

الفصل الأول : الحروف المفردة

الفصل الثاني : الأدوات

وكل فصل من هذه الفصول يشتمل على مسائل

ثم الخاتمة والفهارس

فهرس الآيات
فهرس الأحاديث
فهرس الأشعار
فهرس الأعلام
فهرس القبائل
فهرس الأماكن
فهرس المصادر والمراجع
فهرس الموضوعات

تمهيد

ترجمة العكبري

اسمه ونسبته :

اسمه محب الدين عبد الله بن الحسين بن عبد الله ، وكنيته أبو البقاء . لم يختلف أصحاب التراجم في اسمه ، وتفرد المنذري بتسمية أبيه (الحسن) ،وأجمع المتقدمون والمتأخرون على أنه (الحسين) بالتصغير ([1]) .

نسب أبو البقاء إلى قرية قرب بغداد نفسها ، وإلى محلة فيها ، وإلى مذهبه في الفقه ، فقيل : العكبري ، والبغدادي والحنبلي .

وقيل : إنه من (عكبرا) وعكبرا هذه قرية على خمسة فراسخ من بغداد([2]).

مولده وأسرته :

أغفل المؤرخون الحديث عن أصل العكبري ، فلم يعزوه إلى قوم من أقوام العرب أو العجم ، ولا إلى قوم بينهم وبين العرب ولاء . ويعد تلميذه ابن الدبيثي من أدق الناس تحديداً لمولده مكاناً وزماناً ، فقد ذكر أنه ولد في بغداد سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة ، وعلى هذا التحديد أجمع من ترجموا له ([3]) .

أما عن أسرته فلم تتحدث المصادر عنها ، وإنما ذكرت أنه تزوج ، وأن امرأته كانت تقرأ له ،وأنه رُزق أولاداً ،وقيل : إنه أُصيب بالجدري ، وهو صغير ، فقد أضر به ، فكان يقرأ بعيون الناس([4]) .

شيوخه :

أقبل العكبري على العلم يطلبه من كل وجه ،ويلازم أهله ، ويعتمد وهو الضرير من الصغر على السماع في التحصيل فتنوعت معارفه ، وكثر شيوخه ومنهم :

([1]) الأعلام ، لخير الدين الذركلي ، دار الملايين ، ط/٤ – بيروت لبنان ١٩٧٩م – ٨٠/٤ .
([2]) وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق محمد محي الدين – القاهرة ١٣٦٧هـ ١٩٤٨م – ١٠٠/٣ .
([3]) نكت الهميان لصلاح الدين الصفدي – تحقيق أحمد ذكي – القاهرة ١٣٢٩هـ١٩١١م – ص١٧٩ .
([4]) المصدر السابق نفسه – ١٧٩ .

١- إبراهيم بن دينار أبو حكيم النهرواني المتوفى [ت : ٥٥٦هـ] ([1]) أخذ عنه أبو البقاء فقه ابن حنبل .

٢- أحمد بن المبارك المرقعاتي ([2]) أبو العباس ، لم تشر المصادر إلى ما أخذ عنه أبو البقاء

٣- طاهر بن محمد بن طاهر الهمزاني أبو زرعة [ت: ٥٩٦هـ] أخذ عنه الحديث في بغداد([3]) .

٤- عبد الرحمن بن علي بن الفرج الجوزى ، والراجح أنه أخذ عنه الحديث وفقه ابن حنبل([4]).

٥- عبد الله بن أحمد أبو محمد المعروف بابن الخشاب [ت:٥٦٧هـ]([5]) وهو أكبر شيوخه في النحو ، وتأثره به وبكتابه (المرتجل) ظاهر في اللباب . وإلى جانب النحو أخذ عنه أبو البقاء الفرائض والحساب واللغة .

٦- عبد الله بن محمد أبو بكر النقور ، وهو محدث ثقة أخذ عنه الحديث([6]).

٧- علي بن الحسين بن عساكر البطائحي الضرير المقربي [ت : ٥٧٢هـ] أخذ عنه القراءات وسمع الحديث ([7]) .

٨- علي بن عبد الرحيم بن الحسن المعروف بابن العصار [ت : ٥٧٦هـ] درس عليه اللغة ([8]) .

٩- يحيى بن نجاح بن مسعود أبو البركات الحنبلي اليوسفي [ت : ٥٦٩هـ] من شيوخه في اللغة والأدب ([9]) .

([1]) ترجمة النهراوي في الوافي بالوفيات ٣٤٦/٥ نقلاً عن اللباب ١١ .
([2]) شذرات الذهب في أخبار من ذهب – ابن العماد الحنبلي – القاهرة ١٣٥١هـ - ٢١٧/٤ .
([3]) ترجمة أبي زرعة الهمزاني في التكملة لوفيات النقلة ٢٩١/٢ .
([4]) وفيات الأعيان ٢٨٨/٢ – شذرات الذهب ٢٢٢/٤ .
([5]) إنباه الرواة على إنباه النحاة – تأليف جمال الدين بن الحسن على بن يوسف الفضلي – تحقيق محمد أبو الفضل ط/١ – ١٣٧٤هـ-١٩٥٥م – ٩٩/٢ .
([6]) ترجمة النقور في سراة الجنان ٣٧٨/٢ نقلاً عن اللباب ١١ .
([7]) شذرات الذهب ٢١٣/٤ .
([8]) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي – مطبعة عيسى البابي الحلبي – ط/١ – ١٣٨٤هـ-١٩٦٥م – ١٧٥/٢٠ .
([9]) شذرات الذهب ٢١٣/٤ .

١٠- عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات الأنباري [ت:٥٧٧هـ] لم تشر إليه كتب التراجم أنه من شيوخ أبي البقاء ، وتفرد أبو حيان الأندلسي بهذا الذكر ([1]) .

تلاميذه :

قرأ على أبي البقاء كثير من التلاميذ من بينهم أئمة وحفظة ونحاة ومؤرخون. ومن أشهرهم :

١- ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي صاحب المعجمين : معجم الأدباء ومعجم البلدان [ت: ٦٢٦هـ] ([2]) .

٢- عبد الرحمن بن نجم أبو الفرج المشهور بابن الحنبلي [ت: ٦٣٤هـ]([3]).

٣- أحمد بن علي أبو العباس الأزدي المهلبي الحمصي النحوي [ت:٦٤٤هـ]([4]).

٤- عبد الحميد بن هبة الله بن محمد بن الحسين بن أبي الحديد شارح نهج البلاغة [ت : ٦٥٥هـ] ([5]) .

٥- عبد العظيم عبد القوي أبو محمد ذكي الدين المنذري الحافظ [ت:٦٥٦هـ]([6]) .

٦- القاسم بن أحمد علم الدين اللورقي الأندلسي [ت : ٦٦١هـ] ([7]) .

٧- عبد الصمد بن أحمد القطيعي المحدث النحوي [ت : ٦٧٦هـ]([8]) .

أخلاقه :

كان أبو البقاء ثقة صدوقاً فيما ينقله ويحكيه ، غزير العلم ، كامل الأوصاف متديناً ، رقيق الشمائل ،ورعاً ، صالحاً ، قليل الكلام ، لا يتكلم إلا في علم ، أو فيما لا بد منه .

([1]) وفيات الأعيان ١٣٩/٣ – إنباه الرواة ١٦٩/٢ – نزهة الإلباه في طبقات القراء – الأنباري – تحقيق محمد أبو الفضل – دار النهضة – مطبعة المدني – بيروت – بدون تاريخ – ص١٨٩ .

([2]) إنباه الرواة ٧٤/٤ – وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ .

([3]) شذرات الذهب ١٦٤/٥ .

([4]) ترجمة أبي العباس الازدي في البلغة ٢٧ – انظر اللباب للعكبري ١٤/١ .

([5]) وفيات الأعيان ٣٤٢/٧ .

([6]) طبقات الشافعية للسبكي – تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطانحي – القاهرة - ١٠٨/٥ .

([7]) معجم الأدباء لياقوت – دار الفكر للطباعة ط/٣ – ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م – ٢٣٤/١٦ .

([8]) ترجمة القطيعي في ذيل طبقات الحنابلة ١١٠/١ – انظر اللباب للعكبري .

وصفه ابن النجار أحد تلاميذه ، فقال (كان حسن الأخلاق متواضعاً ، كثير المحفوظ ، يحيا للاشتغال والأشغال ليل نهار) وقيل : إنه إمام في علوم القرآن ، والفقه واللغة ، والنحو والعروض ، والفرائض ، والحساب . وعلى هذا النحو من الإخلاص للعلم عاش أبو البقاء ثمانية وسبعين عاماً ، قضاها في الدرس والتدريس والتأليف ، فقد توفي سنة ٦١٦هـ ([1]) .

آثاره في النحو : خلف أبو البقاء مؤلفات كثيرة في النحو منها :

– إملاء ما من به الرحمن أو إعراب القرآن : وهو مطبوع عدة طبعات ، طبعت الطبعة الأخيرة منها في دار الكتب العلمية بيروت سنة ١٩٧٩م .

– إعراب الحديث : حققه الدكتور عبد الإله نبهان ، وطبعه طبعتين ، الثانية منها في دار الفكر بدمشق سنة ١٩٨٦م .

– الإشارة في النحو : ذكرته كتب كثيرة منها كتاب البغية ٣٩/٢ وشرح اللمع لابن جني : ورد ذكره في إنباه الرواة ١١٧/٢ وشرح الإيضاح والتكملة لأبي علي الفارسي ذكره البغية ٣٩/٢ والتهذيب في النحو ذكره البغية ٣٩/٢ .

وشرح لامية العرب تحقيق محمد أديب جمران نشرها المكتب الإسلامي بيروت سنة ١٩٨٤م.

شرح المفصل في النحو للزمخشري ذكره هدية العارفين ٤٥٩/١ .

واللباب في علل البناء والإعراب وهو هذا الكتاب الذي تحدثت فيه عن المسائل الخلافية .

وقيل عدد المؤلفات التي ألفها أبو البقاء خمسة وخمسين مؤلفاً ([2]) .

مذهبه :

ذكرت كتب التراجم أن العكبري كان متعصباً لمذهب أحمد بن حنبل في الفقه([3]) وقد اختلف الدارسون المحدثون في العكبري فمنهم من ينسبه إلى بغداد ومنهم إلى الكوفة ومنهم إلى البصرة .

([1]) انظر وفيات الأعيان ٣٨٦/٢ .

([2]) إعراب الحديث تحقيق د. عبد الإله بنهان ١٤ .

(٣) سير أعلام النبلاء - شمس الدين بن أحمد عثمان الذهبي - تحقيق حسن الأسد – إشراف شعيب الأنووط مدرسة الرسالة ٩١/٢٢ .

ولكن يظهر من المسائل التي تعرضت لها في كتاب اللباب أن العكبري بصري النزعة والدليل على ذلك قوله : الاسم مشتق من السمو عندنا ، وقال الكوفيون : هو من الوسم ، فالمحذوف عندنا لامه وعندهم فاؤه .

وكان يبطل آراءهم ، كقوله : (والعطف بـــ (لكن) إلا بعد النفي ، وذهب الكوفيون إلى العطف بها بعد الإثبات وهذا باطل) .

وكان يرمى بآرائهم بالضعف الشديد ، كقوله : لكن مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من (لا) و (إن) و (الكاف) (الزائدة) و (الهمزة) محذوفة وهذا ضعيف جداً .

ويصف أقوالهم بالشذوذ أحياناً وذلك في (منذ) وكان يغلطهم وكذلك في الميم الزائدة في قولك : (اللهم) عوض من (ياء) . وقال الكوفيون : أصله يا الله أمنا بخير وهو غلط . كل هذا يدل على أن العكبري بصري .

أما عن كتاب اللباب في علل البناء والإعراب ، كادت كتب التراجم أن تجمع على هذا الاسم ولكن البعض غيروا اسمه فقد سماه ابن العماد اللباب في البناء والإعراب ([1]) وابن خلكان سماه (اللباب في علل النحو) ([2]) .

فكتاب اللباب مكون من جزءين ، فالجزء الأول تحقيق د. غازي مختار طليمات ، دار الفكر بيروت لبنان طبعة ١٩٩٥م – إعادة الطبعة ١٤٢٢هـــ– ٢٠٠١م.

والجزء الثاني – تحقيق د. عبد الإله نبهان، لبنان وقد اشتركا في تحقيقه .

ونهجه في هذا الكتاب نهج واضح القسمات ، حيث قسم كتابه إلى أبوابٍ وقسم الأبواب إلى فصول ، وألحق بالفصول مسائل تتصل بها .

فقمت بدراسة المسائل الخلافية في هذا الكتاب وتحليلها .

([1]) شذرات الذهب ٦٨/٥ .
([2]) وفيات الأعيان ١٠٠/٣ .

ومن الملاحظ أن العكبري في المسائل الخلافية قارن ووازن ، وكان يأتي بالأدلة ويستنبط الحجج ويدمغ العلة بالعلة .

وطريقته في عرض الخلاف دقيقة ، أساسها الإيجاز ونصر نحاة البصرة .

البـــاب الأول : الاسم وإعرابه وصرفه

الفصـــل الأول : الإعراب والبناء

الفصل الثاني : المرفوعات

الفصل الثالث : المنصوبات والمجرورات

الفصـل الرابع : صرف الاسم وعدمه

الفصل الأول : الإعراب والبناء

المســـألة الأولـــــى : اشتقاق كلمة (اسم)

المســـألة الثانيـــــة : الإعراب

المســـألة الثالثـــــة : الأسماء المثناة والمجموعة وإعرابها

المســـألة الرابعـــــة : التنوين الداخل اللاحق جمع المؤنث السالم

المســـألة الخامســـة : جمع من سمى بمؤنث وهو مذكر

المســـألة الســـادسة : ترتيب المعارف

المســـألة السابعـــة : بناء الاسم النكرة المنفي

المســـألة الثامنـــة : أحوال الأسماء الستة

المســـألة التاسعـــة : اسم الإشارة أموصول أم غير موصول

المســـألة العاشـــرة : المضاف إلى ياء المتكلم

المسألة الحادية عشرة : الذي

المسألة الأولى

اشتقاق كلمة (اسم)

اختلف النحويون في اشتقاق كلمة (اسم) فالبصريون يرون أنه شق من السمو وهو العلو . وعند الكوفيين أنه شق من الوسم ([1]) .

ذهب البصريون إلى أنه مشتق من السمو ؛ لأنه من : سما يسمو سموا إذا علا ، فالمحذوف منه (لامه) ؛ لأن المحذوف يرجع إلى موضع اللام في جميع تصاريفه ، نحو سميت ،وأسميت ، وسَمى ، وسُمَّى ، وأسام ؛ لأن الهمزة فيه عِوض من المحذوف . وقد أُلِف من عادتهم أن يعوضوا في غير موضع الحذف([2]) .

والوجه الثاني من حجة البصريين أن الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب ([3]) : فمنها ما يخبر به وما يخبر عنه وهو الاسم نحو ، زيد قائم ، ومنها ما يخبر به ولا يخبر عنه وهو الفعل ، نحو : قام زيد . ومنها ما لا يخبر به ولا يخبر عنه ، وهو الحرف ، نحو هل وبل وما أشبه ذلك . فلما كان الاسم يخبر به ويخبر عنه ، والفعل يخبر به ولا يخبر عنه ، والحرف لا يخبر به ولا يخبر عنه ، فقد سما الاسم على الفعل والحرف . واحتج الكوفيون ([4]) بأنه مشتق من الوسم ؛ لأن الوسم في اللغة هو العلامة ، والاسم وسم على المسمى وعلامة له يعرف به

والأصل فيه : (وسم) إلا أنهم حذفوا الواو من أوله وعوضوا مكانها الهمزة فصار اسما ، ووزنه : أعل ؛ لأنه قد حذف منه فاؤه التي هي الواو في وسم .

والرأي الصواب في هذه المسألة مذهب البصريين ؛ لأن ما ذهب إليه الكوفيون إن كان صحيحاً من جهة المعنى إلا أنه فاسد من جهة اللفظ ، وهذه الصناعة لفظية ، فلا بد فيها من مراعاة اللفظ وفساده من أوجه منها : أن الهمزة في أوله همزة التعويض وهمزة التعويض إنما تقع تعويضاً عن حذف اللام لا عن حذف الفاء وأنك تقول في تكسيره (أسماء) ولو كان مشتقاً من الوسم لوجب أن تقول : أوسام ، وأواسم ، فلما لم يجز أن يقال إلا أسماء دل على أنه مشتق من السمو لا من الوسم .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٦/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١ .
([2]) المصدر نفسه ٤٦/١ .
([3]) أسرار العربية ٢٩ .
([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦/١ .

المسألة الثانية

الإعراب

سمى الإعراب بذلك لثلاثة أوجه :- ([1])

أحدها : أن يكون سمى بذلك ؛ لأنه يبين المعاني ، مأخوذ من قولهم : أعرب الرجل عن حجته ، إذا بينها . ومنه قوله ﷺ ([2]) : (الثيب يُعرب عنها لسانها) أي يبين ويوضح ومنه قوله تعالى : (بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ) ([3]) وقال تعالى : (إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ))([4]) .

والثاني : أن يكون سُمى إعراباً ؛ لأنه تغير يلحق أواخر الكلِم من قولهم : عربت معدة الصبي : إذا تغيرت . والكلمة تتغير .

والثالث : أن يكون سُمى إعراباً ؛ لأن المعرب للكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه ، من قولهم : امرأة عروب إذا كانت متحببة إلى زوجها قال تعالى: (عُرُبًا أَتْرَابًا) ([5]) أي متحببات إلى أزواجهن ، فلما كان الكلام كأنه يتحبب إلى السامع بإعرابه سُمى إعراباً .

وقيل فائدة الإعراب أنه رمز إلى معنى معين دون غيره ، كالفاعلية والمفعولية وسواهما ولولاه لاختلطت المعاني ، والتبست ولم يفرق بعضها من بعض . وهو موجز غاية الإيجاز . والمعرب هو اللفظ الذي يدخله الإعراب ، والعامل هو الذي يؤثر في اللفظ تأثيراً ينشأ عنه علامة إعرابية ترمز إلى معنى خاص كالمفعولية ، أو الفاعلية وغيرها .

وسيبويه ([6]) فصل بين ألقاب حركات الإعراب ، وألقاب حركات البناء ، فسمى حركات الإعراب رفعاً ، ونصباً ، وجراً ، وجزماً ، وحركات البناء ضماً ، وكسراً ،

([1]) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة اليمني - تحقيق د. هادي عطية مطر الهلالي - ط/١ - دار عمار ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م – ١٦٧/ أسرار العربية ٤٠ .

([2]) انظر مسند الإمام أحمد – محمد بن حنبل – شرح أحمد الزين – دار الحديث – القاهرة ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م -١٩٢/٤ – وسنن ابن ماجة – محمد فؤاد عبد الباقي – القاهرة – ١٩٥٤م - ٦٠٢/١ .

([3]) الآية ١٩٥ من سورة الشعراء .

([4]) الآية ٣ من سورة الزخرف .

([5]) الآية ٣٧ من سورة الواقعة .

([6]) كتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبرة - تحقيق عبد السلام محمد هارون – ط/٢ – ١٤٠٢هـ-١٩٨٢م – ١٦/١- - بغية الوعاة ٢٢٩/٢ .

ووقفاً . فإذا قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذا أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر .

وقد خالف الكوفيون ذلك وسمو الضمة اللازمة رفعاً ، والفتحة ، والكسرة نصباً وجراً والصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة ([1]) .

واختلف النحويون ([2]) في حركات الإعراب هل هي أصل لحركات البناء ، أم حركات البناء أصل لحركات الإعراب ؟ واحتج من جعل أن حركات الإعراب أصل لحركات البناء ، لأن الأصل في حركات الإعراب أن تكون للأسماء ، وهي الأصل ، فكانت أصلاً ، والأصل في حركات البناء ، أن تكون للأفعال والحروف، وهي فرع ، فكانت فرعاً .

والذين ذهبوا إلى أن حركات البناء هي الأصل ، وأن حركات الإعراب فرع عليها احتجوا بأن حركات البناء لا تزول ولا تتغير عن حالها ، وحركات الإعراب تزول وتتغير ، وما لا يتغير أولى بأن يكون أصلاً مما يتغير .

والصحيح في ذلك المذهب الأول ، لأن نقل حركات الإعراب كان لمعنى ، ولزوم حركة البناء لغير معنى .

واختلفوا في الإعراب أحركة أم حرف : ([3])

مذهب البصريين أن الإعراب دال على المعاني ،وأنه حركة داخلة في الكلام بعد كمال بنائه ، فهو حركة نحو الضمة في قولك : هذا جعفرُ ، والفتحة في رأيت جعفرا ، والكسرة في مررت بجعفرِ ، هذا أصله .

ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفا ما دخل حرف على حرف .

وعند الكوفيين الإعراب يكون حركة وحرفا فإذا كان حرفاً قام بنفسه ، وإن كان حركة لم يوجد إلا في حرف ثم قد يكون الإعراب سكوناً وحذفاً وكذلك الجزم

([1]) شرح المفصل لابن يعيش لموفق الدين ابن يعيش النحوي المتوفي ٦٤٣هـ - شارع الجمهورية ٧٢/١ – انظر النحو الوافي ٧٤/١ .
([2]) انظر اللباب ٥٤/١ – شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١ – انظر الافتتاح في شرح المصباح أبي علاء الدين الأسود – تحقيق أحمد بن حامد ط/١ نابلس ٦٤ .
([3]) أسرار العربية تصنيف الإمام أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري – تحقيق د. فخر الدين صالح – بيروت – دار الجيل – – ٥١٣-٥٧٧هـ - ص٤٢ .

في الأفعال المضارعة . ويكون الإعراب سكوناً في الأفعال المضارعة السالمة اللامات نحو لم يضرب ولم يذهب ، ويكون حذفاً في الأفعال إذا كانت معتلة اللامات نحو لم يقضِ ولم يغز ولم يخش.

والرأي الراجح والأظهر عندي المذهب الأول على أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات والإعراب بالحروف فرع عليها ، والحركات أولى ؛ لأنها أقل وأخف وبها تصل إلى الغرض فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل .

والثاني لما افتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينهما وكانت الكلمة مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف ، لأن العلامة غير المعلم ، كالطراز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ([1]) .

وكما جاء عند ابن يعيش ([2]) الأظهر المذهب الأول لاتفاقهم على أنهم قالوا : حركات الإعراب – ولو كان الإعراب من الحركات نفسها لكان من إضافة الشئ إلى نفسه وذلك ممتنع .

الخلاف في الحركة والحرف أيهما أسبق :

إنما جعل الإعراب في آخر الكلمة دون أولها ووسطها لسبب. فالمبرد ([3]) يقول : لم يجعل الإعراب أولاً ، لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء ، وأنه لا يبتدأ إلا بمتحرك ، ولا يوقف إلا على ساكن ، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب ، لأن حركتين لا يجتمعان في حرفٍ واحد ، لما فات وقوعه أولاً لم يكن أن تُجعل وسطاً ، لأنه أوساط الأسماء مختلفة ؛ لأنها تكون ثلاثية ، ورباعية ، وخماسية ، وسداسية ، وسباعية وأوساطها مختلفة فلما فات ذلك جعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركته ([4]) .

وأما حجة من جعل الحركة مع الحرف لا بعده ولا قبله من وجهين : أحدهما أن الحرف يوصف بالحركة ، فكانت معه كالمد والجهر والشدة ونحو ذلك وإنما

([1]) شرح المفصل – تأليف أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري – ط/٣ – دار الجيل – بدون تاريخ – ١٥٢/١ .
([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٢/١ .
([3]) المبرد هو أبو العباس ثعلب – أحمد بن يحيى بن يسار – إمام الكوفيين في النحو واللغة – معجم الأدباء ١٠٢/٥ .
([4]) انظر الأشباه والنظائر في النحو لجلال الدين السيوطي – راجعه فائز – دار الكتاب – ط/١ – ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م - ٩٤/١ – اللباب ٥٩/١ .

كان كذلك ؛ لأن صفة الشئ كالعرض ، والصفة العرضية لا تتقدم للموصوف ، ولا تتأخر عنه ، إذ في ذلك قيامها بنفسها .

وفي ذلك ذكر ابن جني قول النحويين (إن الحركة تحل الحرف مجازاً لا حقيقةً تحته ، وذلك أن الحرف عرض ، والحركة عرضٌ أيضاً .

وقد قامت الدلالة من طريق صحة النظر على أن الأعراض لا تحل الإعراض ، ولكنه لما كان الحرف أقوى من الحركة ، وكان الحرف قد يوجد ولا حركة معه ، وكانت الحركة لا توجد إلا عند وجود الحرف ([1]) صارت كأنها قد حلته ، صار هو كأنه قد تضمنها تجوزاً لا حقيقة) .

والوجه الثاني : أن الحركة لو لم تكن مع الحرف لم تقلب الألف إذا حركتها همزة ، ولم تخرج النون من طرف اللسان إذا حركتها ، بل كنت تخرجها من الخيشوم.

واحتج ابن جني ([2]) على أن الحركة بعد الحرف من وجهين :أحدهما أنك لما لم تدغم الحرف المتحرك فيما بعده نحو (طلل) دل على أن بينهما حاجزاً وليس إلا الحركة .

الثاني أنك إذا أشبعت الحركة نشأ منها حرف ، والحرف لا ينشأ منه حرف آخر فكذلك ما قاربه ، وابن جني في هذين الدليلين دافع دفاعاً قوياً ([3]) .

ولكن الرأي الأقوى والأظهر هو الأول أما ما قاله ابن جني مردود فالجواب عن الوجه الأول : أن الإدغام امتنع لتحصن الأول بتحركه ، لا حاجز بينهما كما يتحصن بحركته عن القلب ، نحو (عوض) .

وأما عن الوجه الثاني أن حدوث الحرف عن الحركة كان ؛ لأنها تجانس الحرف الحادث ، فهي شرط لحدوثه ، وليست بعضاً له . ولهذا إذا حذف الحرف بقيت الحركة بحالها . ولو كان الحادث تماماً للحركة لم تبق الحركة . ومن سمى الحركة بعض الحرف أو حرفاً صغيراً تجوَّزاً . ولهذا لا يصح النطق بالحركة وحدها .

([1]) سر صناعة الإعراب – تأليف أبي الفتح عثمان محمد بن جني – تحقيق د. حسن هنداوي – دار القلم – دمشق ط/٢ – ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م – ٣٦/١

([2]) ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي المتوفى ٣٩٢هـ - إمام النحو واللغة والأدب في القرن الرابع – البغية ١٣٢/٢ – نزهة الإلباه ٢٤٤.

([3]) انظر سر صناعة الإعراب ٣٦/١ .

المسألة الثالثة

الأسماء المثناة والمجموعة وإعرابها

اختلف النحاة ([1]) في إعراب المثنى والجمع وبنائه . وذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في التثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، واحتجوا ؛ لأنها تتغير كتغير الحركات ، ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، وذهب الزيدون ، ورأيت الزيدين، ومررت بالزيدين ، فتتغير كتغير الحركات ودل ذلك على أنها إعراب بمنزلة الحركات ، ولو كانت حروف إعراب لما جاز أن تتغير عن حالها ؛ لأن حروف الإعراب لا تتغير ذواتها عن حالها .

وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وليست بإعراب ؛ لأن هذه الحروف إنما زيدت للدلالة على التثنية والجمع . وسيبويه يقول في ذلك : (واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منها حرف المد واللين ، وهو حرف الإعراب غير متحرك ولا منون)([2]) .

وقول الأخفش ([3]) والمبرد والمازني ([4]) : ليست حروف إعراب ، بل دالة عليه ؛ لأنها لو كانت إعراباً لما اختل معنى الكلمة بإسقاطها كإسقاط الضمة من دال زيد في قولك (قام زيدْ) .

وذهب أبو عمر الجرمي ([5]) إلى أن انقلابها هو الإعراب .

وحكي عن أبي إسحاق الزجاج ([6]) أن التثنية والجمع مبنيان ؛ لأن تلك الحروف زيدت على بناء المفرد في التثنية والجمع ، فنزل منزلة ما ركب من الاسمين نحو (خمسة عشر) وما أشبهه .

والرأي الصحيح في هذه المسألة هو مذهب البصريين الذي جاء به سيبويه إلى أنها حروف إعراب ؛ لأن جميع ما ورد من أدلة الكوفيين ردها ([1]) ابن

([1]) انظر اللباب للعكبري١٠٣/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف – تأليف كمال الدين أبي البركات – عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الانباري – تحقيق محمد محي الدين ١٤١٩هـ-١٩٩٨م – ٣٣/١ .

([2]) كتاب سيبويه – ١٧/١ .

([3]) الأخفش سعيد بن مسعد قرأ النحو على سيبويه توفي ٢١٠هـ - البغية ٥٩٠/١ .

([4]) المأزني هو بكر بن محمد بن بغية قيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان المأزني – إنباه الرواة ٢٤٦/١ .

([5]) أبو عمر الجرمي هو صالح بن إسحاق الجرمي عالم بالنحو واللغة توفي ٢٢٥هـ - الأعلام ١٨٩/٣ .

([6]) الزجاج هو إسحاق أبو القاسم الزجاجي النحوي البغدادي – معجم البلدان ٣١٣/٥ .

هشام ووصفها العكبري بالفساد ومن ذلك ردهم على الكوفيين في أنها تدل على الإعراب . فقالوا : إنه لا يخلو إما أن تدل على الإعراب في الكلمة أو في غيرها. فإن كانت تدل على الإعراب في الكلمة فلا بد من تقديره فيها ، فيرجع هذا القول إلى القول الأول وهو مذهب سيبويه .

وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فليس بصحيح ([٢]) ؛ لأنه يؤدى إلى أن تكون التثنية والجمع مبنيين ، وهو قول أبي إسحاق وليس بمذهب لقائل هذا القول ، وإلا أن يكون إعراب الكلمة ترك إعرابها وذلك محال .

وأما من ذهب إلى أن انقلابها هو الإعراب ، فقد ضعفه بعض النحويين ؛ لأنه يؤدى إلى أن يكون التثنية والجمع مبنيين في حال الرفع ، لأنه لم ينقلب عن غيره ، إذ أول أحوال الاسم الرفع ، وليس من مذهب هذا القائل بناء التثنية والجمع في حال من الأحوال .

وأما من ذهب إلى أنها أنفسها هي الإعراب فظاهر الفساد ، وذلك ؛ لأن الإعراب لا يخلو سقوطه ببناء الكلمة ، ولو أسقطنا هذه الأحرف لبطل معنى التثنية والجمع ، واختل معنى الكلمة، فدل على أنها ليست بإعراب وإنما هي حروف إعراب ([٣]) .

وأورد العكبري([٤]) أدلة تأيد مذهب سيبويه منها أن حرف الإعراب إذ ما سقط يختل به معنى الكلمة ، وكذلك الحروف ولو كانت إعراباً لم يختل معناها .

وإن هذه الحروف مزيدة في آخر الاسم ، فكانت حروف إعراب كتاء التأنيث وألفه وحرف النسب . وأنك لو سميت رجلاً بـــ(مسلمان) ثم رخمته ، حذفت منه الألف والنون . والنون ليست حرف إعراب عند الجميع ، فكانت الألف كالثاء في (حارث) .

وإن هذه الأسماء معربة ، والأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب؛ لأن الإعراب كالعرض المحتاج إلى محل ، والحرف محله .

([١]) انظر اللباب ١٠٤/١ – الإنصاف ٣٥/١ .
([٢]) أسرار العربية ٦٧/١ – اللباب للعكبري١٠٤/١ .
([٣]) المصدر السابق نفسه ٦٧/١ .
([٤]) اللباب للعكبري١٠٤/١ .

المسألة الرابعة

التنوين الداخل جمع المؤنث السالم

اختلف النحاة في التنوين الداخل على جمع المؤنث السالم . قال الربعي ([1]) هو تنوين الصرف والآخرون أنه عِوض ([2]) .

المبرد ([3]) يذكر أن هذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو والنون في المذكر ؛ لأنك فيه تسلم بناء الواحد كتسليمك إياه في التثنية ، والتاء دليل تأنيث ، والضمة عَلَمُ الرفع واستوي خفضه ونصبه كما استوي ذلك في مسلمين .

والتنوين في مسلمات مقابل من النون في قولك : مسلمين . فإن سميت مسلمات رجلاً أو امرأة لحقه التنوين ؛ لأنه عوض فلذلك كان لازماً . ومما يضعف قول الربعي قوله تعالى : (فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ)([4]) وقولهم : (هذه عرفات مباركاً فيها) فنصب الحال عنها يدل على أنها معرفة ، وهي مؤنثة، وإنما هذا التنوين نظير النون في (مسلمون) إذ كان هذا الجمع فرعاً على ذلك الجمع .

وصاحب الدر المصون ([5]) يعلق على هذا التنوين في الآية لأوجه : أظهرها أنه تنوين مقابلة يعنون بذلك أن تنوين الجمع مقابل لنون جمع الذكور ، فتنوين مسلمات مقابل لنون مسلمين .

وإنه تنوين صرف فهو ظاهر قول الزمخشري فإنه قال : فإن قلت : فهلا منعت الصرف وفيها السببان التعريف والتأنيث ، قلت : لا يخلو التأنيث : إما أن يكون بالتاء التي في لفظها ، وإما بتاء مقدرة كما في (سعاد) فالتي في لفظها ليست للتأنيث ، وإنما هي مع الألف التي قبلها علامة جمع المؤنث ، ولا يصح تقدير التاء فيها ؛ لأن هذه التاء لاختصاصها بجمع المؤنث مانعة من تقديرها ،

([1]) الربعي علي بن عيسى بن الفرج أبو الحسن الربعي عالماً بالعربية – البغية ١٨١/٣ – معجم الأدباء ٧٨/١٤ . .
([2]) انظر اللباب للعكبري١١٨/١
([3]) كتاب المقتضب لأبي العباس بن يزيد المبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ١٣٨٦هـ - ٣٣١/٣ .
([4]) الآية ١٩٨ من سورة البقرة
([5]) انظر الدر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي – تحقيق أحمد محمد الخراط – ط/١ ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م – ٤٩٤/١ .

كما لا تقدر تاء التأنيث في بنت ، لأن التاء التي هي بدل من الواو لاختصاصها بالمؤنث كتاء التأنيث فأبت تقديرها ([1]) .

فمنع الزمخشري أن يكون للتأنيث فيها فصار التنوين عنده للصرف وقيل : التنوين هنا عوض مما مُنع هذا الاسم من الفتحة في النصب كما عوضت النون من الحركة في التثنية والجمع . ولما كان المعوض منه حركة واحدة جعلت هذه النون كتنوين الصرف في أنها لا تثبت وقفاً وخطاً ، ولا مع الألف واللام .

والرأي الراجح أن التنوين في مثل هذا يكون عوضاً بدليل ما ورد في القرآن وما حواه .

([1]) كتاب الدر المصون – ٤٩٤/١ .

المسألة الخامسة

جمع من سُمي بمؤنث وهو مذكر

اختلف النحاة ([1]) في الاسم المذكر المختوم بتاء التأنيث ، نحو (طلحة) كيف يجمع ؟ فالكوفيون يجمع بالواو والنون وذلك نحو طلحة (طلحون) وابن كيسان ([2]) يجمع بالواو والنون إلا أنه يفتح اللام فيقول : الطلَحون . والبصريون إلى أن ذلك لا يجوز بل يجمع بالألف والتاء .

واحتج الكوفيون بحجة أنه في تقدير طلح بحذف التاء من الكلمة والعرب تستعمل ذلك . كما أنك لو سميت رجلاً بحمراء أو حبلى لجمعته بالواو والنون نحو حمراوون وحبلون . لأن ألف التأنيث في آخر الاسم أشد تمكناً في التأنيث مما في آخر تاء التأنيث .

وابن كيسان حجته أنه يسقط التاء في طلحة وبعدها يجمع بالواو والنون مثل أرض أرضون وكما حركت العين من أرضون كذلك تحرك العين من طلحة .

أما البصريون يمنعون ذلك بحجة أن التاء علامة تأنيث للواحد ، والواو والنون علامة تذكير . وأن يجمع بينهما في اسم واحد لا يجوز ؛ لأنهما متضادتان .

وابن السراج ([3]) يرجح رأي البصريين ويقول : (الذي آخره هاء التأنيث إذا سميت رجلاً : نحو طلحة أو امرأة فجمعه بالتاء لا تغيير عما كان عليه ([4]) .

وعنده حبلى وحمراء وخنفساء إن سميت بها رجلاً قلت : حبلون وحمراوون تجمع هذا بالواو والنون ؛ لأنها ليست تزول إذا قلت : حمراوان ، فمن حيث قلت حمراوان قلت : حمراوون .

كما استشهد البصريون بقول الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات

([1]) انظر اللباب للعكبري١٢١/١ – الإنصاف ٤١/١ .

([2]) ابن كيسان محمد بن أحمد بن ابراهيم بن كيسان أبو الحسن النحو يحفظ المذهب البصري والكوفي توفي ٢٩٩هـ - بغية الوعاة ١٨/١.

([3]) محمد بن بكر بن محمد بن سهل السراج - بغية الوعاة ١٠٩/١ .

([4]) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحو ي – تحقيق عبد الحسين الفتيلي – ط/٣ – ١٤١٧هـ١٩٩٦م – ٤٢٠/٢ .

والرأي الصواب في ذلك ما استدل به البصريون ؛ لأن ما جاء به الكوفيون ليس بصحيح ؛ لأن الجمع يقع على جميع حروف الاسم . أما جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون ؛ لأنها يجب قلبها إلى بدل ؛ لأنهما صبغت عليهما الكلمة . أما ابن كيسان في حذف التاء إن كانت فإنما تكون لفظاً وإنها ثابتة تقديراً.

المسألة السادسة

ترتيب المعارف

اختلف النحاة ([1]) في مراتب المعارف أيها أعرف . فالبصريون يذهبون إلى أن الاسم العلم أعرف من الاسم المبهم . ويرى سيبويه أن أعرف المعارف الاسم المضمر بعد اسم الجلالة والكوفيون إلى أن الاسم المبهم .

فحجة سيبويه في مراتب المعارف أن الأول الاسم المضمر ؛ لأنه لا يضمر إلا وقد عُرف ولهذا لا يفتقر إلى أن يوصف كغيره من المعارف ، ثم الاسم العلم؛ لأن الأصل فيه أن يوضع على شئ لا يقع على غيره من نوعه ، ثم الاسم المبهم. ووافق سيبويه في ذلك المبرد([2]) وابن يعيش([3]) في كتابه.

أما حجة البصريين ([4]) في أن الاسم العلم أعرف من المبهم ؛ لأن الأصل في الاسم العلم أن يوضع لشئ بعينه ، لا يقع على غيره من نوعه وإذا كان الأصل فيه أن لا يكون له مشارك أشبه ضمير المتكلم كما أن ضمير المتكلم أعرف من المبهم فكذلك ما أشبهه .

وحجة الكوفيين أن الاسم المبهم أعرف من الاسم العلم ؛ لأنه يعرف لشيئين: بالعين والقلب ، وأما الاسم العلم لا يعرف إلا بالقلب وحده ، وما يعرف بشيئين ينبغي أن يكون أعرف مما يعرف بشئ واحد .

كما أن الاسم العلم يقبل التنكير نحو مررت بزيد الظريف وزيدٍ آخر ،وإذا سميت الاسم العلم أو جمعته نكرته ، نحو زيدان وزيدون وذكروا أنه تدخله الألف واللام ، كما وصف المبرد ([5]) أن ما لا تدخله الألف واللام فهو أقرب إلى المعارف نحو هذا خير منك ، وأفضل من زيد .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٩٤/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٧/٢ – حاشية الصبان – محمد علي الصبان – تحقيق مصطفى حسين – دار الفكر – بدون تاريخ ١١٠/١ .
([2]) انظر المقتضب ٢٨١/٤ .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٥٦/٣ .
([4]) انظر اللباب للعكبري ٤٩٤/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٨/٢ .
([5]) المقتضب ٢٨١/٤ .

وذكر العكبري([1]) أن ابن السراج قال : أسماء الإشارة أعرف من المضمر واعرف من العلم بحجة أنه يُعرف بالعين والقلب . ولكن وصف العكبري رأي ابن السراج بالضعف ؛ لأن ذلك راجع إلى تعريفه عند المتكلم .

والرأي الذي يمكن أن يكون أقرب للصواب عندي هو مذهب الكوفيين ؛ لأن الأصل في جميع المعارف أن توضع لشئ بعينه لا يقع على غيره . ولهذا يقال : حد المعرفة ما خص الواحد من الجنس وهذا يشتمل على جميع المعارف ، لا على الاسم العلم دون غيره ومن الملاحظ أن العكبري في هذه المسألة اكتفى بذكر الأدلة للبصريين والكوفيين دون أن يرجح ، بينما وقف صاحب الإنصاف ([2]) مع رأي الكوفيين .ورد على أدلة البصريين بأن الاسم لو كان باقياً على الأصل لما افتقر إلى الوصف ؛ لأن الأصل في المعارف أن لا توصف، فلما جاز فيه الوصف دل على زوال الأصل ، فلا يجوز أن يحمل على المضمر الذي لا يزول عن الأصل ولا يفتقر إلى الوصف في أنه أعرف من المبهم ([3]) .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٩٤/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٨/٢ .

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٠٨/٢ .

([3]) المصدر السابق نفسه ٧٠٩/٢ – ائتلاف النصرة في نحاة الكوفة والبصرة – تاليف عبد اللطيف بن بكر – تحقيق طارق الجنابي – ط/١ – ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م - ص ٦٩ .

المسألة السابعة

بناء الاسم النكرة المنفي

اختلف النحاة في الاسم النكرة المنفي بـــ (لا) نفيا عاماً إذا لم تكن مضافة، ولا مشابهة للمضاف هل هي مبنية أو معربة ؟ فمذهب أكثر البصريين أنها مبنية وقال الزجاج والسيرافي وأهل الكوفة هي معربة ([1]) .

واحتج البصريون على بنائها من أوجه :

أحدها أن بين (لا) وبين النكرة ، حرفاً مقدراً وهو (من) والاسم إذا تضمن معنى الحرف بُني . وإنما وجب تقدير (من) ها هنا ؛ لأنها جواب من قال : (هل من رجل في الدار) وإنما دخلت ها هنا لتدل على الجنس ، وذلك أنك إذا قلت : هل رجل في الدار ، أو لا رجل في الدار بالرفع تناول رجلاً واحداً حتى لو كان هنالك رجلان أو أكثر لم يكن الاستفهام متناولاً لهما . فإذا أدخلت (من) تناول الجنس كله . وكذلك إذا قلت :ما جاءني من رجل لم يجز أن يكون جاءك واحد أو أكثر . وإن حذفت (من) جاز أن يكون جاءك رجلان أو أكثر ، وإذا ثبت ذلك صار الاسم متضمناً معنى (من) المفيدة معنى الجنس .

والوجه الثاني أن (لا) لما لم تعمل إلا إذا لاصقت الاسم وكانت (مِنْ) بينهما مرادة صارتا كالاسم المركب في باب العدد كخمسة عشر ، والمركب يُبني لتضمنه معنى الحرف .

والثالث : أن (لا) في هذا الباب خالفت بقية حروف النفي من وجهين : أنها جواب لما ليس بإيجاب ، بل لما هو استفهام وبقية حروف النفي يجاب بها عن الواجب وأنها مختصة بالنكرة العامة التي هي جنس ، وليس شئ من حروف النفي مختصاً بضرب من الأسماء وقيل : بُنيت على الفتح ؛ لأنه أخف الحركات([2]) .

([1]) اللباب للعكبري ٢٢٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٦/١ – شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .
([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٧/١ – كتاب سيبويه ٢٧٤/٢ .

وحجة الكوفيين ([1]) على أنه منصوب بها ؛ لأنه اكتفي بها من الفعل ؛ لأن التقدير في قولك (لا رجل في الدار) لا أجد رجلاً في الدار ، فاكتفوا بلا من العامل كما تقول : إن قمتَ قمتُ ، وإن لا فلا ، أي وإن لا تقم فلا أقوم ، فلما اكتفوا بلا من العامل نصبوا النكرة به ، وحذفوا التنوين بناءً على الإضافة .

ومنهم من قال : إن (لا) تكون بمعنى (غير) كقولك : زيد لا عاقل ولا جاهل . أي غير عاقل وغير جاهل ومنهم من قال : إن الاسم لو كان مبنياً لبُني على حركة غير الفتح؛ لأن (لا) تعمل النصب فإذا عَرض البناء وجب أن تكون حركته غير حركة الإعراب ، كما في قبل وبعد ([2]) .

ومنهم من قال : إن (لا) عملت النصب ؛ لأنها نقيضة إن ؛ لأن (لا) للنفي وإن للإثبات وهم يحملون الشئ على ضده كما يحملون على نظيره ([3]) .

والرأي الأقوى والصحيح عندي ما جاء به البصريون ؛ لأن حجة الكوفيين من أن الاسم منصوب (بلا) مجرد دعوة تفتقر إلى دليل ، ثم لو كان ما قالوه صحيحاً لوجب أن يكون منوناً . ولو قالوا : حذف التنوين بناء على الإضافة . لو كان هذا صحيحاً لوجب أن يطرد في كل ما يجوز إضافته من الأسماء المفردة المنونة ، فلما قلتم إنه يختص بهذا الموضع دون سائر المواضع دل على فساد ما ذهبوا إليه .

وأما من احتج بأن (لا) تكون بمعنى ليست ينبغي أن ينصب بها ولكن ورد من الأشعار ما جاء مرفوع بعدها . كقول الشاعر ([4]) :

من صد عن نيرانها ** فأنا ابن قيس لا بِراح

والشاهد (لا بِراح) حيث أعمل فيه (لا) عمل ليس فرفع بها الاسم ، وحذف خبرها (لا بِراح لي) .

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٦/١ - حاشية الخضري تأليف محمد الدمياطي الشافعي على شرح بن عقيل – طبعة الأميرة – ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م - ١٤١/١ .

([2]) اللباب للعكبري ٢٢٩/١ – المفصل لابن يعيش ١٦٠/١ .

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٨/١ – انظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع لجلال الدين – تحقيق عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم – ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م - ١٤٦/١ .

([4]) البيت من كلام سعد بن مالك القيسي – انظر الإنصاف ٣٦٧/١ – خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب تأليف عبد القادر بن عمر البغدادي – المطبعة السلفية - القاهرة ١٣٤٩هـ - ٢٢٣/١ .

وذكر ابن يعيش والمبرد أنه يجوز أن تكون (لا) نافية مهملة ، وبِراح على هذا يكون مبتدأ ، وقد حذف خبره ([1]) .

واعترض جماعة على هذا الكلام بأن المعهود في (لا) النافية أن تعمل عمل إن أو عمل ليس ، فإن لم تعمل العملين وجب تكرارها كأن تقول : لا رجل عندك ولا امرأة . فلما لم تتكرر علمنا أنها عاملة ، ولما كان الاسم بعدها مرفوعاً علمنا أنها عملت عمل ليس .

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٦/١ .

المسألة الثامنة

أحوال الأسماء الستة

الأسماء الستة هي (أب ، أخ ، حم ، هن ، فوك ، ذو) . وأن – أب – أخ لهما أربع لغات وتزيد أخ بخامسة ([1]) .

أولاً : أن يكون محذوف اللام مطلقاً ، أي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد ، في تثنيتهما : أبان وأخان ، والجمع أبوان ، أخوان . ثانياً : أن يكونا مقصورين مطلقا كعصا .

والثالث : أن يكونا مشددي العين مطلقاً مع حذف اللام . رابعاً : حذف اللام والإعراب على العين ، مقطوعين وإعرابهما بالحروف مضافين .

واللغة المختصة (بأخ) – أخو كدلو مطلقاً .

و (حم) لها لغات منها إعرابه بالحروف في الإضافة إلى غير الياء ، ونقصه حال القطع عنها إعرابه على العين ، وأن يكون كدلو مطلقاً حال الإضافة والقطع وأن يكون كعصى مطلقاً ، وأن يكون كيد مطلقاً .

و (ذو)([2]) فمحذوفة اللام ومعناها (صاحب) لا تستعمل إلا مضافة إلى جنس ؛ لأن الغرض منها التوصيل إلى الوصف بالأجناس حيث لا تقول : زيدُ مال ، تريد : زيدُ ذو مال . ومن هنا لم يجز إضافتها إلى المضمر ([3]) .

و (هن) ففيه ثلاث لغات أشهرها النقص مطلقاً كيد ، وبعدها الإعراب بالحروف في حال الإضافة إلى غير الياء ، والنقص في غيرها .

وأما (فوك) فأصله (فوه) فحذفت الهاء . اعتباطاً ، وأبدل من الواو ميم ؛ لأنهم لو أبقوها لتحركت في الإعراب ، فانقلبت ألفاً ، وبقى الاسم المعرب على حرف واحد ، والميم تشبه الواو ، وتحتمل الحركة ، فإذا أضفته رددت الواو .

هذه الأسماء معربة في حال الإضافة ،ولها حروف إعراب ([1]) . وإن أفردت أعربت بالحركات([2]) نحو قوله تعالى (.... وَلَهُۥٓ أَخٌ ....)([3]) وقوله تعالى (.... إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ....)([4]) وقوله تعالى (....وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ....)([5]) .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٨٨/١ – شرح الرضي على الكافية – تصحيح يوسف حسن عمر - ٧٦/١ .
([2]) المصدر السابق نفسه ٨٨/١ .
([3]) كتاب المقتضب ١٢٠/٣ .

اختلف النحاة في إعراب الأسماء الستة على مذاهب ([٦]) أحدهما : أن هذه الأحرف نفسها الإعراب وأنها نابت عن الحركات وهذا مذهب قطرب والزجاجي من البصريين وهشام من الكوفيين ، وأيد بأن الإعراب إنما جئ به لبيان مقتضي العامل ، ولا فائدة في جعل مقدر متنازع فيه دليلاً ، وإلغاء ظاهر واف بالدلالة المطلوبة . ورد هذا بثبوت الواو قبل العامل ، وبأن الإعراب زائد على الكلمة فيؤدى إلى بقاء فيك ، وذي مال على حرف واحد وصلاً وابتدأ وهما معربان وذلك لا يوجد إلا شذوذاً .

والثاني مذهب سيبويه والفارسي ([٧]) وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان ([٨]) وابن هشام أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر فإذا قلت : قام أبوك ، فأصله أبوك فأتبعت حركة الباء لحركة الواو قيل : أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت ، وإذا قلت : رأيت أباك ، فأصله أبوك تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً . وإذا قلت : مررت بأبيك فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت وقبلها كسرة فانقلبت ياء . واستدل لهذا القول بأن أصل الإعراب أن يكون بحركات ظاهرة أو مقدرة ، فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل عنه .

والثالث قول الربعي : أن الأصل في الرفع واو مضمومة ، ولكن نقلت الضمة إلى الحرف الذي قبلها ، ففي هذا نقل فقط . وفي النصب تحركت الواو وانفتح ما قبلها ، فقلبت ألفاً وفيها قلب فقط . وفي الجر تنقل كسرة الواو إلى قبلها فقلبت لسكونها وكسر ما قبلها ياء، ففيها نقل : وقلب ، وهذا ضعيف ؛ لأنه يؤدى إلى أن تكون الحركة المنقولة حركة إعراب فيكون الإعراب في وسط الكلمة . ولا

([١]) اللباب للعكبري ٨٩/١ .
([٢]) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ابن هشام الأنصاري ومعه مصباح السالك تأليف بركات يوسف ٦٦/١ .
([٣]) الآية ١٢ من سورة النساء .
([٤]) الآية ٧٨ من سورة يوسف .
([٥]) الآية ٢٣ من سورة النساء .
([٦]) همع الهوامع ٣٨/١ – اللباب للعكبري ٩٠/١ .
([٧]) الحسن أحمد بن الغفار بن محمد بن سليمان أبو علي الفارسي ١٨٨هـ-٣٧٧هـ وفيات الأعيان ٨١/٢ .
([٨]) هو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النحوي اللغوي ولد بالأندلس توفي ٤٧٥هـ بغية الوعاة ٢٨٠/١ .

يصح تقدير الإعراب في حروف العلة على قوله ؛ لأن المنقول ملفوظ به ، فلا حاجة إلى تقدير إعراب آخر . ([1])

الرابع : أنها معربة بالحركات التي قبل الحروف والحروف إشباع وعليه المازني والزجاج ، ورد بأن الإشباع باب الشعر ، وببقاء (فيك وذي مال) على حرف واحد .

والخامس : أنها معربة بين مكانين بالحركات والحروف معاً وعليه الفراء([2]) والكسائي ورد أيضاً بأنه لا نظير له .

والسادس : أنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع وعليه الجرمي ، ورد بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثراً شيئاً ، وبأن العدم لا يكون علامة .([3]) .

والرأي الأقرب للصواب هو ما جاء به جمهور البصريين وسيبويه ، أن حروف العلة فيها حروف إعراب ، والإعراب مقدر فيها ؛ لأن الأصل في كل معرب أن يكون له حرف إعراب . وأن يعرب بالحركة لا بالحرف ، وقد أمكن ذلك هنا ، إلا أن الحركة امتنع ظهورها لثقلها على حروف العلة كما كان ذلك في المنقوص والمقصور .

وأن هذه الأسماء معربة في الإفراد ، فكانت في الإضافة كذلك كغيرها من الأسماء ، وأن هذه الحروف لو كانت إعراباً لما اختلت الكلمة بحذفها "[4]" .

---

[1] اللباب للعكبري ٩٠/١ .
[2] الفراء يحي بن زياد بن عبد الله بن مروان إمام العربية أبو زكريا المعروف بالفراء توفي ٢٠٧هـ - بغية الوعاة - ٣٣٣/٢ .
[3] انظر اللباب للعكبري ٩١/١ .
[4] همع الهوامع– ٣٩/١ .

المسألة التاسعة

اسم الإشارة أموصول أم غير موصول

اختلف البصريون والكوفيون في أسماء الإشارة فعند البصريين غير موصولة وعند الكوفيين موصولة ([1]) .

وحجة البصريين أنه اسم تام بنفسه يحسن الوقف عليه فلم يكن موصولاً كسائر الأسماء الظاهرة ، ولذلك يحسن أن يجمع بينه وبين (الذي) فيقال : إن هذا الذي عندنا كريم .

واحتج الكوفيون بأنه جاء في كتاب الله ، وكلام العرب ومنه قوله تعالى (ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ ....)([2]) والتقدير فيه : ثم أنتم الذين تقتلون أنفسكم ، فأنتم : مبتدأ ، وهؤلاء : خبره ، وتقتلون : صلة هؤلاء . وقوله تعالى (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)([3]) على تقدير : ما التي بيمينك ، فما مبتدأ ، وتلك خبره ، وبيمينك : صلة تلك ، ومنه قول الشاعر ([4]) :

عدس ما لعباد عليك إمارة * نجوت وهذا تحملين طليق

والشاهد في (هذا تحملين طليق) فهذا اسم موصول بمعنى الذي وهو مبتدأ، وجملة (تحملين) لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وطليق خبر المبتدأ ، ولكن اعترض ([5]) العكبري وابن يعيش والأنباري ([6]) على أدلة الكوفيين ففي (ثُمَّ أَنتُمْ هَـٰؤُلَاءِ) أنتم مبتدأ وفي خبره ثلاثة أوجه أحدها : تقتلون ؛ فعلى هذا وجهان أحدهما : في موضع نصب بإضمار أعنى والثاني هو منادي ، أي يا هؤلاء إلا أن هذا لا يجوز عند سيبويه ؛ لأنه مبهم ولا يحذف حرف النداء مع المبهم .

([1]) اللباب للعكبري١٢٠/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٧/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢ .
([2]) الآية ٨٥ من سورة البقرة .
([3]) الآية ١٧ من سورة طه .
([4]) البيت ليزيد ابن مفرغ في ديوانه – تحقيق أبو صالح – مؤسسة الرسالة – ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م – ص١٧٠– المحتسب ٩٤/٢ .
([5]) التبيان في إعراب القرآن – تأليف أبو البقاء الحسين العكبري– تحقيق علي محمد البجاوي – بدون تاريخ – ٨٦/١ . انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٨/٢ .
([6]) هو أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله أبو البركات كمال الدين الأنباري – بغية الوعاة ٨٦/٢ .

ثانياً : أن الخبر هؤلاء على أن يكون بمعنى الذين ، وتقتلون صلته وهو رأي الكوفيين . ووصفه العكبري بالضعف ؛ لأن هؤلاء لا تكون بمنزلة الذين .

ثالثاً : أن الخبر هؤلاء على تقدير حذف مضاف تقديره (ثم أنتم مثل هؤلاء) .

أما في (وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى)([1]) فتلك معناها الإشارة وليست بمعنى التي والتقدير فيه : أي شئ هذه بيمينك و (تلك) بمعنى هذه كما يكون (ذلك) بمعنى هذا نحو قوله تعالى (الٓمٓ * ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ)([2]) أي هذا الكتاب .

وذكر ابن يعيش "[3]" في إعراب (ما تلك بيمينك) الجار والمجرور في موضع حال وما استفهام في موضع رفع بالإبتداء وتلك الخبر كما يكون الجار والمجرور صفة إذا وقع بعد نكرة ، نحو هذه عصا بيمينك وصفة النكرة تكون حال للمعرفة .

وكما اعترض البصريون على استشهاد الكوفيين بالشعر في (هذا تحملين طليق) وذكروا فيه ثلاث تخريجات "[4]" أولاً : أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ وخبره طليق ، وجملة (تحملين) في محل نصب من الضمير المستتر في طليق ، وثانياً : أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ خبره محذوف وجملة (تحملين) في محل رفع صفة لذلك الخبر المحذوف ، وطليق خبر ثانٍ ، وثالثاً : أن يكون هذا اسم إشارة مبتدأ ، وله نعت هو اسم موصول محذوف وجملة (تحملين) لا محل لها صلة ، وطليق خبر المبتدأ .

ومن هذه الأدلة والاعتراضات الرأي الصواب عندي في هذه المسألة ما جاء به البصريون ؛ لأن ما جاء به الكوفيون من القرآن والشعر يحتمل فيه أوجه مختلفة .

([1]) الآية ١٧ من سورة طه .
([2]) الآيتان ١-٢ من سورة البقرة .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤/٢ .
([4]) هامش الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٨/٢ – اللباب للعكبري ١٢١/٢ .

المسألة العاشرة

المضاف إلى ياء المتكلم

المضاف إلى ياء المتكلم ، يكسر آخره ([1]) ، إن لم يكن منقوصاً ولا مقصوراً ، ولا مثنى ولا مجموعاً على حده ، فإن كان المضاف إلى الياء واحداً من هذه المستثنيات ، فتحت الياء وأدغمت فيها ما وليته من أواخرها ، إلا الألف فإنها لا تدغم فيها ، وإن كان واواً وجب إبدالها ياء ، فيصح الإدغام .

أما ما وليته من الألف فتبقى سالمة ، والياء بعدها مفتوحة ولا فرق بين الألف المقصورة وغيرها في لغة هذيل ، وذلك في نحو عصاى ، وجاء بنى ومصطفى ، والأصل بنوى ومصطفوى فأدغمت الواوان في اليائين بعد الإبدال ، وجعلتا كسرة موضع الفتحة التي كانت قبل الواو . وهذيل تبدل ألف المقصور ياء مع كسر ما تلي([2]) .

وجاء في لغة بنى يربوع فيها الكسر مع الياء قبلها وذلك لتشبيه الياء بالهاء بعد الياء كما في (فيه) و (لديه) ومنه قراءة حمزة في قوله تعالى (....وَمَآ أَنتُم بِمُصۡرِخِيَّ ....)([3]) وعند النحاة ضعيف .

واختلفوا في الكسرة ([4]) فذهب قوم إلى أنها حركة بناء وليست إعراباً ، وآخرون إلى أنها لها حكم بين الحكمين وليست إعراباً ولا بناء .

واحتج من جعلها حركة بناء ؛ لأنها لم تحدث بعامل ، وإنما حدوثها عن علة، وهو وقوع ياء النفس بعدها لذلك لا تختلف باختلاف العوامل ، ألا تراك تقول : جاء غلامي ورأيت غلامي ، ومررت بغلامي ، فتختلف العوامل في أوله ولا تختلف حركة حرف الإعراب بل يلزم الكسرة البتة مع إمكان تحركه إلا أن هذه الكسرة وإن كانت بناء فهي عارضة في الاسم لوقوع الياء بعدها وليست

([1]) الفرائد الجديدة إلى الشيخ عبد الرحمن الأسيوطي المتوفي ٩١١هـ - تحقيق الشيخ عبد الكريم المدرس ٥٩٦/٢ – شرح الرضي على الكافية ٢٦٢/٢ .

([2]) شرح كافية ابن الحاجب الاستربازي – تحقيق د. أميل – ٢٩٥/٢ .

([3]) الآية ٢٢ من سورة إبراهيم .

([4]) انظر اللباب للعكبري ٦٧/١ – شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ – الخصائص لابن جني – تأليف أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار – ط/٣ – ١٤٠٦هـ١٩٨٦م – ٣٥٦/٢ .

الحركة فيها كالحركة في المبنى بمشابهة الحروف أو تضمن معناها ، أو التي تحدث في الاسم بعد وجوب بنائه وتلزم كالنفي في (أمس) و (هؤلاء) ، ألا ترى أن البناء فيها واجب لتضمن الحرف ثم عرض التحريك لالتقاء الساكنين ، والساكنان من كلمة واحدة لا يتصل أحدهما من الآخر فصار مما يثبت الكلمة على الحركة فحركة الآخر كحركة أولها وما هو حشو فيها من جهة الثبات ([1]) وإذا كانت عارضة لم تصِر الكلمة بها مبنية ، ونظير ذلك حركة التقاء الساكنين نحو لم يقم الرجل ، ولم تذهب الجارية ، فهذه الكسرة ليست إعراباً ،ألا ترى أنَّ لم لا تعمل الكسرة إنما تعمل الجزم .

وحجة من ذهب إلى أنها ليست إعراباً ولا بناء ؛ أن الاسم يكون مرفوعاً ومنصوباً وهي فيه فدل على أنها غير إعراب .وأنها ليست ببناء ، إذ لا علة فيه توجب البناء([2]) ، نحو مشابهة الحرف نحو (الذي أو التي) ، أو تضمن معنى الحرف نحو (ابن) و (كيف) أو وقوعه موقع الفعل المبني نحو (نزال) ونُزال ، فلما لم يوجد فيها شئ من ذلك دل على أنها معربة متمكنة .

والملاحظ أن العكبري يعترض على قول ابن جني في أن لها حكماً بين حكمين ويقول : (وليس في الكلام كلمة لا معربة ولا مبنية عند المحققين ؛ لأن حد المعرب ضد حد المبني على ما سبق ، وليس بين الضدين هنا واسطة)([3]) .

والرأي الأقرب للصواب والأقيس هو الأول في جعلها حركة بناء على ما ذكر .

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٣٢/٣ – الخصائص لابن جني ٣٥٦/٢ .
([2]) اللباب للعكبري ٦٧/١ .
([3]) المصدر السابق نفسه ٦٧/١ .

المسألة الحادية عشرة

الذي

(الذي) يقع على كل مذكر من العقلاء وغيرهم نحو، قوله تعالى : (....أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً)([1]) وقوله تعالى : (.....إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكْنَا حَوْلَهُۥ ....)([2]) وفيها أربع لغات : الذي بياء ساكنة وهو الأصل فيها ، واللذِ بكسر الذال من غير ياء كأنهم حذفوا الياء تخفيفاً واللذْ بسكون الذال ومحاذاة أنهم لما حذفوا الياء بالكسر منها واسكنوا الذال للوقف ثم أجروا الوصل مجرى الوقف وهو للضرورة .

وهو عند الكوفيين قياس لكثرته . والذي بتشديد الياء للمبالغة في الصفة ([3]).

اختلف ([4]) البصريون والكوفيون في الذي فعند البصريين الياء واللام في (الذي) أصلان ، وعند الكوفيين الاسم الذال وحده ، وما عداه زائد ، واحتج الكوفيون بأن الياء تسقط في التثنية فلو كانت أصلاً لم تسقط ، وأما اللام فزيدت ليمكن النطق بالذال ساكنة ولتدخل الألف واللام على متحرك .

واحتجاجهم لما جاء في الشعر من حذف الياء وتسكين الذال كقول الشاعر([5]):

فظلت في الشر مثل اللذ كيدا * كاللذْ تزبى زبية فاصطيدا

الشاهد في قوله (في شر من اللذْ) و (كاللذ تزبى) حيث وردت كلمة (اللذ) في الموضعين محذوفة الياء ساكنة الذال .

وحجة البصريين أن (الذي) اسم ظاهر فلم يكن على حرف واحد ، كسائر الظاهرة . يدل عليه أن الذال لم تستعمل في هذا الاسم وحدها . والذي يدل على

([1]) الآية ٤١ من سورة الفرقان .
([2]) الآية ١ من سورة الإسراء .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ١٣٩/٢ .
([4]) انظر اللباب ١١٤/٢ – الإنصاف ٦٦٩/٢ .
([5]) البيتين من الرجز في الكامل في اللغة والأدب لأبو العباس المبرد – تحقيق محمد أحمد الزاكي – ط/٣ – ١٤١٨هـ-١٩٩٧م – مؤسسة الرسالة – بيروت - ٢٧/١ – اللباب للعكبري ١١٥/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٣ – الخزانة ٤٩٨/٢ .

أن الياء في (الذي)أصلية عند التصغير تقول : (اللذيا) لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ولا تدخل إلا على اسم ثلاثي .

الرأي الصواب عندي أن الياء واللام أصلان ؛ لأنه لا يجوز أن يكون اسم في كلام العرب على حرف واحد إلا أن يكون مضمراً متصلاً ولو كان الذال وحدها لما جاز تصغيرها . وأما ما احتج به الكوفيون بحذف الياء في التثنية نحو اللذان فإنما كان لالتقاء الساكنين .

الفصل الثاني : المرفوعـــات

المســـألة الأولـــــى : العامل في الفاعل

المســـألة الثانيـــــة : اسم الفاعل

المســـألة الثالثـــــة : عمل اسم الفاعل

المســـألة الرابعـــــة : العامل في المبتدأ

المســـألة الخامســـة : العامل في الخبر

المســـألة الســـــادسة : اشتمال الخبر الجامد علي ضمير

المســـألة السابعـــــة : تقديم الخبر علي المبتدأ

المســـألة الثامنـــــة : الاسم المرفوع بعد لولا

المســـألة التاسعـــــة : مذ ، ومنذ

المســـألة العاشـــــرة : رافع خبر إن

المسألة الحادية عشرة : خبر (لا) النافية للجنس

المسألة الثانية عشـرة : الاسم المرفوع بعد أداة الشرط

المسألة الثالثة عشـرة : العطف علي الضمير المرفوع المتصل

المسألة الأولى

العامل في الفاعل

العامل في الفاعل الفعل المسند إليه ، (وهذا أسد) من قولهم : العامل إسناد الفعل إليه ، لأن الإسناد معني ، والعامل هنا لفظي ، والذي ذكرته هو الذي أراده ؛ لأن الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبه إلى الاسم . فلما كان من شروط عمل الفعل الإسناد .

وقال خلف الكوفي : العامل في الفاعل الفاعلية ([1])

وجاء في أسرار العربية ([2]) أن الفاعل يرتفع بإسناد الفعل إليه ، لا ؛ لأنه أحدث فعلاً على الحقيقة ، والذي يدل على ذلك أنه يرتفع في النفي كما يرتفع في الإيجاب تقول : ما قام زيد ، ولم يذهب عمرو ، فترفعه إن كنت قد نفيت عنه القيام والذهاب ، كما لو أوليته له ، نحو قام زيد ، وذهب عمرو .

وجاء في همع الهوامع – أن في رافع الفاعل أقوال : أحدها وعليه الجمهور وهو أنه العامل المسند إليه من فعل ، أو ما ضمن معناه ؛ لأنه طالب له . والثاني: أن رافعه الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنوياً ورد على أنه لا يعدل إلى جعل العامل معنوياً إلا عند التعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود . والثالث: شبه بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله كما يُخبر عن المبتدأ بالخبر .

والعكبري يصف رأي خلف الكوفي بالفساد ويدلل على ذلك بأوجه أحدها : أن (إن) عاملة بنفسها وهي نائبة عن الفعل فعمل الفعل بنفسه أولى . والثاني : أن الفعل مختص بالاسم والاختصاص مؤثر في المعنى فوجب أن يؤثر في اللفظ كعوامل الفعل . والثالث : أن الموجب لمعنى الفعالية هو الفعل ، فكان هو الموجب للعمل في اللفظ والرابع : أن الاسم قد يكون في اللفظ فاعل وفي المعني مفعولاً به ، كقولك : مات زيد، ومفعولاً في اللفظ وهو في المعني فاعل كقولك : تصبب زيد عرقاً . ولو كان العامل هو المعني لانعكست هذه المسائل .

وبعد هذه الأدلة يتضح لي أن الأقرب إلى الصواب العامل في الفاعل هو الفعل المسند إليه .

([1]) اللباب للعكبري ١٥١/١

([2]) أسرار العربية ص٨٩، شرح التسهيل لابن عقيل – تحقيق وتعليق –د. محمد كامل بركات ط/١ - ١٩٨٠م، دار الفكر دمشق ٣٨٧/١- همع الهوامع ١٥٨/١

المسألة الثانية

اسم الفاعل

اسم الفاعل عرفه ابن مالك بأنه : الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع ([1]) من أفعالها في حالة التذكير والتأنيث، المفيد لمعني المضارع أو الماضي .

أما عمل اسم الفاعل فإنه لا يخلو من أن يكون معرفاً بأل ، أو مجرداً . فإن كان مجرداً عَمِل عَمَل فعله ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو (هذا ضارب زيداً – الآن أو غداً) وإنما عَمِل عَمَل الفعل لأنه مشبه للفعل المضارع بمعناه لفظاً ومعني ([2]) .

الخلاف في أعمال اسم الفاعل إذا كان للمضي :

لكن اختلف النحويون في اسم الفاعل إذا كان للمضي فلا يعمل عند البصريين ومن الكوفيين من يعمله ([3]) وحجة الأولين([4]) في ذلك أن الماضي لا يشبه اسم الفاعل ، ولا اسم الفاعل يشبهه فلم تُحمل علته في العمل كما لا يحمل الماضي على الاسم في الإعراب . فهو مشبه له معنى لا لفظاً . فلا تقول : (هذا ضارب زيداً أمس) بل يجب إضافته فتقول : (هذا ضارب زيدٍ أمس) .

وذكر ابن عصفور ([5]) إن كان مأخوذاً من فعل متعدٍ إلى واحد تحذف النون أو التنوين أو الخفض ، نحو قولك : هذا ضارب زيداً أمس ، وهذان ضاربا عمرو أمس ، وهؤلاء ضاربو زيداً أمس ، وإن كان الفعل متعد إلى أزيد لم يجز فيه إلا حذف النون أو التنوين وإضافته إلى الذي يليه ونصبه ما بعد .

أما الكسائى ([6]) من الكوفيين أجاز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي وان يقال : (هذا ضارب زيداً أمس) واحتج بقوله تعالي (.... وَكَلْبُهُم بَـٰسِطٌ

([1]) هامش شرح ابن عقيل ١٠٦/٢

([2]) المصدر السابق ١٠٦/٢

([3]) انظر اللباب ٤٣٧/١. شرح الجمل للزجاجي تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين بن هشام تحقيق د. علي محمد عيسي – مكتبة النهضة العربية -ص١٧٠ .

([4]) شرح ابن عقيل ١٠٦/٢ ، شرح الكافية ٢٠٠/٢

([5]) المقرب تأليف علي بن محمد مؤمن المعروف بابن عصفور - تحقيق أحمد بن عبد الستار ط/١ ١٣٩١ه -١٩٧١م -١٢٤/١

([6]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦ الأشباه والنظائر ٢١١/١ - حاشية ابن حمدون– من الحاجب على شرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي – بدون تاريخ ٢١٢/١.

ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِ....)([1]) فأعمل باسط في الذراعين وهو ماض ، ومن ذلك ما حكاه عن العرب هذا مار بزيدٍ أمس فأعملوه في الجار والمجرور ، ومن ذلك قولهم : هذا معطى زيد درهماً أمس ، ومنه قوله تعالى : (فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ ....)([2]).

والرأي الصواب في هذه المسألة أن اسم الفاعل إن كان ماضياً لا يعمل ، أما الجواب عن أدلة الكوفيين عن الآية الأولى فهي حكاية حال ماضية بلفظ المضارع مثل قولك : مررت بزيد أمس يكتب أما عن (فالق الإصباح) فأيضا حكاية لأنه سبحانه وتعالى في كل يوم يفلق الأصباح ويجعل الليل سكناً والشمس والقمر حسبانا .

وذكر ابن يعيش ([3]) أن أكثر النحويين يجعلون ذلك ماضيا ؛ لأن الفلق والجعل قد كانا فعلى هذا يكون نصب سكناً وما بعده بإضمار فعل على القول الأول ، وبالفعل المذكور على القول الثاني .

([1]) الآية ١٨ من سورة الكهف

([2]) الآية ٩٦ من سورة الأنعام .

([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٧/٦ – الحجة للقراء السبعة تأليف علي بن أحمد الفارسي – حققه كامل الهنداوي ومحمد علي – بيروت – لبنان - ٤٢٩/١ – المنصف لأبي الفتح عثمان بن جني وكتاب التصريف للمازني – تحقيق إبراهيم مصطفى - ١٤٨/٤ .

المسألة الثالثة

عمل اسم الفاعل

اسم الفاعل عُرف بأنه الصفة الدالة على فاعل الحدث الجارية في مطلق الحركات والسكنات على المضارع من أفعالها في حالتي التذكير والتأنيث ، المفيدة لمعنى المضارع أو الماضي ([1]) .

ولا يخلو اسم الفاعل من أن يكون معرفاً بأل ، أو مجرداً . فإن كان مجرداً يعمل عمل فعله ، من الرفع والنصب ، إن كان مستقبلاً أو حالاً ، نحو: هذا ضارب زيدا – الآن أو غداً ، وإنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه ، وهو المضارع ، ومعنى جريانه عليه : أنه موافق له في الحركات والسكنات ، لموافقة (ضارب) لـــ (يضرب) ، فهو مشبه للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنى([2]) .

وجاء في ابن يعيش ([3]) أن أصل العمل للأفعال وأصل الإعراب للأسماء ، واسم الفاعل محمول على الفعل المضارع في العمل للمشابهة وهو أضعف منه في العمل . لذا لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله ، كأن يقع بعد استفهام ، نحو : (أضارب أنت عمرا) ، أو حرف نداء نحو : (يا طالعاً جبلا) ، أو نفي نحـــو (ما ضارب زيدُ عمرا) ، أو يقع نعتاً (مررت برجل ضارب زيدا) ، أو حالاً نحو (ما جاء زيد راكباً فرسا) .

وعند الأخفش ([4]) يعمل اسم الفاعل بلا اعتماد فنقول على مذهبه : قائم زيدُ فيكون قائم مبتدأ وزيد مرفوع بفعله وقد سد مسد الخبر لحصول الفائدة ، وتمام الكلام ولذلك لقوة شبه اسم الفاعل بالفعل .

وسيبويه ([5]) يجيز المسألة على أن زيداً مبتدأ وقائماً خبر مقدر ، وعلى هذا يكون فيه ضمير من زيد ، كما لو كان متأخراً . وامتناع سيبويه من جواز قائم

([1]) حاشية الخضري– ٢٤/٢ .
([2]) شرح ابن عقيل ١٠٧/٢ – انظر اللباب للعكبري ٤٤٠/١ .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٦ – حاشية ابن حمدون ٢١١/١ .
([4]) انظر اللباب للعكبري ٤٤٠/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٦ .
([5]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٦ .

أخواك ؛ لأنه ، لا يرفع الأخوين بقائم ؛ لأنه لا يعمل من غير اعتماد ولا يكون خبراً مقدماً ؛ لأنه مفرد والمفرد لا يكون خبراً على المثنى .

وقد يعتمد اسم الفاعل على موصوف مقدر فيعمل عمل فعله كما لو اعتمد على مذكور ومنه قول الشاعر ([1]) :

وَكمْ مَالىءٍ عَيْنيه من شئ غيره * إذا راح نحو الجمرةِ البيض كالدَّمى

فـــ(عينيه) : منصوب بـــ(ماليءٍ) : صفة لموصوف محذوف وتقـــديره : وكم شخص مالىء . ومثله قول الشاعر ([2]):

كناطح صخرة يوما ليُوهِنها * فلم يضرها وأوهي قرنه الوعل

الشاهد (ناطح صخرة) حيث أعمل اسم الفاعل (ناطح) عمل الفعل ونصب به مفعولاً ، وهو قوله (صخرة) ؛ لأنه جاء صفة لموصوف محذوف والتقدير : كوعل ناطح صخرة .

والرأي الصواب عندي أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا اعتمد على شئ قبله ؛ ولأن اسم الفاعل ينقص عن الفعل في ثلاثة أشياء ([3]) : أولاً اسم الفاعل لا يعمل أو يعتمد على كلام قبله والفعل يعمل معتمدا . وثانياً : أن اسم الفاعل إذا جرى على غير من هو له برز ضميره نحو قولك : زيد هند ضاربها هو ، فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثان ، وضاربها خبر هند ، والفعل لزيد فقد جرى على غير ما هو له فلذلك برز ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير. وثالثاً : أن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان الحال أو الاستقبال ولا يعمل إذا كان ماضياً بينما الفعل يعمل في الأحوال الثلاثة .

([1]) البيت لعمر أبي ربيعة – شرح ابن عقيل ١٠٨/٢ .
([2]) البيت للأعشى ميمون بن قيس من لاميته المشهورة – شرح ابن عقيل ١٠٨/٢ .
([3]) انظر في ذلك شرح المفصل لابن يعيش ٧٨/٦ .

المسألة الرابعة

العامل في المبتدأ

(اختلف النحاة في العامل في المبتدأ على خمسة أقوال (١) :

أحدها أنه الابتداء ، وهو كون الاسم مقتضياً ، وهذا قول المحقق وإليه ذهب جمهور البصريين . والقول الثاني : أن العامل فيه تجرده عن العوامل اللفظية وإسناد الخبر إليه وروي عن المبرد وغيره (٢) .

والثالث أن العامل فيه ما في النفس من معنى الأخبار ، روي عن الزجاج(٣). الرابع : أن العامل فيه الخبر . الخامس أن العامل فيه العائد من الخبر. والقولان(٤) الآخران مذهب الكوفيين(٥) .

مذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والعامل معنوي، وكون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وأشباهها – واحترز بغير الزائدة (٦) .

واعترض ابن يعيش على مذهب البصريين على أن التعري لا يصح أن يكون سبباً ولا جزءاً من السبب وذلك أن العوامل توجب عملاً والعدم لا يوجب عملاً)(٧) .

وحجة الكوفيين : أن المبتدأ يرتفع بالخبر والخبر يرتفع بالمبتدأ ، لأنا وجدنا المبتدأ لا بد له من خبر ، والخبر لا بد له من مبتدأ ، ولا ينفك أحدهما عن صاحبه ، ألا ترى أنك إذا قلت (زيد أخوك) لا يكون أحدهما كلاماً إلا بانضمام الآخر إليه ؟ لذا يترافعان وعندهم لا يمتنع أن يكون كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً واستشهدوا بقوله تعالى : (أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)(٨) فنصب أياما بتدعوا ، وجزم تدعوا بأياما ، فكان كل واحد منهما عاملاً ومعمولاً ، وقال تعالى : (أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)(٩) فأينما منصوب بتكونوا ، وتكونوا مجزوم بأينما .

---

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٤/١ .
(٢) كتاب المقتضب ٤٩/٢ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٨٤/١ .
(٤) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩/١ .
(٥) كتاب اللباب للعكبري١٢٥/١ .
(٦) شرح ابن عقيل ٨٤/١ .
(٧) انظر شرح ابن عقيل ٨٤/١ .
(٨) الآية ١١٠ من سورة الإسراء .
(٩) الآية ٧٨ من سورة النساء .

واعترض ابن يعيش ([1]) والأنباري على رأي الكوفيين ووصفه بالفساد ؛ لأن ذلك عندهما يؤدى إلى محال ؛ لأن العامل حقه أن يتقدم على المعمول وإذا قلنا إنهما يترافعان وجب أن يكون كل منهما قبل الآخر وذلك محال ، ومما يؤيد ذلك جواز دخول العوامل اللفظية عليها ، نحو كان زيد أخاك ، وإن زيدا أخوك ، وظننت زيدا أخاك ، فلو كان كل واحد منهما عاملاً في الآخر لما جاز أن يدخل عليه عامل .

والكلام عن الآيات من وجهين – أن الجزم في الفعل بتقدير حرف الشرط الذي هو أن النصب ، والنصب في الاسم بالفعل المذكور ، فإذا العامل في كل منهما غير الآخر – والثاني أن كل واحد منهما عامل في الآخر إلا أنه باعتبارين، فالجزم باعتبار نيابته عن حرف الشرط لا من حيث هو اسم ، والنصب في الاسم بالفعل نفسه فهما شيئان .

واعترض العكبري([2]) على قول الكوفيين ، لا يجوز أن يكون الضمير العائد عاملاً لوجهين : أحدهما أن المضمر فرع للمظهر ، فإذا لم يعمل الأصل فالفرع أولى ، والثاني أن الضمير قد يكون في الصلة فلو عمل لعمل فيما قبل الموصول.

أما اعتراضه على رأي الزجاج أنه لا يجوز أن يكون العامل ما في النفس في معنى ؛ لأن تصغير معنى الابتداء سابق على تصور معنى الخبر والسابق أولى أن يكون عاملاً وإن رتبة الخبر بعد المبتدأ ، ومنه العامل قبل المعمول ، فيتنافيان . وأن الخبر قد يكون فعلاً ، فلو عمل في المبتدأ لكان فاعلاً . وإن الخبر يكون من الموصول والصلة ، فلو عملت لعملت الصلة فيما قبلها ، وإن الخبر كالصفة ، كما لا تعمل الصفة في الموصوف كذلك الخبر .

والصحيح عندي ما أشار إليه سيبويه وجمهور البصريين ووافقهم عليه ابن مالك والعكبري أن المبتدأ مرفوع بالابتداء والأولية معنى قائم به يكسبه قوة إذا كان متعلقاً به، وكانت رتبته متقدمة على غيره وهذه القوة تشبهه به الفاعل .

([1]) شرح المفصل ابن يعيش ٨٤/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨/١ .

([2]) اللباب للعكبري١٢٧/١ – انظر كتاب همع الهوامع شرح جمع الجومع تأليف جلال الدين عبد الرحمن السيوطي المتوفى ٩١١هـ عُنى بتصحيحه محمد بدر الدين – بيروت ٩٤/١ – حاشية الخضري تأليف الرماني - على شرح ابن عقيل الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ-١٩٤٠م – ٩٢/١ .

المسألة الخامسة

العامل في الخبر

أما عامل الخبر فيه خمسة أقوال :

أحدهما : أن المبتدأ هو العامل في الخبر وهو قول الكوفيين ، والقول الثاني: أنه الابتداء ؛ لأنه عمل في المبتدأ فعمل في الخبر ، كـــ(كان) و (ظننت) وإن . والقول الثالث: أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر والقول الرابع : أن العامل في الخبر التعري من العوامل . والقول الخامس: أن العامل هو المبتدأ وهو قول الفراء ، وسموها المترافعين ([1]).

ضعف العكبري وابن مالك رأي الكوفيين أن المبتدأ هو العامل في الخبر لوجهين أحدهما : أن المبتدأ كالخبر في الجمود ، والجامد لا يعمل . والثاني : أن المبتدأ لو عمل في الخبر لم يبطل بدخول العامل اللفظي ؛ لأنه لفظي أيضاً ، ومن مذهبه أن العامل اللفظي لا يعمل في المبتدأ والخبر ([2]) .

أما القول عن رأي البصريين أن الابتداء والمبتدأ جميعاً يعملان في الخبر بحجة أن الخبر لا يقع إلا بعد المبتدأ قول ضعيف عند ابن يعيش ، لأن المبتدأ اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ، وإذا لم يكن لها تأثير في العمل والابتداء له تأثير فإضافة ما لا تأثير له إلى ما له تأثير لا تأثير له . ووافقه العكبري على ذلك([3]) .

وأما القول : بأن العامل في الخبر التعري من العوامل وصفه العكبري ووافقه أبو البركات بالفساد وأشرت إليه في المسألة الأولى ([4]) .

وأما القول عن أن العامل هو المبتدأ ، وسموهما المترافعين قول ضعيف عند العكبري ، وأبو البركات وأشار العكبري إلى أن المبتدأ لا يصلح للعمل ، وتشبيهه بأسماء الشرط لا يصح لأوجه : منها أنهم بنوه على أن الخبر عامل في المبتدأ . والثاني : أن اسم الشرط لا يصح لأوجه : منها أنهم بنوه على أن الخبر عامل في

([1]) اللباب للعكبري١٢٨/١ – شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥/١ .
([2]) شرح ابن عقيل ١/ - اللباب للعكبري ١٢٩/١ – همع الهوامع ٩٤/١ .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ – المقتضب ٤٩/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦/١ .
[4] انظر المسألة الأولى في الخلاف في عامل المبتدأ – ص٤٠-٤١ .

المبتدأ . والثاني : أن اسم الشرط لا يعمل بل العامل حرف الشرط مضمراً ولا يجوز إظهاره ، كما لا يجوز إظهار (أن) مع (حتى). والثالث : أن عمل اسم الشرط بالنيابة عن الحرف ، وعمله في العمل ضعيف وهو الجزم بخلاف المبتدأ والخبر ([1]) وابن مالك ([2]) يصف هذا الخلاف مما لا طائل فيه .

والراجح عندي ما ذكر صاحب شرح المفصل لابن يعيش ، أن العامل في الخبر هو الابتداء وحده كما كان عاملاً في المبتدأ إلا أن عمله في المبتدأ بلا واسطة وعمله في الخبر بواسطة المبتدأ يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ ، وإن لم يكن للمبتدأ أثر في العمل إلا أنه كالشرط في عمله ([3]) .

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٢٩/١ .
([2]) انظر هامش ابن عقيل ٢٠١/١ .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٨٥/١ .

المسألة السادسة

اشتمال الخبر الجامد على ضمير

اختلف البصريون والكوفيون في اشتمال الخبر الجامد على ضمير فعند البصريين إن لم يكن الخبر المفرد مشتقاً لم يكن فيه ضمير . وقال الكوفيون وبعض المتأخرين من البصريين : فيه ضمير ([1]) .

حجة البصريين أنه لا يتضمن ضميراً ، وذلك ؛ لأنه اسم محض غير صفة وإذا كان عارياً من الوصفية فينبغي أن يكون خالياً عن الضمير ؛ لأن الأصل في تضمن الضمير أن يكون للفعل وإنما يتضمن الضمير من الأسماء ما كان مشابهاً له ومتضمناً معناه كاسم الفاعل ، والصفة المشبهة نحو ضارب – قاتل – كريم([2]) .

وحجة الكوفيين وبعض المتأخرين من البصريين أنه يحتمل الضمير وإن كان اسماً جامداً غير صفة فإنه في معنى ما هو صفة ، ألا ترى أنك إذا قلت : زيد أخوك وجعفر غلامك لم ترد الإخبار عن شخص بأنه مسمى بهذه الأسماء والمراد إسناد معنى الأخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية هي الخدمة وهذه المعاني معاني أفعال ([3]) .

اعترض العكبري في هذه المسألة على رأي الكوفيين ووصفه بالفساد وحجته في ذلك من ثلاثة أوجه ، أحدها: أن قولك : هذا زيد ، مبتدأ وخبر ، فزيد لا يصح تحمله الضمير كما لا يعمل في الظاهر .

والثاني : أنه لا يقع صفة ، فلم يكن فيه ضمير والثالث : أنه قد يخالف المبتدأ في العدد، كقولك زيد العمران أخوه ، والضمير أبدا يكون على وفق المظهر . وليس كذلك اسم الفاعل لما تقدم ولا يقال قولك : زيد أخوك في معنى مناسبك ؛ لأنه لو كان كذلك لعمل في الاسم الظاهر ، ولوقع وصفاً ، وإنما هذا في المعنى الصحيح . والضمير يعتمد الفعل أو ما كان مشتقاً منه([4]) .

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٣٦/١ .
([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦/١ – شرح ابن عقيل ٢٠٥/١ – شرح المفصل ابن يعيش ٨٨/١ .
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٦/١ – شرح ابن عقيل ٢٠٦/١ .
([4]) انظر اللباب للعكبري١٣٦/١ .

والرأي الراجح في هذه المسألة ما عليه الأكثر من جماعة النحاة وهو رأي البصريين ؛ لأن تحمل الضمير إنما من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل معلوم ها هنا .

وإن خبر المبتدأ إذا كان مفرداً سواء كان مشتقاً أو غير مشتقٍ فإنه مرفوعٌ مثل المبتدأ .

المسألة السابعة

تقديم الخبر على المبتدأ

يجوز تقديم الخبر على المبتدأ مفرداً كان أو جملة عند البصريين نحو (قائم زيد ، وذاهب عمرو) والجملة نحو (أبوه قائم زيد ، وأخوه ذاهب عمرو) .

ومنعه الكوفيون ([1]) .

والدليل على جوازه السماع والقياس عند البصريين ، ما جاء كثيراً في كلام العرب وأشعارهم ، فأما ما جاء من ذلك في كلامهم فقولهم في المثل (في بيته يؤتى الحكمُ) وقولهم (في أكفانه لف الميت) فقد تقدم الضمير في هذه المواضع كلها على الظاهر ؛ لأن التقدير فيها : الحكمُ يؤتي في بيته ، والميت لف في أكفانه، وأما ما جاء من ذلك في أشعارهم قول الشاعر ([2]) :

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ** بنوهن أبناء الرجال الأباعدِ

وتقديره : بنو أبنائنا بنونا .

وقول الآخر ([3]) :

فتي ما ابْنُ الأغرَّ إذا شنونا ** وحُب الزاد في شهري قماح

وتقديره : ابن الأغر فتي ما إذا شنونا

أما القياس فمن وجهين :

أحدهما : أن الخبر يشبه الفعل ، والفعل يتقدم ويتأخر والثاني : أن الخبر يشبه المفعول ؛ لأنه قد يصير مفعولاً في قولك ظننت زيداً قائماً ، والمفعول يجوز تقديمه . كذلك خبر (كان) يتقدم على اسمها ، وخبر إن يتقدم على اسمها إذا كان ظرفاً فلذلك ها هنا .

أما حجة الكوفيين إلى أنه لا يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه ، مفرداً كان أو جملة ؛ لأنه يؤدى إلى تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ألا ترى أنك إذا قلت (قائم زيد) كان في قائم ضمير زيد ؟ وكذلك إذا قلت : أبوه قائم زيد ، كانت الهاء في

([1]) كتاب اللباب للعكبري ١٤٢/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥/١ .

([2]) البيت للفرزدق همام بن غالب والأكثر أنه لا يعرف قائله – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧/١ .

([3]) البيت لمالك بن خالد الهزلي – الإنصاف في مسائل الخلاف ١-٦٧ – اللباب للعكبري ٤٢/١ –شرح ابن عقيل ٢٨١/١ .

أبوه ضمير زيد ، فقد تقدم ضمير الاسم على ظاهره ، ولا خلاف أن رتبة ضمير الاسم بعد ظاهره ؛ فوجب أن لا يجوز تقديمه عليه ([1]) .

والرأي الراجح عندي في هذه المسألة ما ذكره ابن عقيل في كتابه وصاحب الإنصاف . فقال ابن مالك فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح ([2]) .

وأبو البركات الأنباري يصف رأي الكوفيين بالفساد ، وذلك ؛لأن الخبر وإن كان مقدماً في اللفظ إلا أنه متأخر في التقدير ، وإذا كان مقدماً لفظاً متأخراً تقديراً، فلا اعتبار بهذا التقديم في منع الإضمار ، ولهذا جاز بالإجماع (ضرب غلامه زيد) إذا جعلت زيداً فاعلاً وغلامه مفعولاً ؛ لأن غلامه وإن كان متقدماً عليه في اللفظ إلا أنه في تقدير التأخير ؛ فلم يمنع ذلك تقديم الضمير ، قال تعالى : (فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى)([3]) فالهاء عائدة إلى موسى وإن كان متأخراً لفظاً؛ لأن موسى في تقدير التقديم ، الضمير في تقدير التأخير .

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٧/١ .
([2]) شرح ابن عقيل ٢٢٨/١ .
([3]) الآية ٦٧ من سورة طه .

المسألة الثامنة

الاسم المرفوع بعد لولا

اختلف النحاة في الاسم الواقع بعد (لولا) التي يمتنع بها الشئ لوجود غيره فمبتدأ عند البصريين وقال الكوفيون هو فاعل فعل محذوف ، ومنهم من يرفعه بنفس لولا وقالوا (لا) فيه بمعنى (لم) ([1]) .

استدل البصريون على أن الاسم بعدها مبتدأ من وجهين ([2]) أحدهما أن (لولا) هذه تقتضي اسمين ، الثاني منهما خبر بدليل جواز ظهوره في اللفظ وإن لم يستعمل .ولو كانت (لولا) عاملة ، أو العامل مقدراً بعدها لم يصح ذلك .

والثاني وافقه أبو البركات فيه على أنه يرتفع بالابتداء دون (لولا) وذلك ؛ لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً أو (لولا) لا تختص بالاسم دون الفعل بل قد تدخل على الفعل كما تدخل على الاسم .

قال الشاعر ([3]) :

أنت المبارك والميمون سيرته ** لولا تقوم دره الناس لاختلفوا

فقال (لولا تقوم) فأدخلها على الفعل ، فدل على أنها لا تختص ، فوجب أن لا تكتب عاملة وإذا لم تكن عاملة وجب أن يكون الاسم مرفوعاً بالابتداء .

أما حجة الكوفيين([4]) أنها ترفع الاسم بعدها ؛ لأنها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم ؛ لأن التقدير في قولك (لولا زيد لأكرمتك) ولو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا (لا) على (لو) فصار بمنزلة حرف واحد وصار هذا بمنزلة قولهم (أما أنت منطلقاً انطلقت معك) والتقدير فيه :

إن كنت منطلقاً انطلقت معك .

([1]) اللباب للعكبري١٣١/١

([2]) اللباب للعكبري ١٣١/١ – شرح ابن يعيش ١٤٥/٨ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١/١ .

([3]) البيت لجرير – الأغاني لأبي فرج الأصفهاني وعلي بن الحسين – شرح الأستاذ سمير جابر – ط/٢ – ١٤١٢هـ-١٩٩٢م - ٣/٨ – ووفيات الأعيان ٣٢١/١ .

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٣/١ – الجني الداني في حروف المعاني صنعة أبو الحسن بن قاسم المرادي – تحقيق فخر الدين بن قباوة ومحمد علي – طبعة ١٩٨٣م – ص٦٠١ .

والذي يدل على أن الاسم يرتفع بها دون الابتداء أن (أنَّ) إذا وقعت بعدها كانت مفتوحة نحو قولك (لولا أن زيدا ذاهب لأكرمتك) وكقوله تعالى : ﴿فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ﴾[1] .

وجاء عن الفراء أن الاسم بعدها مرفوع بنفسها لا لنيابتها مناب لو لم يوجد[2] .

والعكبري[3] في هذه المسألة يقف مع البصريين ويعترض على آراء الكوفيين وحجتهم حيث يقول : تقدير الفعل فلا يصح لوجهين :

أحدهما : أن الفعل لا يحذف عن الفاعل إلا إذا كان هناك فعل يفسر المحذوف ، وليس ذلك ها هنا .

والثاني : أنه لو كان الأمر على ما قالوا لصح العطف عليه بإعادة (لا) كقولك : لولا زيد ولا عمرو كقولك : لو لم يقم زيد ولا عمرو .

وأبو البركات يرى الصحيح ما ذهب إليه الكوفيون ، ويحتج على قول البصريين أنها غير مختصة كما احتج بها البصريون في الشعر ويقول (لو) التي احتج بها ليست مركبة مع (لا) كما هي مركبة مع لا في قولك (لولا زيد لأكرمتك) وإنما لو حرف باقٍ على أصله من الدلالة على امتناع الشئ لامتناع غيره و (لا) معها بمعنى لم ؛ لأن لا مع الماضي بمنزلة لم مع المستقبل ، فكأنه قال : قد رميتهم لو لم أجد ، وهذا كقوله تعالى : ﴿فَلَا اقْتَحَمَ الْعَقَبَةَ﴾[4] أي : لم يقتحم العقبة وكقوله تعالى : ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى﴾[5] أي لم يصدق ولم يصل .

والرأي الأقرب للصواب في هذه المسألة ما جاء به الكوفيون فهو فاعل لفعل محذوف، لما استدلوا به من القرآن وهي أقوى الأدلة .

---

(1) الآية ١٤٣ من سورة الصافات .
(2) انظر الجني الداني ٦٠١ .
(3) اللباب للعكبري١/١٣٣ .
(4) الآية ١١ من سورة البلد .
(5) الآية ٣١ من سورة القيامة .

المسألة التاسعة

مذ ، ومنذ

ذهب الكوفيون إلى أن (مَذْ) و (منذ) إذا ارتفع الاسم بعدهما فإنه يرتفع بفعل محذوف .

والفراء يذكر أن الاسم بعدهما مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف ، وعند البصريين إلى أنهما يكونان اسمين مبتدئين ويرتفع ما بعدهما ؛ لأنه خبر عنهما ، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجروراً بهما ([1]) . وحجة الكوفيين ([2]) على أن الاسم بعدهما يرتفع بفعل محذوف؛ لأنهما مركبان من (مِن و إذ) ؛ لأنه قد يقال : مُنْذُ ومِنْذُ ، فالكسر على الأصل والضم للتناسب ، وكسر الميم يدل على أنها مركبة من (مِنْ و إذ) ، وإذا كانا مركبين كان الرفع بعدهما بتقدير فعل ؛ لأن الفعل يحسن بعد (إذ) .

وحجة الفراء ([3]) على أن الاسم مرفوع بتقدير مبتدأ محذوف ، ذلك ؛ لأن مذ ، ومنذ مركبتان من (من وذو) التي بمعنى الذي في اللغة الطائية كقول الشاعر ([4]) :

قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ** هلم فإن المشرفي الفرائض

والشاهد في (ذو جاء) وهي اسم موصول بمعنى الذي وحجة البصريين([5]) على أن الاسم بعدهما مرفوع على أنه خبر وذلك ؛ لأن (مذ ومنذ) معناها الأمد وهما اسمان . وذلك في نحو (ما رأيته مذ يومان) (ومنذ ليلتان) أي أمد انقطاع الرؤية يومان وأمد انقطاع الرؤية ليلتان ، والأمد في موضع رفع بالابتداء، فكذلك ما قام مقامه وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإذا كانا اسمين بُنيا لتضمنهما معنى الحرف وأما إذا كانا حرفين فما بعدهما مجروراً بهما .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٦٩/١-٣٧٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٣/٢ – أسرار العربية – ص٢٤٤ .
([2]) ائتلاف النصرة – ص١٤٦ – شرح المفصل لابن يعيش ٤٥/٨ .
([3]) انظر اللباب للعكبري ٣٩١/١ – أسرار العربية ٢٤٤ .
([4]) البيت لأبي تمام – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٨٣/٢ .
([5]) انظر اللباب للعكبري ٣٧٠/١ – النحو ومسائله – د. مني البابي دمشق ١٤٢٥هـ - ص١٢٤ – شرح المفصل للزمخشري – تأليف موفق الدين يعيش – د. أميل بديع محمد علي– دار الكتب العلمية – ١١٩/٣ .

والرأي الراجح عندي ما جاء به البصريون ودليل ذلك ما اعترض عليه العكبري على أدلة الكوفيين ؛ لأن دعوى التركيب تفسد من جهة الانتقال عن الأصل وإنما يكون حجة إذا انضم إليه تعذر الحمل على غيره .

ومن جهة أخرى وهي ما يلزم من التغير والحذف والشذوذ فالتغيير ضم الميم ، والحذف إسقاط النون والواو من (ذو) والألف من (إذ) ، وإسقاط إحدى جزئ الصلة أو حذف الفعل الرافع على جهة اللزوم ، وذلك كله يخالف الأصول([1]) .

كما وافقه على ذلك الزمخشري([2]) والأصل عنده عدم التركيب ووصف حجة الكوفيين أنها دعاوى لا دليل عليها . ووافقه صاحب كتاب الإنصاف على ذلك([3]) .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٧٠/١ .
([2]) شرح المفصل للزمخشري١١٩/٣ .
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٢/١ .

المسألة العاشرة

رافع خبر إن

اختلف النحاة في خبر (إنّ) وأخواتها فالبصريون إلى أنها ترفع الخبر ، وذهب الكوفيون إلى أنه مرفوع بما كان يرتفع به قبل دخولها عليه ([1]) .

وحجة البصريين أن هذه الأحرف تعمل في الخبر ، وذلك ؛ لأنها قويت مشابهتها للفعل ؛ لأنها أشبهته لفظاً ومعنى ووجه المشابهة بينهما من خمسة أوجه، الأول : أنها على وزن الفعل ، والثاني : أنها مبنية على الفتح ، كما أن الفعل الماضي مبني على الفتح ، والثالث : أنها تقتضي الاسم كما أن الفعل يقتضي الاسم ، والرابع : أنها تدخلها نون الوقاية نحو (إنني ، كأنني) كما تدخل على الفعل نحو (أعطاني ، وأكرمني) والخامس : أن فيها معنى الفعل ، فمعنى (إنَّ، أنَّ) حققت ، ومعنى (كأن) شبهت ، ومعنى (لكن) استدركت ، ومعنى (ليت) تمنيت ، ومعنى (لعل) ترجيت ، فلما أشبهت الفعل من هذه الأوجه وجب أن تعمل عمل الفعل ، والفعل يكون له مرفوع ومنصوب ، فكذلك هذه الأحرف([2]) .

أما حجة الكوفيين إلى أن (إنَّ) وأخواتها تنصب الاسم ولا ترفع الخبر ، وإنما الخبر يرتفع بما كان يرتفع به قبل دخولها ؛ لأنها فرع على الفعل في العمل، فلا تعمل عمله ؛ لأن الفرع أبداً أضعف من الأصل ، فينبغي ألا تعمل في الخبر . وهذا ليس بصحيح ؛ لأن كونه فرعاً على الفعل في العمل ، لا يوجب ألا يعمل عمله فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل ، ويعمل عمله([3]).

واحتجوا على ضعف عملها أنه يدخل على الخبر ما يدخل على الفعل لو ابتدئ به ، قال الشاعر ([4]) :

لا تتركيني فيهم شطيراً ** إنَّي إذن أهلك أو أطيرا

فنصب الفعل المضارع (أهلك) بعد إذن الذي هو حرف جواب ، مع أن إذن في ظاهر اللفظ غير واقعة في صدر الكلام ، بل هي مسبوقة بإنَّي ، قد اخذوا

([1]) اللباب للعكبري٢١٠/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف١٧٧/١ – شرح بن عقيل ٣٤٨/١ .
([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٧٨/١ – أسرار العربية ١٤٣/١ .
([3]) أسرار العربية ١٤٥/١ .
([4]) اللباب للعكبري ٢١١/١ – الدرر اللوامع ٦/٢ – شرح الكافية ٢٣٨/٢ .

جماعة من النحاة بظاهر اللفظ بأن جملة (إذن أهلك) في محل رفع خبر إن . واحتجوا بقول العرب : إن بك زيد ، فجعل الفعل في اسمها ، ولو كانت هي الفاعلة في الخبر لم تكن كذلك .

والدليل عند العكبري على أن الخبر مرفوع بها من وجهين :

أحدهما : أن هذه الحروف تعمل في الاسم الأول لاقتضائها إياه ، فتعمل في الخبر كذلك . ألا ترى أن الفعل يعمل في الفاعل لاقتضائه إياهما (وظننت) وأخواتها تعمل في المفعولين وقد كانا قبل ذلك مرفوعين لاقتضائه إياهما .

والثاني : أن خبر (إن) مرفوع ولا بد له من رافع ولا يجوز أن يرتفع بغير (إن) إذ لا عامل سواها ، والذي كان قبل دخول (إن) هو المبتدأ ، وقد بطل ابتداؤه ، ولهذا لا يعمل الخبر ها هنا في الاسم لعمل (إن) فيه فلذلك لا يعمل المبتدأ هنا في الخبر([1]) .

والرأي الراجح في هذه المسألة قول البصريين والرد على قول الكوفيين على ضعف عملها ، أنها تعمل في الاسم إذا فصلت بينها وبينه بظرف أو حرف جر ، نحو قوله تعالى : (إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً)([2]) و قال تعالى (إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً) ([3]) وما أشبه ذلك ، على أنا قد عملنا بمقتضي كونها فرعاً ؛ فإنا ألزمناها طريقة واحدة ، وأوجبنا فيها تقديم المنصوب على المرفوع ، ولم نُجوز فيها الوجهين كما جوزنا مع الفعل ؛ لئلا يجري مجري الفعل فيسوى بين الأصل والفرع .

وأما الرد على بيت الشعر أنه شاذ ؛ فلا يكون حجة . والثاني أن الخبر ها هنا محذوف ، كأنه قال : لا تتركيني فيهم غريباً بعيداً ، إني أذل ، إذن أهلك أو أطيرا ، وحذف الفعل الذي هو الخبر ؛ لأن في الثاني دلالة على الأول المحذوف، فإذن ما دخلت على الخبر ، والثالث أن يكون جعل (إذن أهلك أو أطيرا) في موضع الخبر .

أما (إن بك زيد مأخوذ) فالتقدير فيه : وإنه بك زيد مأخوذ ([4]) .

([1]) اللباب للعكبري ٢١٠/١ .
([2]) الآية ١٢ من سورة المزمل .
([3]) الآية ٢٤٨ من سورة البقرة .
([4]) انظر الإنصاف ١٧٧/١ – أسرار العربية ١٤٥/١ .

المسألة الحادية عشرة

خبر (لا) النافية للجنس

اختلف النحاة في خبر (لا) فقال سيبويه : هو مرفوع بالابتداء كما يرتفع قبل دخول (لا) وحجته شيئان : أحدهما أنه لما كان موضع (لا) واسمها رفعا كان الخبر مرفوعاً على ذلك التقدير ، والثاني أن (لا) ضعيفة جداً فلم تعمل في الاسمين بخلاف (كان) و (إنَّ).

وقال الأخفش ([1]) هو مرفوع بـــ(لا) ؛ لأنها اقتضت اسمين وعملت أحدهما فتعمل كـــ (إنَّ) وعلى هذا تترتب مسألة هي قول الشاعر ([2]) :

فلا لغو ولا تأثيم فيها ** وما فاهوا به أبدا مقيم

على قول سيبويه : (فيها) خبر عن الاسمين . وعلى قول أبي الحسن : هو خبر عن أحدهما ، وخبر الآخر محذوف .

في شرح بن عقيل : أشار إلى الاختلاف وذكر آراء سيبويه ، والزمخشري ولم يرجح ابن مالك . وابن هشام في شذور الذهب ([3]) يقول : إن (لا) عندما تأتي نافية وهي نوعان : داخلة على معرفة فيجب إهمالها وتكرارها ، نحو (لا زيد في الدار ولا عمرو) وداخلة على نكرة وهي ضربان : عاملة عمل ليس ؛ فترفع الاسم وتنصب الخبر كما تقدم وهو قليل ، وعاملة عمل إن فتنصب الاسم وترفع الخبر وهي التي أُريد بها نفي الجنس على سبيل التنصيص لا على سبيل الاحتمال . وشروط إعمال هذا العمل أمران ، أحدهما : أن يكون اسمها وخبرها نكرتين كما بينا ، والثاني : أن يكون الاسم مقدماً والخبر مؤخراً وذلك كقولك ، لا صاحب علم ممقوت .

العكبري لم يرجح في هذه المسألة ، اكتفى بعرضها والراجح عندي أنها لا تعمل في الخبر العمل في شيئين بخلاف (إن) فإنها مشبهة بالفعل فنصبت ورفعت كالفعل ، و (لا) هذه لا تشبه الفعل وإنما تشبه (إن) المشددة فجرت مجرى الحروف الناصبة للفعل .

([1]) اللباب للعكبري٢٣٣/١ – شرح بن عقيل ٣٩٩/١ .
([2]) حاشية الخضري ١٤٣/١ – أوضح المسالك ٢٨٦/١ .
([3]) شذور الذهب في معرفة كلام العرب – تأليف محمد محي الدين – ص٢٣٥ .

المسألة الثانية عشرة

الاسم المرفوع بعد أداة الشرط

إذا وقع بعد أداة الشرط اسم مرفوع كان العامل فيه بتقدير فعل عند البصريين ، وأما الكوفيون يرتفع الاسم عندهم بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل([1]) .

وحجة البصريين([2]) أنه مرفوع بتقدير فعل ؛ لأنه لا يجوز أن يفصل بين حرف الجزم وبين الفعل باسم لم يعمل فيه ذلك الفعل كما لا يجوز تقديم ما يرتفع بالفعل عليه ، فلا بد من تقدير فعل وحجة الكوفيين في تقديم المرفوع مع (إن) خاصة وعملها في فعل الشرط مع الفعل ؛ لأنها الأصل في باب الجزاء ، فلقوتها جاز تقديم المرفوع معها .

أجاز سيبويه ([3]) الابتداء بعد (إذا) وذكر ذلك في حديثه عن (إذا) و (حيث) ، فقال : والرفع بعدهما جائز ؛ لأنك قد تبتدئ الأسماء بعدهما فتقول : اجلس حيث عبد الله جالس ، واجلس إذا عبد الله جلس . واعترض المبرد ([4]) على سيبويه بحجة عدم جواز قولك اجلس إذا عبد الله جالس ، بقوله : إن الظروف إذا كانت بمعنى الماضي يجوز إضافتها إلى الفعل ، أو إلى المبتدأ والخبر ، أما إن كانت بمعنى (إذا) فلا تضاف إلى الفعل ؛ لأن (إذا) لا تضاف إلا إليه .

ورد ابن ولاد ([5]) على المبرد بأن الذي قاله : اجلس إذا عبد الله جالس ، يجزه سيبويه ، بل يجيز نحو : اجلس إذا عبد الله جالس ، فتكون الجملة مبنية من اسم ، وفعل وتقديم الاسم قبيح من جهة الترتيب ، وسيبويه يعتبره من باب المستقيم القبيح ؛ لأن استقامته من جهة معناه ولفظه وقبحه من جهة ترتيبه .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٥٧/٢ – سيبويه ٤٥٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦١٥/٢ .
([2]) انظر اللباب للعكبري٥٧/٢ .
([3]) الكتاب لسيبويه أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبرة – طبعة بولاق – ٥٤/١ .
([4]) المقتضب في الهامش ٧٥/٢ .
([5]) هو أحمد بن محمد بن ولاد التميمي ، أبو العباس – نحوي مصري – أصله من البصرة – الأعلام ٢٠٧/١ .

والرأي الأقرب للصواب هو رأي البصريين لما جاء به العكبري([1]) في تقدير فعل بعد أداة الشرط إذا وقع بعدها اسم ؛ لأن حرف الشرط لا معنى له في الاسم .

كما اعترض صاحب شرح النحو الوافي ([2]) على حجة الكوفيين على قولهم : إن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل مقدم ، بقوله : إن مهمة المبتدأ البلاغية تختلف عن مهمة الفاعل ، فلا معنى للخلط بينهما ، وإزالة الفوارق التي لها آثارها في المعنى ، ويرى أن رأي البصريين أقرب مسايرة للأصول اللغوية ورد أبو البركات ([3]) على أدلة الكوفيين ووصفها بالضعف ؛ لأنه يؤدى إلى أن يتقدم ما يرتفع بالفعل عليه ، وذلك لا يجوز ؛ لأنه لا نظير له في كلامهم ، فوجب أن يكون مرفوعاً بتقدير فعل ، ويكون الفعل الظاهر مفسراً له .

وأما من جعله أنه يرتفع بالعائد ؛ لأن المكنى المرفوع في الفعل هو الاسم الأول فينبغي أن يكون مرفوعاً به نحو (جاءني الظريف زيد) وصفه أبو البركات بأنه باطل ؛ لأن ارتفاع زيد إنما كان على البدل من الظريف ، وجاز أن يكون بدلاً لتأخر البدل عن المبدل منه، فأما ها هنا فلا يجوز أن يكون بدلاً ؛ لأنه لا يجوز أن يتقدم البدل عن المبدل منه .

([1]) التبيان في إعراب القرآن ٣٩٥/١ .
([2]) النحو الوافي ٧٣/٢ .
([3]) المصدر السابق نفسه ٦١٩/٢ .

المسألة الثالثة عشرة

العطف على الضمير المرفوع المتصل

اختلف النحاة ([1]) البصريون والكوفيون في جواز العطف على الضمير المرفوع المتصل . فالبصريون لا يعطف به حتى يؤكد ، فأما الكوفيون فيجوزونه من غير توكيد .

فحجة البصريين أن الضمير إن كان مستتراً لم يعطف عليه ؛ لأن العطف من أحكام الألفاظ لا المعاني ، وإن كان ملفوظاً به وحجة الكوفيين قوله تعالى : (مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)([2]). ومنه قوله تعالى : (ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى{*} وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)([3]) فعطف (هو) على الضمير المرفوع في استوى فالمعنى استوى جبريل ومحمد بالأفق وهو مطلق الشمس .

ومنه قول الشاعر ([4]) :

قلت إذ أقبلت وزهر تهادي * كنعاج الفلا تعسفن رملا

والشاهد (أقبلت وزهر) عطف (زهر) على الضمير المستتر في (أقبلت) المرفوع بالفاعلية من غير أن يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بالضمير المتصل.

وذكر ابن مالك ([5]) أن هذا الشاهد ضعيف عند جمهرة العلماء وقد نص عليه سيبويه على (قلته) عندما حكى سيبويه رحمه الله تعالى : (مررت برجل سواءٍ والعدمُ) برفع العدم بالعطف على الضمير المستتر في سواءٍ .

كما وصفه بالقبح صاحب ائتلاف النصرة ([6])والرأي الأقرب للصواب عندي ما جاء به البصريون ؛ لأن استدلال الكوفيين بالآيتين له أوجه أخرى منها ، فإن (لا) في الآية سد فيها مسد التوكيد .

وأما البيت قيل : (الواو) واو الحال ، وزهر مبتدأ ، وقيل : هو شاذ لا يقاس عليه .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٣١/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٥/٢ - كتاب ائتلاف النصرة ٦٣ .
([2]) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام .
([3]) الآيتان ٦-٧ من سورة النجم
([4]) البيت لعمر بن ربيعة في ديوانه ٤٩٨ – ألفية ابن مالك ٢٣٨/٢ – الإنصاف ٤٧٦/٢ – ابن يعيش ٧٦/٣ – الرضي على الكافية ٢٩٥/١ .
([5]) انظر شرح بن عقيل ٢٣٨/٢ - .
([6]) ائتلاف النصرة ٦٣ .

الفصل الثالث : المنصوبات والمجرورات

المســـألة الأولـــــى : ناصب خبر ما

المســـألة الثانيـــــة : المعطوف علي اسم إن

المســـألة الثالثـــــة : نصب الاسم بعد (لا)

المســـألة الرابعـــــة : الاسم المنصوب بعد إلا

المســـألة الخامســـة : ناصب المنادي

المســـألة الســـــادسة : التمييز

المســـألة السابعـــــة : تقديم التمييز علي الفعل

المســـألة الثامنـــــة : الحال

المســـألة العاشـــــرة : تقديم حال المجرور عليه

المسألة الثانية عشـرة : ناصب المفعول معه

المسألة الثالثة عشـرة : تقدير الظرف الواقع خبراً

المسألة الرابعة عشرة : جواز العطف علي المضمر المجرور

المسألة الأولى

ناصب خبر ما

ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض . وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها ([1]) .

وحجة الكوفيين أنها لا تعمل في الخبر ، ذلك ؛ لأن القياس في (أما) أن لا تكون عاملة البتة ؛ لأن الحرف إنما يكون عاملاً إذا كان مختصاً ، كحرف الخفض لما اختص بالأسماء عمل فيها ، وحرف الجزم لما اختص بالأفعال عمل فيها ، وإذا كان غير مختص فوجب أن لا يعمل كحرف الاستفهام والعطف ؛ لأنه تارة يدخل على الاسم ، نحو (ما زيد قائم) ، وتارة يدخل على الفعل ، نحو (ما يقوم زيد) فلما كانت مشتركة بين الاسم والفعل وجب أن لا تعمل ، ولهذا كانت مهملة غير معملة في لغة بني تميم ، وهو القياس([2]) .

وإنما أعملها البصريون ([3]) فرفعت الاسم ونصبت الخبر ؟ قيل ؛ لأن (ما) أشبهت (ليس) ووجه الشبه بينهما من وجهين : أحدهما أن (ما) تنفي الحال ، كما أن (ليس) تنفي الحال . والوجه الثاني : أن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر، كما أن (ليس) تدخل على المبتدأ والخبر . ويقوى هذه المشابهة بينهما دخول الباء في خبرها في قوله تعالى : (..وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ)([4]) كما تدخل في خبر (ليس) نحو قوله تعالى :(أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ۖ)([5]) فإذا ثبت أنها أشبهت (ليس) وجب أن تعمل عملها ،فترفع الاسم وتنصب الخبر، وفي لغة أهل القرآن ، نحو قوله تعالى : (.... مَا هَٰذَا بَشَرًا ....)([6]) .

([1]) اللباب للعكبري١/١٧٥ .
([2]) شرح بن عقيل ٣٠٢/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٥/١ .
([3]) اللباب للعكبري١/١٧٥ – أسرار العربية ١٣٩ .
([4]) الآية ٧٤ من سورة البقرة .
([5]) الآية ٣٦ من سورة الزمر .
([6]) الآية ٣١ من سورة يوسف .

اعترض العكبري([1]) على قول الكوفيين إلى أن الخبر منصوب بحذف حرف الجر ، ووصفه بالفساد ووافقه أبو البركات ([2]) ؛ لأنه لو كان حذف حرف الجر يوجب النصب لكان ينبغي أن يكون ذلك في كل موضع ، ولا خلاف أن كثيراً من الأسماء يحذف منها حرف الجر ، ولا تنتصب بحذفه كقوله تعالى : (وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِأَعۡدَآئِكُمۡۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيّٗا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرٗا)([3]) لو حذف حرف الجر لكان : وكفى الله ولياً وكفى الله نصيراً بالرفع .

وجاء في شرح ابن عقيل ([4]) أن (ما) تعمل عند أهل الحجاز بشروط منها: ألا يزيد بعدها (إنْ) فإن زيدت بطل عملها نحو (ما إنْ زيد قائم) يرفع قائم ولا يجوز نصبه .

– وألا ينتقض النفي بإلا ، نحو (ما زيد إلا قائم) فلا يجوز نصب (قائم) وكقوله تعالى : (وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٞ مِّثۡلُنَا ....)([5]) وقوله تعالى : (قُل لَّآ أَمۡلِكُ لِنَفۡسِي نَفۡعٗا وَلَا ضَرًّا إِلَّا مَا شَآءَ ٱللَّهُۚ وَلَوۡ كُنتُ أَعۡلَمُ ٱلۡغَيۡبَ لَٱسۡتَكۡثَرۡتُ مِنَ ٱلۡخَيۡرِ وَمَا مَسَّنِيَ ٱلسُّوٓءُۚ إِنۡ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٞ وَبَشِيرٞ لِّقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ)([6]) خلافاً لمن أجازه ([7]) .

– وألا يتقدم خبرها على اسمها وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ، فإن تقدم وجب رفعه ، نحو (ما قائم زيدٌ) فلا تقول (ما قائما زيد) .

– ألا يتقدم معمول الخبر على الاسم وهو غير ظرف ولا جار ومجرور ؛ فإن تقدم بطل الخبر ، نحو (ما طعامك زيد آكل) فلا يجوز نصب (آكل) .

([1])اللباب للعكبري١/١٧٥ .
([2]) أسرار العربية ١٤٠ .
([3]) الآية ٤٥ من سورة النساء .
([4]) شرح بن عقيل ١/٣٠٣-٣٠٧ .
([5]) الآية ١٨٦ من سورة الشعراء .
([6]) الآية ١٨٨ من سورة الأعراف
([7]) ذهب يوسف بن حبيب شيخ سيبويه – وتبعه الشلوبيني لأنه يجوز – انظر هامش الألفية ٢/٣٠٣ .

– ألا تتكرر (ما) فإن تكررت بطل عملها ، نحو (ما مازيد قائم) فالأولى نافية ، والثانية نفت النفي ؛ فبقى إثباتها .

– ألا يبدل من خبرها موجب ، فإن أبدل بطل عملها ، نحو : (ما زيد بشئ إلا شئ لا يعبأ به) فبشئ : في موضع رفع خبر عن المبتدأ الذي هو (زيد) ولا يجوز أن يكون في موضع نصب خبرا عن (ما) ومذهب الجمهور والفراء ([1]) إلى أنه يجوز أن ينصب خبر (ما) مطلقاً سواء تقدم على الاسم أم تأخر ، سواء اقترن بالمبتدأ المؤخر أداة استثناء أم لم تقترن .

والرأي الراجح ما جاء به البصريون من إعمالها ؛ لأنها جاء بها القرآن الكريم فهو خير شاهد ودليل .

([1]) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك أوضح المسالك – تأليف محمد محي الدين – ط/٣ – مكتبة النهضة المصرية – حسن محمد ٤٥٣/١ .

المسألة الثانية

المعطوف على اسم إن

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف على اسم (إن) قبل تمام الخبر ، واختلفوا بعد ذلك ؛ فالكسائي يجوز على كل حال سواء كان يظهر فيه عمل (إنَّ) أو لم يظهر ، وذلك نحو قولك : (إن زيد وعمرو قائمان) وإنك وبكرُ منطلقان ، وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل إن .

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال([1]).

حجة الكوفيين على ذلك بالنقل والقياس : أما النقل في قوله تعالى : (إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَٰرَىٰ....)([2]) عطف الصابئون على موضع (إنَّ) قبل تمام الخبر وهو قوله : (.... مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَخِرِ ....)([3]) .

أما من جهة القياس فقالوا : أجمعنا على أنه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع لا ، نحو (لا رجل وامرأة أفضل منك) فكذلك مع (إن) ؛ لأنها بمنزلتها ،وإن كانت (إن) للإثبات و(لا) للنفي؛ لأنهم يحملون الشئ على ضده كما يحملونه على نظيره ويدل عليه أنا أجمعنا على أنه يجوز العطف على الاسم بعد تمام الخبر فكذلك قبل تمام الخبر .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أن ذلك لا يجوز أنك إذا قلت: (إنك وزيدُ قائمان) وجب أن يكون زيد مرفوعاً بالابتداء ووجب أن يكون عاملاً في خبر (زيد) وتكون (إن) عاملة في خبر الكاف ، وقد اجتمعا في لفظ واحد؛ فلو قلنا : (إنه يجوز فيه العطف قبل تمام الخبر) لأدى ذلك إلى أن يعمل في اسم واحد عاملان وذلك محال ([4]) .

([1]) اللباب للعكبري٢١٢/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٦/١ .
([2]) الآية ٦٩ من سورة المائدة .
([3]) الآية ٦٩ من سورة المائدة .
([4]) اللباب للعكبري٢١٢/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٨٧/١ – أسرار العربية ١٤٦ .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وأما ما استدل به الكوفيون فلا حجة لهم فيه كما جاء به العكبري([1])وأبو البركات([2]) ؛ لأن الجواب عن الآية في قوله تعالى :(إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ ....)([3]) .

أحدهما : أن تقول في الآية تقديم وتأخير ، والتقدير فيها : إن الذين آمنوا والذين هادوا من آمن بالله واليوم الآخر (وعمل صالحاً) فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون والصابئون والنصارى كذلك .

والوجه الثاني : أن تجعل قوله : (من آمن بالله واليوم الآخر) خبراً للصابئين والنصارى ، وتضمر للذين آمنوا والذين هادوا خبراً مثل الذي أظهرت للصابئين ، ألا ترى أنك تقول : زيدُ وعمرو قائم ؟ فتجعل قائماً خبرا لعمرو ، وتضمر لزيد خبراً آخر مثل الذي أظهرت لعمرو ، وإن شئت جعلته خبراً لزيد ، وأضمرت لعمرو خبراً ، كما قال الشاعر([4]):

وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بغاة ما بقينا في شقاق

فإن شئت جعلت قوله (بغاة) خبراً للثاني ،وأضمرت للأول خبراً ،إن شئت جعلته خبراً للأول وأضمرت للثاني خبرا على ما بينا .

وأما ما حكوه عن بعض العرب (إنك وزيد ذاهبان) فقد ذكر سيبويه أنه غلط من بعض العرب ، وهذا ؛ لأن العربي يتكلم بالكلمة إذا استهواه ضرب من الغلط فيعدل عن قياس كلامه ، كما قالوا (ما أغفله عنك شيئاً) كما قال زهير([5]):

بدا لي أني لست مدرك ما مضي * ولا سابق شيئاً إذا كان جائيا

الشاهد قوله (ولا سابق) حيث جاء به مجروراً مع كونه معطوفاً على مدرك المنصوب لكونه خبر ليس ، وإنما جاء به مجروراً ؛ لأن الباء تدخل في خبر ليس كثيراً ، فلما قال : إني لست مدرك ما مضي توهم أنه أدخل الباء على خبر ليس لكونه مما يجرى على لسانه كثيراً فجر المعطوف على هذا التوهم ([6]) .

([1]) اللباب للعكبري٢١٣/١ .
([2])أسرار العربية ١٤٦ .
([3]) الآية ٦٩ من سورة المائدة .
([4]) البيت لبشر بن أبي خازم – الإنصاف ١٩٠/١ – الخزانة ٢٩٣/١٠ – أوضح المسالك ٣٦١/١ .
([5]) البيت لزهير بن ابي سلمى المزني – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩١/١ - الخصائص لابن جني ٣٥٣/٢ .
([6]) انظر هامش الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩١/١ .

المسألة الثالثة

نصب الاسم بعد (لا)

فإن أدخلت همزة الاستفهام على (لا) لم تغير حكم (لا) ([1]) في جميع ما ذكرنا، إلا أن سيبويه يختار في الخبر النصب فيقول : ألا رجلاً أفضل منك . وإن قلت: إلا رجلا ؟ فعلى معنى التمني أي ألا أحد ؟ وإن قلت : ألا رجلا يكرمنا ؟ فهو على ما كان عليه قبل الهمزة في اللفظ . واختلفوا في موضع الاسم : فسيبويه يرى أنه منصوب بما في (ألا) من معنى التمني ، ولم يغير اللفظ كما أن قولك : (رحمه الله) لفظه على شئ ومعناه على شئ آخر. فعلى هذا لا يجوز رفع الصفة كقولك : ألا ماء باردا أشربه. وقال أبو العباس : موضعه على ما كان عليه قبل الهمزة ([2]) ورفع صفته جائز ([3]) .

ابن يعيش([4]) يقول : ألف الاستفهام إذا دخلت على (لا) فلها معنيان : أحدهما الاستفهام والتمني ، كقول الشاعر ([5]) :

ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه ** فيرأبَ ما أثات يد الغفلات

والشاهد ألا عمر حيث أريد مع الاستفهام مع (لا) مجرد التمني وهذا كثير في كلام العرب . مما يدل على كون (ألا) للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه .

وإذا كان استفهاماً فحالها كحالها قبل أن تلحقها ألف الاستفهام فتقول : إلا رجلا في الدار

أما عن الصفة([6]) عند المازني أقرب ، والمبرد لم يشر إلى جواز الرفع بل فيه ما يشير إلى جواز التنوين في حالة النصب . والعكبري([7]) في كتابه أيضاً لم يشِر إلى الترجيح في هذه المسألة .

والرأي الأقوى عندي على ما جاء به سيبويه أنه منصوب بما في (ألا) من معنى التمني والله أعلم .

([1]) اللباب للعكبري٢٢٣/١ – حاشية ابن حمدون ١١٤/١ .
([2]) المقتضب ٣٨٢/٢ .
([3]) رأي المازني – انظر المقتضب ٣٨٢/٢.
([4]) شرح المتصل لابن يعيش ١٠٢/٢ .
([5]) لم ينسب لأحد - شرح ابن عقيل ٤١٠/٢ – الجني الداني ٣٨٤ .
([6]) المقتضب ٢٨٢/٢ .
([7]) اللباب للعكبري٢٢٤/١ .

المسألة الرابعة

الاسم المنصوب بعد إلا

اختلف النحاة في المستثني من موجب بـــ (إلا) منصوب بالفعل المقدم ، وما في معناه بواسطة (إلا) عند البصريين .

وقال الكوفيون (إلا) مركبة من (إن) و (لا) فإذا نصبت كان بـــ (إن) وإن رفعت كان بـــ (لا) .

وروى عن الزجاج أن نصبه بـــ (إلا) ؛ لأنها في معنى استثني ([1]) .

وحجة البصريين ([2]). أن العامل هو الفعل وإن كان فعلاً لازماً في الأصل إلا أنه قوى (بإلا) فتعدى إلى المستثنى كما تعدى الفعل بحرف الجر إلا أن (إلا) لا تعمل وإن كانت معدية كما يعمل حرف الجر ؛ لأن (إلا) حرف يدخل على الاسم والفعل المضارع نحو (ما زيد إلا يقوم) وما عمرو إلا يذهب وإن لم يجز وقوعه على الفعل الماضي والحرف متى دخل على الاسم والفعل لم يعمل واحد منهما ، وعدم العمل لا يدل على عدم التعدية ، ألا ترى أن الهمزة والتضعيف يعديان وليسا عاملين .

وحجة الكوفيين ([3]) (إلا) هي العاملة ، وذلك ؛ لأن (إلا) قامت مقام استثني نحو ،(قام القوم إلا زيدا) بمعنى استثني زيدا .

وإن الفعل المتقدم لا يجوز أن يعمل في هذا النوع من الأسماء فدل على أن العامل هو (إلا) .

وذكر الفراء ([4]) أنه منصوب بإلا ؛ لأن الأصل فيها إن ولا (القوم إخوانك إلا زيدا). فزيد اسم إن و(لا) كفت عن الخبر ؛ لأن التأويل إن زيد لم يقم ثم خففت إن وأدغمت في لا وركبت معها فصارتا حرفاً واحداً كما ركبت (لو) مع (لا)

([1]) اللباب للعكبري٣٠٣/١ – المقتضب ٣٩٠/٤ – شرح الرضي على الكافية ٨٠/٢ .
([2]) اللباب للعكبري٣٠٣/١ - الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٣/١ .
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٦٣/١ .
([4]) شرح الرضي على الكافية ٩٧ .

جعلا حرفاً واحداً ، فلما ركبوا إن مع لا أعملوها عملين : عمل (إن) فنصبوا بها في الإيجاب وعمل (لا) عطفاً في النفي وصارت بمنزلة حتى .

وذكر ابن مالك ([1]) في كتابه أن في ناصب الاسم الواقع بعد إلا خلاف طويل وذكر منه أربعة أقوال السابقة ومذهبه أن الناصب له هو نفس (إلا) ويعترض على أن الناصب له هو الفعل الواقع في الكلام السابق على إلا بواسطتها أو باستقلاله لا بواسطتها . ويقول: لا يكون في الكلام المتقدم على (إلا) ما يصلح لعمل النصب من فعل أو نحوه ، تقول : إن القوم إخوانك إلا زيدا ، فكيف تقول : إن العامل الذي قبل إلا هو الناصب لما بعدها ، سواء قلنا : إنه ناصب على الاستقلال أم إنه ناصب بواسطة (إلا) .

ومن هنا أن الرأي الراجح قول البصريين ، كما ذكر العكبري فأبطل مذهب الزجاج من أوجه ([2]) :

أحدهما : أن (غير) لا يصح معها تقدير (استثني) لأنه يصير (زيد) داخلاً في حكم الأول ، وغيره مخرجاً منه . وهذا معنى فاسد .

والثاني : أن إعمال الحروف بمعانيها غير مطرد ؛ لأن الحروف وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للإيجاز والاختصار .

والثالث : أنه ليس تقدير (إلا) بـــ (استثني) أولى من تقديرها بـــ (تخلف) أو امتنع ونحوهما مما يرفع .

الرابع : أن المستثنى يرفع في مواضع مع وجود إلا في الجميع فلو قدرت استثني لما جاز إلا النصب .

الخامس : أنا إذا قدرنا (استثني) صار الكلام جملتين وتقديره بالجملة الواحدة أولى.

أما مذهب الفراء ([3]) باطل عند العكبري من ثلاثة أوجه :

أحدهما : أن دعوى التركيب فيها خلاف الأصل ، فلا يصار إليه لا بدليل ظاهر ولا دليل بحال .

([1]) شرح ابن عقيل ٥٩٨/١ .
([2]) اللباب للعكبري ٣٠٤/١ .
([3]) اللباب للعكبري ٣٠٤/١ .

والثاني : لو حُكم ذلك لم يلزم بقاء حُكم واحد من المفردين كما في (لولا) وكان لا بديل ظاهر ، ولا دليل بحال .

والثالث : أن النصب بـــ (إن) فاسد ؛ لأنها إذا نصبت افتقرت إلى خبر ولا خبر . و (لا) لا تعمل الرفع ولو عملت لافتقرت إلى خبر أيضاً ([1]).

([1]) اللباب للعكبري ٣٠٤/١ .

المسألة الخامسة

ناصب المنادى

لا يخلو المنادى من أن يكون : مفرداً ، أو مضافاً ، أو مشبها به .

فإن كان مفرداً : فإما أن يكون معرفة ، أو نكرة مقصودة ، أو نكرة غير مقصودة([1]) .

فإن كان معرفة أو نكرة مقصودة بُني على ما كان يرتفع به ، فإن كان يرتفع بالضمة بُني عليها ، نحو (يا زيدُ) و (يا رجلُ) وإن كان يرتفع بالألف أو بالواو فكذلك نحو (يا زيدان) و (يا رجلان) و (يا زيدون ، ويا رجلون) ويكون في محل نصب على المفعولية ؛ لأن المنادى مفعول به في المعنى ، وناصبه فعل مضمر نابت (يا) منابه ([2]) .

اختلف في ناصب المنادى فقال البصريون : إنه منصوب بفعل محذوف لم يستعمل إظهاره وهو أنادى ، أدعو ، ونحو ذلك ؛ لأن (يا) حرف والأصل في الحروف ألا تعمل ولو عملت لكان لشبهها بالفعل وشبهها بالفعل ضعيف لقلة حروفها ، لا سيما الهمزة التي هي على حرف واحد ، فتعين أن يكون العامل فعلاً، لكنه استغنى عن إظهاره لدلالة (يا) عليه ([3]) .

وقال الكوفيون : إن العامل فيه حرف النداء ؛ لأنه أشبه الفعل من ثلاثة أوجه ([4]):

أحدها : أن معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث إن لفظ الفعل عبارة عن الفعل الحقيقي ، كقولك (ضرب) و (يا) هي العمل نفسه وتعبر عنه بـــ (نادى)، والثاني : أنها أميلت ، وليس ذلك إلا لشبهها بالفعل . والثالث : أنه يعلق بها حرف الجر في قولك : يالزيد ، وحرف الجر لا يتعلق إلا بالفعل أو ما عمل عمله .

والمبرد ([5]) صرح بأن ناصب المنادى الفعل المحذوف وجوباً و (يا) بدل منه ، سدت مسد الفعل .

والرأي الراجح عندي أن ناصب المنادى الفعل المحذوف لعدم إعمال الحروف .

([1]) شرح ابن عقيل ٢٥٨/٢ – شرح شذور الذهب ٢٤٠ .
([2]) المصدر السابق نفسه ٢٥٨/٢ .
([3]) اللباب للعكبري ٣٢٩/١ – أسرار العربية ٢٠٧ .
([4]) اللباب للعكبري ٢٢٩/١ – شرح الرضي الكافية ١٣١/١ .
([5]) المقتضب ٢٠٢/٤ .

المسألة السادسة

التمييز

التمييز هو ما اجتمع فيه خمس أمور ، أحدها : أن يكون اسما ، والثاني : أن يكون فضلة ، والثالث : أن يكون نكرة ، والرابع : أن يكون جامداً ، والخامس: أن يكون مفسراً لما أنبهم من الذوات ([1]) .

فالتمييز تبين إجمال الذات وإجمال النسبة فالمبين إجمال الذات هو : الواقع بعد المقادير وهي الممسوحات ، نحو (له شبر أرضاً) والمكيلات ، نحو (له قفيز براً) والموزونات نحو (له منوان عسلاً وتمرا) والأعداد نحو (عندي عشرون درهماً) ([2]) .

والمبين إجمال النسبة هو : المسوق لبيان ما تعلق به العامل : من فاعل ، أو مفعول ، نحو (طاب زيد نفساً) ونفسا تمييز منقول من الفاعل والأصل (طاب نفس زيد) ونحو قوله تعالى : (....وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا....)([3]) .

أصله : اشتعل شيب الرأس ، فجعل المضاف إليه فاعلاً ، والمضاف تمييزاً ومحول عن المفعول ، نحو : (وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ....)([4]) ، أصله : (وفجرنا عيون الأرض) ففُعِل فيه مثل ما ذكرنا . ومحول عن مضاف غيرهما وذلك بعد أفعل التفضيل المخبر به عما هو مغاير للتمييز ، وذلك كقولك : (زيد أكثر منك علماً) أصله : علم زيد أكثر ، وكقوله تعالى :(.... أَنَا۠ أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا)([5]) فإن كان الواقع بعد أفعل التفضيل هو عين المخبر عنه وجب خفضه بالإضافة ، كقولك : مال زيدٍ أكثر مالٍ) إلا إن كان أفعل التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو : زيد أكثر الناس مالاً ([6]) .

([1]) شرح قطر الندى وبل الصدى– تصنيف محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري – تأليف محمد محي الدين - الطبعة الأولى – ١٤٢٠هـ-ص٢٦٦

([2]) شرح ابن عقيل ٦٦٣/٢ .

([3]) الآية ٤ من سورة مريم .

([4]) الآية ١٢ من سورة القمر .

([5]) الآية ٣٤ من سورة الكهف .

([6]) انظر شرح قطر الندى ٢٦٩ .

المسألة السابعة

تقديم التمييز على الفعل

ومن التمييز : طبت به نفسا ، (ونفساً) منصوب بالفعل ، وأصله طابت نفسي به ، ثم أردت المبالغة ، فنسبت الطيب إليك ، فجعلت ما كان مضافاً إليه فاعلاً ([1]) .

ولا يجوز تقديم المنصوب هنا على الفعل ، وقال المازني والمبرد والكوفيون هو جائز . واحتجوا على أنه جائز بقول الشاعر ([2]) :

أتهجر ليلي بالفراق حبيبها * وما كان نفساً بالفراق تطيب

وقالوا : لأن العامل في هذا المنصوب فعل منصرف ، فجاز تقديمه عليه ، كحال .

والشاهد في البيت (نفساً) فإنه تمييز وعامله قوله (تطيب) وقد تقدم عليه، والأصل (تطيب نفساً) .

وحجة عدم جواز تقديم المنصوب على الفعل – أن المنصوب هنا فاعل في المعنى ، وإنما حوَّل عن ذلك ، ونسب الفعل إلى المضاف إليه مبالغة ، ثم ميز بذكر ما هو فاعل في الأصل – فلو قدم لصار كتقديم الفاعل على الفعل ،وذلك باطل . كذلك ها هنا ويدل عليه أنه مميز ، فلم يتقدم على العامل فيه كالمميز في (نعم) وفي (الأعداد) ([3]).

ومن الذين منعوا تقديم جواز المنصوب ابن عصفور ([4]) وابن مالك ([5]) وأنكر صاحب كتاب الكواكب الدرية ([6]) تقديم التمييز على عامله مطلقاً ، بقوله : لأن المقصود من التمييز هو الإبهام أولاً ثم التفسير وإزالة الإبهام وتقديمه على ذلك العامل يتنافي مع المقصود ؛ ولأن التمييز كالنعت في الإيضاح والنعت لا يتقدم على عامله .

([1]) اللباب للعكبري ٢٩٩/١ .
([2]) البيت للمخبل السعدي .
([3]) اللباب للعكبري ٢٩٩/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف٨٣٢/٢ – شرح الرضي على الكافية ٧١/٢ .
([4]) المقرب لابن عصفور ٢٥٢/١ .
([5]) شرح ابن عقيل ٦٧/١ .
([6]) الكواكب الدرية لشرح متممة الأجرومية – تأليف محمد بن أحمد بن عبد الباري – مكتبة دار الإحياء – عيسى البابي – بدون تاريخ – ٣٢/٢ .

والراجح عندي في المسألة ما جاء به العكبري وهو ما لا يجوز تقديم المنصوب على الفعل – باعتراضه على حجة الكوفيين من أوجه :

أولاً : أن استشهادهم بالبيت يحتمل رواية أخرى وهي وما كان نفس بالفراق تطيب فهو اسم كان .

وذهب الزجاج([1]) إلى أن للبيت رواية أخرى وهي :

أتؤذن سلمي بالفراق حبيبها * ولم تكن نفساً بالفراق تطيب

وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت .

ثانياً : أن نصبه ([2]) على أنه خبر كان ، أي ما كان حبيبها نفساً ، أي : إنساناً يطيب بالفراق .

الثالث : أنه من ضرورة الشعر ، فلا يحتج به على الإعراب في الاختيار .

وأما القياس على الحال ففاسد ؛ لأن الحال فضلة محضة والمميز هنا في حكم اللازم ، وهو الفاعل ، فافترقا ([3]) .

وبهذا يمكن أن نقول : إن مذهب البصريين وسيبويه هو الأقوى والأصح .

([1]) هامش شرح ابن عقيل ٦٧١/١ .

([2]) المقتضب ٣٦/٢-٣٧ – شرح المفصل لابن يعيش٧٤/٣ .

([3]) اللباب للعكبري ٢٩٩/١ .

المسألة الثامنة

الحال

عرف الحال بأنه ، الوصف ، الفضلة ، المنتصب للدلالة على هيئة نحو : فردا أذهب ، فـ (فرداً) حال ؛ لوجود القيود المذكورة فيه ([1]) .

فإن قلت : يرد على ذكر الوصف ، نحو قوله تعالى :(فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ)([2])، فإن ثبات حال ، وليس بوصف ، وعلى ذكر الفضلة نحو قوله تعالى : (وَلَا تَمۡشِ فِي ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًاۖ ....)([3]) ، وعلى ذكر الوقوع في جواب كيف نحو قوله تعالى : (....وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ)([4]) .

فالرد على ذلك أن (ثبات) في معنى المتفرقين ، فهو وصف تقديرا، والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة ، لا ما يصح الاستغناء عنه ، والحد المذكور للحال المبينه لا المؤكدة .

الأكثر في الحال أن تكون : منتقلة ، مشتقة ، ومعنى الانتقال : ألا تكون ملازمة للمتصف بها نحو (جاء زيد راكباً) : وصف منتقل ، لجواز انفكاكه عن (زيد) بأن يجئ ماشياً ، وقد تجئ الحال غير منتقلة أي وصفاً لازماً وذلك في ثلاث مسائل الأولى : أن يكون فيها مشعراً بتحدد صاحبها نحو قوله تعالى : (....وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا)([5]) ونحو قولهم : خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها . والثانية : أن تكون مؤكدة : إما لعاملها نحو قوله تعالى : (فَتَبَسَّمَ ضَاحِكٗا ....)([6]) وإما مؤكدة لصاحبها نحو قوله تعالى : (....لَأَمَن مَن فِي

([1]) شرح ابن عقيل ٦٢٥/٢ .
([2]) الآية ٧١ من سورة النساء .
([3]) الآية ٣٧ من سورة الإسراء .
([4]) الآية ٦٠ من سورة البقرة .
([5]) الآية ٢٨ من سورة النساء .
([6]) الآية ١٩ من سورة النمل .

ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًا ۚ ....)([1]) ، وإما مؤكدة لمضمون جملة قبلها نحو قولهم: زيد أبوك عطوفاً . والثالثة : في أمثلة مسموعة لا ضابط لها كقولهم : (دعوت الله سميعاً) وقوله تعالى: (....أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلًا ۚ ....)([2]) .

الخلاف في تقديم الحال على عاملها :

تقديم الحال على العامل إذا كان ظرفاً فقد أجازه أبو الحسن بشرط تقديم المبتدأ عليها كقولك : زيد قائما في الدار ، وتقديم الظرف عليهما كقولك : في الدار قائما زيد ، لا يجوز عند الجميع : قائما زيد في الدار ، ولا قائما في الدار زيد .

واحتج بشيئين أحدهما : أن تقديم أحد الجزءين كتقديمهما لتوقف المعنى عليهما والثاني أن الظرف متعلق بالفعل ، فكأن الفعل ملفوظ به([3]) .

جاء في كتاب همع الهوامع في تقديم الحال على عاملها أقوال وأصحها المنع مطلقاً .

وجاء في أسرار العربية إن كان العامل فعلاً متصرفاً ، نحو جاء زيد راكباً ، جاز أن يتقدم الحال عليه نحو راكباً جاء زيد ؛ لأن العامل لما كان متصرفاً تصرف عمله ، فجاز تقديم معموله عليه ،وإن كان العامل فيه بمعنى فعل ، نحو هذا زيد قائما ، لم يجز تقديم الحال عليه؛ لان الفعل لا يتصرف تصرفه ([4]) .

وذهب الفراء إلى أنه لا يجوز تقديم الحال على العامل في الحال سواء كان العامل فيه فعلاً ، أو معنى فعل ، وذلك ؛ لأنه يؤدي إلى أن يتقدم المضمر على المظهر وهذا لا يجوز (٥)

وجاء في شرح الرضى : أن سيبويه لا يجيزه أصلاً ، نظراً لضعف الظروف(٦) .

([1]) الآية ٩٩ من سورة يونس .
([2]) الآية ١١٤ من سورة الأنعام .
([3]) اللباب للعكبربي ٢٩٠/١ – همع الهوامع ٢٤٣/١
([4]) أسرار العربية – ص ١٧٧
([5]) المصدر السابق نفسه – ص ١٧٧
([6]) شرح الرضى على الكافية ٢٤/٢

ورد العكبري : إن الظرف على كل حال غير عامل بلفظه ، فصار كأسماء الإشارة وتقديم أحد الجزئين ، ولا يخرجه عن أن يكون معنوياً ، وأن التقديم تصرف ، والظروف لا تصرف لها .

ثم هو باطل لقولك : زيد قائما هذا ، إذا جعلت " زيدا " مبتدأ (وهذا) خبره، وأما تعلقه بالفعل فلا يوجب جواز التقديم ؛ لأن العمل للظروف ، لا لذلك الفعل ، وربما قيل : إن عمل الظروف أضعف من عمل معنى الإشارة ؛ لأن الفعل صحيح إظهاره مع الظرف فتبين أن العمل للفعل ، وأما معنى الإشارة فلا يجتمع مع اسم الإشارة فصار اسم الإشارة بمنزلة العامل نفسه .

الرأي الراجح عندي لا يجوز تقديم الحال على عاملها إن كان ظرفاً ، لعدم التصرف في الظروف وذلك ؛ لأنه يؤدي إلى تقديم المضمر على المظهر .

المسألة العاشرة

تقديم حال المجرور عليه

لا يجوز تقديم حال المجرور عليه ؛ لأن العامل في الحال ، هو العامل في صاحب الحال والعامل في صاحبها هو الحرف المعلق بالفعل ، فصار كالشئ الواحد ، فتقديمها على الحال يفصل بين الفعل والحرف ؛ لأن حرف الجر لا تصرف له ، وهو العامل في صاحب الحال وليس له معنى يعمل به ، فامتنع قولك: مررت قائما بزيد ، وقائما مررت بزيد والقيام لزيد([1]).

وجاء في شرح الكافية ([2]) : إذا كان ذو الحال مجروراً ، فإن انجر بالإضافة إليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا ، سواء كانت الإضافة محضه كما في قوله تعالى : (ثُمَّ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ أَنِ ٱتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ۖ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ) ([3]) . أو لا نحو جاءتني مجرورا ضاربه زيد ، وذلك ؛

لأن الحال تابع وفرع لدى الحال ، والمضاف إليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه أيضاً .

وإن انجر ذو الحال بحرف الجر ، فسيبويه وأكثر البصريين يمنعونه .

ونقل ([4]) عن ابن كيسان وأبي علي وابن برهان ([5]) الجواز استدلالاً بقوله : (وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ)([6]) ، وقد علق ابن حيان بقوله : من جعله حالا من

المجرور متقدماً عليه فقد اخطأ ؛ لأن تقديم حال المجرور عليه في الأصالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار ، كم نرى ممن يرتكب هذا الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني فلا بد له من ارتكاب الخطأين .

([1]) اللباب للعكبري ٢٩١/١ – شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٢

([2]) شرح الكافية ص ٣٠

([3]) الآية ١٢٣ من سورة النحل

([4]) البحر المحيط - محمد بن يوسف الشهير بابي حيان الأندلسي – تحقيق عادل أحمد – علي محمد معوض – زكريا عبد المجيد – أحمد النجولي – ط/١ – ١٤١٣هـ-١٩٩٣م - ٢٨١/٧ – شرح الكافية – ص ٣

([5]) ابن برهان هو عبد الواحد بن علي بن عمر بن إسحاق بن إبراهيم صاحب العربية واللغة توفى ٤٥٦ – بقية الدعاة ١٢٠/٢

([6]) الاية ٢٨ من سورة سباء

وقد ذكر ابن مالك ([1]) ندر تقديمها على عاملها الظرف نحو (زيد قائما عندك) والجار والمجرور ومنه قوله تعالى :(وَمَا قَدَرُواْ ٱللَّهَ حَقَّ قَدۡرِهِۦ وَٱلۡأَرۡضُ جَمِيعٗا قَبۡضَتُهُۥ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطۡوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦۚ سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشۡرِكُونَ)([2]) في قراءة من كسر التاء وأجاز الأخفش قياساً .

الرأي الراجح ما جاء به أهل البصرة على عدم جواز تقديم حال المجرور على عاملها لأنه بمنزلة المجرور على الجار .

([1]) شرح ابن عقيل ٦٥٠/١
([2]) الآية ٦٧ من سورة الزمر .

المسالة الثانية عشرة

ناصب المفعول معه

كل اسم وقع بعد الواو التي بمعنى " مع " وقبلها فعل وفاعل ، فذلك الاسم منصوب ، واختلفوا في ناحية ([1]) .

ذهب الكوفيون إلى أنه منصوب على الخلاف ، نحو استواء الماء والخشبة ، فحجتهم أنه لا يحسن تكرار الفعل فيقال : استوى الماء واستوت الخشبة ؛ لأن الخشبة لم تكن معوجة فتستوي ، فلما لم يحسن تكرار الفعل كما يحسن في (جاء زيد وعمرو) فقد خالف الثاني الأول فانتصب على الخلاف .

-وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسيط الواو ، وحجتهم العامل هو الفعل وإن كان في الأصل غير متعد إلا أنه قوي بالواو فتعدى إلى الاسم فنصبه ، كما عُدي بالهمزة في نحو (أخرجت زيدا) كما عدَّي بالتضعيف نحو (خرَّجت المتاع) كما عدي بحرف الجر نحو (خرجت به) إلا أن الواو لا تعمل ؛ لأن الواو في الأصل حرف عطف ، وحرف العطف لا يعمل ، وفيه معنيان العطف ومعنى الجمع ، فلما وُضعت موضع (مع) خلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للجمع ، كما أن فاء العطف فيها معنيان العطف والاتباع ؛ فإذا وقعت في جواب الشرط خُلعت عنها دلالة العطف وأخلصت للإتباع . فكذلك ها هنا : المفعول معه منصوب بالفعل المتقدم بتقوية الواو ([2])

– وذهب أبو أسامة الزجاج من البصريين إلى إنه منصوب بتقدير عامل – في نحو (قمت وزيدا) فالناصب له فعل محذوف تقديره : (قمت) أو (لبست) أو (صاحبت) زيداً ، وزعم أن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو([3]) .

([1]) اللباب للعكبري ٢٨٠/١ – الإنصاف ٢٤٨/١ – همع الهوامع ٢٢٠/١ – تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، محمد بركات –ص ٩٩ – لشرح التصريح على التوضيح للإمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية بن مالك – عيسى البابي – بدون تاريخ – بيروت- ٤٩/٢

([2]) اللباب للعكبري ٢٨٠/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٨/١

([3]) اللباب للعكبري ٢٨٠/١ / أوضح المسالك ٢٤٣/٢

– وذهب الأخفش ([1]) إلى أن الواو تنصب بانتصاب (مع) لأن الواو مهيأة لما بعدها أن ينصب انتصاب الظرف ، ثم أقيمت الواو مقامها انتصب ما بعدها على انتصاب (مع) التي وقعت الواو موقعها .

اعترض العكبري ([2]) على رأي الكوفيين حيث قال : وقد أفسدناه في باب (ما) ومعنى كلامهم أن الاسم الثاني غير مشارك للأول في الفعل المذكور ، فلم يرفع لذلك بل نصب كما ينصب المفعول للخلاف ، ويوافقه أبو البركات ([3]) ويصف رأي الكوفيين بأنه باطل .

ووصف العكبري ([4]) رأي الزجاج بالضعف ؛ لأن الفعل المذكور إذا صح أن يعمل لم يجعل العمل المحذوف ، وقد صح بما تقدم ، أما الواو فغير مانعة لوجهين :

أحدهما : أن بها ارتباط الفعل بالاسم فأثر فيه في المعنى ، فلا يمنع من تأثيره لفظا . والثاني : أنها في العطف لا يمنع كقولك : ضربت زيدا وعمرا ، فالناصب لـ عمرو الفعل المذكور لا الواو ، ولا فعل محذوف ، وفي هذا وافقه أبو البركات ([5]) وابن هشام ([6]) .

واعترض أيضاً العكبري ([7]) على رأي الأخفش ووصفه بالضعف لبعده ما بين بين هذه الأسماء وبين الظروف ووافقه ابن هشام ([8]) .

والصحيح عندي في هذه المسألة ما ذهب إليه الجمهور على أنه منصوب بالفعل الذي قبله بتوسيط الواو ، أو بما فيه معنى الفعل وحروفه فالأول كقولك : (سرت والنيل) وقوله تعالى : (....فَأَجۡمِعُوٓاْ أَمۡرَكُمۡ وَشُرَكَآءَكُمۡ ....) ([9]) والثاني كقولك : أنا سائر والنيل .

([1])همع الهوامع ٢٢٠/١ / الافتتاح في شرح المصباح ١١٠
([2]) اللباب للعكبري ٢٨٠/١
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٠/١
([4]) اللباب للعكبري ٢٨٠/١
([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٩/١
([6]) أوضح المسالك ٢٤٣/٢
([7]) اللباب للعكبري ٢٠٨/١
([8]) أسرار العربية ١٧١
([9]) الآية ٧١ من سورة يونس

المسالة الثالثة عشرة

تقدير الظرف الواقع خبراً

اختلف النحاة في الظرف الواقع خبراً مقدراً بالجملة عند جمهور البصريين وقال بعضهم مقدر بالمفرد([1]) .

حجة البصريين أن الظرف يُنصب بفعل مقدر والتقدير فيه زيد استقر أمامك ، وعمرو استقر وراءك . وقالوا إن الأصل في قولك : زيد أمامك ، وراءك ؛ لأن الظرف : كل اسم من أسماء الأمكنة أو الأزمنة يراد فيه معنى (في) وفي حرف الجر لابد لها من شئ تتعلق به ؛ لأنها دخلت رابطة تربط الأسماء بالأفعال، كقولك عجبت من زيد ، ونظرت إلى عمرو ولو قلت (من زيد) أو (إلى عمرو) لم يجز حتى تقدر لحرف الجر شيئاً يتعلق به .

وحجة الكوفيين بأن الظرف ينصب على خلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ نحو (زيد أمامك) و (عمرو وراءك) وما أشبه ذلك خبر المبتدأ ، ألا ترى انك إذا قلت (زيد قائم وعمرو منطلق) كان قائم في المعنى هو زيد ، ومنطلق في المعنى هو عمرو ، فإذا قلت (زيد أمامك) وعمرو وراءك ، لم يكن أمامك في المعنى هو زيد ومنطلق في المعنى هو عمرو فلما كان مخالفا على الخلاف ليفرقوا بينهما . ([2])

اعترض أبو البركات عن جواب الكوفيين أن خبر المبتدأ في المعنى هو المبتدأ ووصفه بالفساد بقوله : ذلك ؛ لأنه لو كان الموجب لنصب الظرف كونه مخالفا للمبتدأ لكان المبتدأ أيضاً يجب أن يكون منصوباً ؛ لأن المبتدأ مخالف للظرف ، كما أن الظرف مخالف للمبتدأ ؛ لأن الخلاف لا يقدر إن يكن واحداً ، واسما يكون من اثنين فصاعدا ، فكان ينبغي أن يقال زيدا أمامك .

فلما لم يجز ذلك دل على فساد ما ذهبوا إليه .

ويرجح أبو البركات على أن المقدر الفعل الذي هو استقر وذلك أن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل وإن كان هو الأصل في العمل ، فلما وجب ها

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٣٩/١

([2]) كتاب الإنصاف ٢٤٥/١ – ٢٤٦ ، شرح ابن يعيش ٩٠/١ – كتاب الأصول في النحو ابن السراج ٦٨/١

هنا تقدير عامل كان تقدير ما هو الأصل في العمل – وهو الفعل – أولى من تقدير ما هو الفرع فيه وهو اسم الفاعل .

كما أنا وجدنا الظرف يكون صلة للذي ، نحو رأيت الذي أمامك والذي وراءك، وما أشبه ذلك ؛ والصلة لا تكون إلا جملة فلو كان المقدر اسم الفاعل الذي هو (مستقر) لكان مفرداً ؛ لأن اسم الفاعل مع الضمير لا يكون جملة ، وإنما يكون مفرداً ، والمفرد لا يكون صلة البتة ، فوجب أن يكون المقدر الفعل ([1]).

عند ابن مالك ([2]) ذكر هذا الخلاف أنه متعلق بمحذوف وذلك المحذوف واجب الحذف وقد يصرح به شذوذاً .

([1]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٧/١
([2]) شرح ابن عقيل ٢١١/١

المسالة الرابعة عشرة

جواز العطف على المضمر المجرور

ذهب البصريون أن العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلا بإعادة الجار وأجازه الكوفيون ([1]) .

أدلة البصريين من أوجه أحدها : أن الضمير المجرور مع الجار كشئ واحد وذلك لم يكن إلا متصلا . فالعطف عليه كالعطف على بعض الكلمة .

والثاني : أن المعطوف لو كان مضمرا لم يكن بد من إعادة الجر فكذلك إذا كان معطوفا عليه .

والثالث : أن الضمير كالتنوين مع الإضافة ، وأنه على حرف واحد ، كما لا يعطف على التنوين كذلك الضمير .

وحجة الكوفيين في قراءة حمزة([2]) قوله تعالى : [... وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ..] ([3]) بجر (الأرحام) عطفاً على الهاء المجرورة بالياء .

وقوله تعالى : [... وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالمَسْجِدِ الحَرَامِ....] ([4])

فعطف (المسجد الحرام) على الهاء من به .

ومن الشعر قول الشاعر ([5])

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب

فالأيام خصت بالعطف على الكاف في (بك) والتقدير بك والأيام وقال آخر([6]) :

يعلق مثل السواري سيوفنا ** وما بينها والكعب عوط نفانف

فالكعب : مخفوض بالعطف على الضمير المخفوض في بينهما والتقدير وما بينها وبين الكعب عوط نفانف .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٣٢/١ – الإنصاف ٤٦٦/٢ ، همع الهوامع ١٣٩/٢

([2]) كتاب التيسير في القراءات السبع – تأليف أبي محمد عثمان بن سعيد الداني – بيروت – بدون تاريخ طبعة – ٩٣

([3]) الآية ١ من سورة النساء

([4]) الآية ٢١٧ من سورة البقرة

([5]) شرح ابن عقيل ٢٩٦/١ ، حاشية الخضري ١٥٦/٢

([6]) شرح ابن عقيل ٢٩٦/١

والرأي الراجح عندي هو مذهب البصريين ؛ لأن قول الكوفيين في جر (الأرحام) ضعيف في القياس وقليل الاستعمال وضعفه في أن الضمير قد صار عوضا مما كان متصلا باسم نحو غلامه وغلامك وغلامي من التنوين فقبح أن يعطف عليه كما لا نعطف الظاهر على التنوين .

وذكر أبو علي الفارسي ([1]) أن في نصب (الأرحام) احتمل وجهان أحدهما : أن يكون معطوفاً على موضع الجار والمجرور .

والآخر أن يكون معطوفاً على (واتقوا) والتقدير ([... وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ..] ([2]) وعند الفراء([3]) الجر في الأرحام قبيح لأن العرب لا ترد مخفوضاً على مخفوض وجوزوه في الشعر ضرورةً .

وأبو الفتح قال : إذا نُصبت الأرحام أو جُرت فهي فضلة ، والفضلة متعرضة للحذف والبذلة([4])

كما ذكر العكبري أن قراءة الجر هي قراءة ضعيفة والقارئ بها كوفي تنبيهاً على أصولهم.

كما ضعف القراءة بالجر صاحب كتاب شرح الكافية ([5]) .

أما الآية الثانية أن (المسجد الحرام) مجرورة بالعطف على (سبيل الله) لا بالعطف على (به) والتقدير وعن (المسجد الحرام) ؛ لان إضافة الصد عنه أكثر في الاستعمال من إضافة الكفر .

أما الاستشهاد بالشعر فهو شاذ لا يمكن أن يقاس عليه .

([1]) الحجة للقراء السبع تأليف أبي علي الحسن بن أحمد الفارسي وضعه كامل مصطفى الهنداوي منشورات محمد علي – بيروت – لبنان ٦١/٢

([2]) الآية ١ من سورة النساء

([3]) معاني القرآن للفراء – تحقيق أحمد يوسف – محمد علي النجار – ٢٥٢/١ .

([4]) المحتسب لابن جني ١٧٩/١ .

([5]) شرح الكافية لابن الحاجب رضى الدين بن محمد الحسين د/ اميل بديع ٣٥٩/٢

الفصل الرابع : الاسم المصروف وغير المصروف

المســـألة الأولـــــى : معنى الصرف

المســـألة الثانيـــــة : ما لا ينصرف

المســـألة الثالثـــــة : صرف الاسم المؤنث

المســـألة الرابعـــــة : صرف أقل منك في الضرورة

المســـألة الخامســـة : ترك صرف ما ينصرف

المســـألة السادســة : الترخيم

المســـألة السابعـــــة : جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث

المســـألة الثامنـــــة : ترخيم الرباعي ساكن الثالث

المســـألة التاسعـــــة : جواز ترخيم المضاف إليه

المسألة العاشـــــرة : مد المقصور وقصر الممدود

المسألة الحادية عشرة : إثبات (ياء) المنقوص في النداء

المسألة الثانية عشـرة : الوقف

المسألة الثالثة عشـرة : التصغير

المسألة الرابعة عشرة : تقدير حذف الألف في جمع (الذي) مصغراً

المسألة الخامسة عشرة : تصغير اللائي واللاتي

المسألة السادسة عشرة : أصل اسم الجلالة (الله)

المسألة السابعة عشـرة : (ايمن)

المسألة الثامنة عشــرة : أشياء وزنها وصرفها

المسألة التاسعة عشـرة : عليه وعيائل

المسألة العشـــــرون : (آية)

المسألة الأولى

معنى الصرف

اختلف النحويون في الصرف : فمذهب المحققين أنه التنوين وحده ، وقال آخرون هو الجر مع التنوين ([1]) .

التنوين نون ساكنة تتبع الاسم بعد كماله وهو شئ خاص للأسماء يدخلها علامة للأمكن فالأمكن منها ([2]) وجئ به فرقا بين ما ينصرف ، وما لا ينصرف، وفرقا بين الاسم والفعل ، وفرقا بين المفرد والمضاف ؛ لأن المضاف والفعل وما لا يصرف لا يدخلها التنوين

المضاف لا يدخله التنوين ؛ لأن الإضافة تزيد التعريف والوصل ، والتنوين يزيد التنكير والفصل فهذه أضداد فلا تجتمع . وإن التنوين نهاية الاسم وتابع له بعد كماله والمضاف إليه من تمام المضاف فقد صارتا كالكلمة الواحدة .

والفعل لا يدخله التنوين لثقله وقلة تمكنه ، وإنما دخل الاسم لتمكنه في الاسمية؛ ولأنه خفيف كما قال سيبويه : (دخل التنوين الأسماء علامة للأمكن فالأمكن عندهم والأخف عليهم ([3]) .

وأما ما لا ينصرف لا يدخله التنوين لشبهه بالفعل وجريان أحكامه عليه من أنه يدخله ما يدخل الفعل من الرفع والنصب ويمتنع ما يمتنع من الفعل من الجر والتنوين وبفرعيته زال عنه جل التمكين فلا يدخله التنوين إلا ضرورة .

والدليل على أن الصرف هو التنوين وحده من أوجه ([4]) : أحدها : أنه مطابق للاشتقاق اسم الصرف ، والثاني : أن الاسم الذي لا ينصرف يدخله الجر مع الألف واللام والإضافة مع وجود العلة المانعة من الصرف ، والثالث : أن الشاعر إذا اضطر إلى تنوين المرفوع والمنصوب قيل : قد صرف للضرورة ولا جر هناك ، والرابع :أنه إذا اضطر إلى التنوين في الجر ونون ، ولو كان الجر من الصرف لفتح ونون ؛ لأن ضرورته لا تدعو إلى الكسر .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٧٢/١

([2]) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان اليمني / تحقيق د/ عطية مطر ط١ بغداد ١٩٨٤- ٥٠٩

([3]) الكتاب لسيبويه ٧١/١

([4]) انظر اللباب للعكبري ٧٢/١

وأما من جعل الصرف هو الجر والتنوين هو المبرد ([1]) وأبو بكر بن سراج ([2]) حيث جاء عن ابن السراج : أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاثة والتنوين ، والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين ؛ لأنه مضارع عندهم للفعل والفعل لا جر فيه ولا تنوين ، وجر ما لا ينصرف كنصبه ، كما أن نصب الفعل كجزمه ، والجر في الأسماء نظير الجزم في الفعل ؛ لأن الجر يختص بالأسماء والجزم بالأفعال ([3]).

وحجتهم على أن الصرف هو الجر والتنوين في وجهين ([4]) أحدهما : أن الصرف من الصرف من التصريف ، وهو التقليب ، والجر زيادة تغيير في الاسم فكان من الصرف والثاني أن التنوين مُنع منه هذا الاسم لشبهه بالفعل ، لكونه من خصائص الأسماء ، والجر بهذه الصفة فيكون من جملة الصرف .

والرأي الراجح في هذه المسالة هو الأول ؛ لأن ما استدل به على أن الصرف هو الجر والتنوين من أن الصرف من التصريف وهو التقليب ، ولو صح ذلك لم يكن التنوين من الصرف ؛ لأنه ليس من وجوه تقليب الكلمة ، بل هو تابع لما هو تقليب ، وان الرفع والنصب تقليب ، وليس من الصرف .

أما دليلهم الثاني ، فلا يصح ؛ لأن الألف واللام وغيرها من خصائص الاسم لا تسمى صرفا ، كذلك الجر .

([1]) انظر المقتضب ٢٤٨/١

([2]) الأصول في النحو لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي تحقيق عبد السلام الفضيلي مؤسسة الرسالة ط٤ - ١٤٢٠-١٩٩٠- ٧٩/٢

([3]) الأصول في النحو للسراج ٧٩/٢

([4]) انظر اللباب للعكبري ٧٣/١

المسألة الثانية

ما لا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف سُمى مبنياً ، وغير متمكن ، وإن أشبه الفعل سمى معرباً؛ ومتمكنا .

والاسم المعرب على قسمين : أحدهما : ما أشبه الفعل ، ويسمى غير منصرف، ومتمكنا غير أمكن ، والثاني ما لم يشبه الفعل ، ويسمى منصرفا ، ومتمكنا أمكن ([1]) .

وعلامة المنصرف : أن يجر بالكسرة مع الألف واللام ، والإضافة وبدونها أن يدخله الصرف – وهو التنوين الذي لغير مقابلة أو تعويض ، والدال على معنى يستحق به الاسم أن يسمى أمكن، وذلك المعنى عدم شبهه – الفعل نحو (مررت بغلامٍ ، وغلامِ زيدٍ والغلامِ) ([2]) .

يمنع الاسم من الصرف إذا وجد فيه علتان من علل تسع أو واحدةُ تقوم مقام العلتين يجمعها قوله ([3]) :

أجْمَعْ وَزِنْ عَادِلاً أنثْ بمعْرفةٍ ** ركِّب وَزِدْ عُجْمَةً فالوصف قد كملا

فالعلة الأولى : وزن الفعل أن يكون الاسم على وزن خاص بالفعل ، أو يكون في أوله زيادة كزيادة الفعل وهو مساو له في وزنه / كأن يسمى رجلاً (قُتّل) بالتشديد أو أن تسميه _ (أحمد) (يزيد) (يشكر) .

العلة الثانية : التركيب والمراد به التركيب المزجي الذي لم يختم بويه ، كبعلبك وحضرموت ومعديكرب ، فتجعل إعرابه على الجزء الثاني ، وتمنعه للعلمية والتركيب .

والعلة الثالثة : العجمة وهي أن تكون الكلمة علما في لغة العجم وزائدة على ثلاثة أحرف نحو إسحاق وإسماعيل ويعقوب .

العلة الرابعة : التعريف والمراد به تعريف العلمية

([1]) شرح ابن عقيل ٣٢٠/٢ ـ شرح شذور الذهب لابن هشام ٤٥٣

([2]) انظر المصدر السابق نفسه ٣٢٠/٢

([3]) البيت لبهاء الدين بن النحوي– انظر شرح ابن عقيل ٣٢١ / قطر الندى ٣٥٠ ـ شرح شذور الذهب ٤٥٣

العلة الخامسة : العدلُ وهو تحويل الاسم من حالة إلى حالة أخرى مع بقاء المعنى الأصلي نحو فُعلُ ، وذلك في المذكر وعدله عن فاعل ، كعمر وزخر وزحل ، وجمع – مضر([1])

وفي فَعَالِ وذلك في المؤنث وعدله عن فاعله نحو حزام وقطام وذلك في لغة تميم خاصة فأما الحجازيون فيبنونه على الكسرة ، فقال الشاعر ([2]) :

أتاركة تدللها قطام ؟ رضينا بالتحية والسلام

الشاهد فيه : قوله (اقطام) فأنه على وزن فعال – بفتح الفاء – فهو معدول عن قاطمة وهو مكسور في حالة الرفع ، فذلك دليل على إنه مبني ؛ إذ لو كان معرباً لامتنع ؛ لأنه في موقع الفاعل .

والعدل يكون في العدد على صيغتين : فُعَال ، ومفَعْلَ ، وذلك في الواحد والأربعة وما بينهما ، نقول : آحاد وموحد ، وثناء ومثنى وثلاث ومثلث ، ورباع ومربع ([3]).

والواقع في غير العدد نحو (أُخرُ) نحو مررت بنسوة أخَرَ ؛ لأنها جمع الآخر وأخرى أنثى آخر ، ألا ترى أنك تقول : جاءني رجل آخر ، وامرأة أخرى ، والقاعدة أن كل فَعْلى مؤنثة أفعل لا تستعمل هي ولا جمعها إلا بالألف واللام أو بالإضافة ، نحو قوله تعالى : [إِنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ] ([4])

والعلة السادسة : الوصف كأحمر وأفضل وسكران وغضبان

والعلة السابعة : الجمع ، وشرطه أن يكون على صيغة لا يكون عليها الآحاد ، وهو نوعان مفاعل ، كمساجد ومفاعيل كمصابيح .

والعلة الثامنة : الزيادة والمراد بها الألف والنون الزائدتان نحو سكران

والعلة التاسعة : التأنيث ، ويكون تأنيث بالألف كحبلى وصحراء وتأنيث بالتاء كطلحة وحمزة وتأنيث بالمعنى كزينب وسعاد .

([1]) انظر قطر الندى ٣٥١

([2]) البيت للنابغة الزبياني يمدح فيه عمرو بن هند انظر قطر الندى ٣٥٢

([3]) شرح ابن عقيل ٣٢٦/٢

([4]) الآية ٣٥ من سورة المدثر

المسألة الثالثة

صرف الاسم المؤنث

اختلف النحاة ([1]) في الاسم الثلاثي ساكن الوسط المعرفة نحو هند – ودعد ففيه مذاهب فأصحها ما عليه سيبويه والجمهور جواز الأمرين في الصرف وتركه وكلاهما مسموع . فأما الممنوع فلاجتماع التأنيث والعلمية ، وأما الصرف فلحقه السكون فقاوم أحد السببين .

والثاني : لا يجوز إلا المنع وعليه الزجاج قال : لأن السكون لا يغير حكماً أوجبه اجتماع علتين باقيتين

والثالث : وعليه الفراء أن ما كان اسم بلد كقيد لا يجوز صرفه وما لم يكن جاز ؛ لأنهم يرون اسم المرة على غيرهما كما اختلف في الأجود منها .

فالبصريون ترك صرفه والأخفش لا ينصرف

وحجة الأولين السماع والقياس قول الشاعر ([2])

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها ** دَعْدُ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ

الشاهد صرف (دعد) وترك صرفها .

أما القياس فهو أخف الأسماء إذا كان أقل الأصول عدداً وحركة فعادلت خفته أحد السببين .

أما الأخفش يقول : إذا سمى به ثم نكر انصرف ؛ لأنه لما يسمى به زال عنه الوصف فإذا نكر بقى وزن الفعل وحده فوجب أن ينصرف والصحيح أنه لا ينصرف ؛ لأنه إذا نكر رجع إلى الأصل وهو الوصف فيجمع فيه وزن الفعل والوصف وذكر ابن جني([3]) الأجود المنع وهو القياس والأكثر في كلامهم وقال أبو علي "[4]" الفارسي الصرف أفصح .

والرأي الأقرب إلى الصواب في هذه المسألة جواز الأمرين ؛ لأن عليه الجمهور ؛ ولأنه مسموع ومقاس والله اعلم .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٨٠٥/١

([2]) انظر همع الهوامع ٣٣/١

([3]) البيت من ديوان عبد الله بن قيس الرقيات ١٧٨ – شواهد سيبويه ٢٤١/٣ الكامل ١٨٣/١ – المنصف ٧٧/٢

([4]) أسرار العربية ٢٧٤

المسألة الرابعة

صرف أقل منك في الضرورة

ذكر الكوفيون إلى أن (افعل منك) لا يجوز صرفه في ضرورة الشعر ، وأما عند البصريين يجوز صرفه ([1]) .

واستدل الكوفيون أن (من) لما اتصلت به منعت من صرفه لقوة اتصالها به ، ولهذا كان في المذكر والمؤنث ، التثنية والجمع على لفظ واحد نحو زيد أفضل من عمرو ، وهند أفضل من دعد ، قول على قوة اتصالها به .

وكما أن (منك) تجري مجرى الألف واللام و الإضافة ولذلك ينوبان عن من، فكما لا تنوب مع الألف واللام والإضافة لا تنوب مع من .

وذكر البصريون إلى أنه يجوز صرفه في الضرورة ؛ لأنه اسم معرب نكرة والأصل في الأسماء كلها الصرف وإنما يمنع بعضها من الصرف لأسباب عارضة تدخلها على خلاف الأصل ؛ فإذا اضطر الشاعر ردها إلى الأصل كقول الشاعر ([2]) :

ممن حملْنَ به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل

الشاهد في (عواقد) فهي على صيغة منتهى الجموع وهي تفتقر المنع من صرف الاسم ولكن صرفت ونونها لإقامة الوزن في الضرورة .

والكسائي ([3]) يقول في (أفعل منك) : ليس بمشهور عن أحد في الاختيار لا في الضرورة

والرأي الصواب في هذه المسألة يجوز صرف ما لا يصرف للضرورة لما رد به العكبري وصاحب الإنصاف على قول الكوفيين .

حيث قالا : أن اتصال من ليس له تأثير في منع الصرف إنما المؤثر في منع الصرف وزن الفعل والوصف .

أما عن أنه لم يُثن ولم يجمع ولم يؤنث ؛ لأنه تضمن معنى المصدر ؛ ولأنه مضارع للبعض الذي يقع به التذكير والتأنيث والتثنية والجمع بلفظ الواحد .

([1]) اللباب للعكبري٥٠٩/١ الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٨/٢

([2]) البيت لأبي كبير الهزلي واسمه عامر بن الحليس – الخزانة ٤٦٦/٣ الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٩/٢

([3]) الكافية في النحو تأليف جلال الدين بن عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي شرح رضي الدين محمد الحسن الاستربازي شرح وتحقيق د/ عبد العال سالم مكرم ط١ ١٤٢٠- ٢٠٠٠م ٩٤/١ - همع الهوامع ٣٧/١

المسالة الخامسة

ترك صرف ما ينصرف

اختلف النحاة في ترك صرف ما لا يصرف فيجوز عند الكوفيين للضـــرورة الشعرية وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش وأبو علي الفارسي وأبو القاسم بن برهان من البصريين وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ([1]).

وحجة الكوفيين عن العكبري وصاحب الإنصاف قد جاءت كثيرة في أشعارهم منها قول الشاعر ([2]) :

فما كان حصن حابس ** يفوقان مرداس في مجمع

الشاهد في (مرداس) حيث منعه من الصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية .

وقال حسان ([3]) :

نصروا نبيهم وشدوا أزره ** بحنين يوم تواكل الأبطال

فترك صرف (حنين) وهو منصرف .

ومن قوله تعالى :[... وَيَوْمَ حُنَيْنٍ إِذْ أَعْجَبَتْكُمْ كَثْرَتُكُمْ ....] ([4]) ولم يرو عـــن أحد من القراء أنه لم يصرفه ، ومن هذه الآية قيل أن حسان في البيت السابق منع صرف حنين على القياس لا للضرورة فيه ؛ لأنه فيـــه علتـــين أحـــدهما العلميـــة والتأنيث .

والشواهد على أدلة الكوفيين كثيرة ([5]) .

أما حجة البصريين ، لأن الأصل في الأسماء الصرف فلو أنا جوزنـــا تـــرك صرف ما ينصرف لأدى ذلك إلى رده عن الأصل إلى غير أصل ، ولكن أيضـــاً يؤدي إلى أن يلتبس ما ينصرف بما لا ينصرف .

واعترض صاحب الإنصاف على قول البصريين ووصفه بأنه يبطـــل بحـــذف الواو منه .

([1]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف٤٩٣/٢ – المقتضب ٢٥٤/٣ ، -حاشية الصبان ٢٣٣/٣

([2]) البيت لعباس بن مرداس السلمي- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٩/٢- همع الهوامع ٣٧/١

([3]) البيت لحسان بن ثابت – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٤/٢

([4]) الآية ٢٥ من سورة التوبة

([5]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٩٤/٢ – ٤٩٥

ومن ذلك قول الشاعر ([1]) :

فبيناه بشرى رحله قال قائل ** لمن جَمَلَ رخوة الملاط نجيب

أولاً الشاهد فيه (فبنيناه) فإن أصل هذه الكلمة (فبيناهو) بضم الهاء وفتح الواو والعلماء يختلفون في حذفها .

فاعترض الأنباري على البصريين ؛ لأن أصل الواو أصلية عند البصريين لا زائدة . الرأي الصحيح عندي ما جاء به الكوفيون وبعض البصريين لما فيه من أدلة من كتاب الله – ومن أشعارهم قول الأخطل ([2]) :

طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ** بشيب قائله الثغور غدور

فترك صرف (بشبيب) وهو منصرف مع أنه ليس فيه إلا علة العلمية

ومنه قول الشاعر ([3]) :

وقائله ما بال دوسر بعدنا ** صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند

فلم يصرف (دوسر) وهو منصرف وليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية .

ومنه قول الشاعر ([4]) :

ومصعب حين جد الأمر ** أكثرها وأطيبها

الشاهد في (مصعب) فإنه مرفوع من غير تنوين فدل على أنه ممنوع من الصرف مع انه ليس فيه إلا علة واحدة وهي العلمية ، والدليل على أن الأصل في مصعب الصرف قول عبيد الله بن قيس الرقيات ([5]) :

إنما مصعب شهاب من الله * تجلت عن وجهه الظلماء

ومنه قول الشاعر :

وممن ولدوا عامر ** ذو الطول وذو العرض

فترك صرف (عامر) وهو ينصرف ، ولم يجعله قبيلة ؛ لأنه وصفه فقال : (ذو الطول وذو العرض) ولو كانت قبيلة لوجب أن يقول : ذات الطول وذات العرض .

([1]) البيت لعجير السلولي - الخزانة ٣٩٦/٢ – ابن جني في الخصائص ٦٩/١

([2]) ديوان الأخطل ١٩٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف٤٩٣/٢ ، أوضح المسالك ١٣٧/٤

([3]) البيت لدوسر بن دهبل انظر – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠٠/٢ - خزانة الأدب ١٤٩/١

([4]) هذا البيت لم ينسب لأحد في الإنصاف ٥٠١/٢ – الأغاني ٧٣/٥

([5]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٠١/٢

المسألة السادسة

الترخيم

الترخيم في اللغة : هو ترقيق الصوت ، ومنه قول الشاعر ([1]) :

لها بشر مثل الحرير ومنطق *رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر

والشاهد فيه : قوله : (رخيم الحواشي) حيث استخدم كلمة (رخيم) في معنى الرقة .

وفي الاصطلاح ([2]) حذف آخر الاسم في النداء نحو (يا سعا) والأصل (سعاد) وشرطه : أن يكون الاسم معرفة ، و مختوماً بالتاء لم يشترط فيه علمية ولا زيادة على الثلاثة نحو (يا فاطم ، ويا جاري، ويا شا) والأصل فاطمة ، وجارية ، وشاة .

فإن لم يكن الاسم مختوماً بالتاء فله ثلاثة شروط ([3]) :

أحدها : أن يكون رباعياً فأكثر نحو حارث وجعفر فتقول : (يا حار ، ويا جعف)

الثاني : أن يكون علماً

الثالث : أن لا يكون مركباً : تركيباً إضافياً ، ولا إسنادياً نحو (عبد الله) (وشاب قرناها) فلا يرخم شئ من هذا ، أما ما ركب تركيب مزج فيرخم بحذف عجزه ، فتقول فيمن اسمه (معدى كرب ، يا معدي) .

المحذوف للترخيم يأتي على ثلاثة أقسام ([4]) :

أحدها : أن يكون حرفاً واحداً وهو الغالب كما مثلنا – والثاني : أن يكونا حرفين ، وذلك فيما اجتمعت فيه أربعة شروط ، أحدها : أن يكون ما قبل الحرف الأخير زائداً ، والثاني : أن يكون معتلاً والثالث : أن يكون ساكناً ، والرابع : أن يكون قبله ثلاثة أحرف فما فوق ، وذلك نحو سليمان ، ومنصور، تقول : (يا سُلم، ويا منصُ) وقال الشاعر ([5]) :

يا مرو إن مطيتي محبوسة ** ترجو الحياءَ وربّها لم ييأس

الشاهد (يا مرو) أصله مروان .

والثالث : أن يكون المحذوف كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، نحو (حضرموت) تقول : يا (حضرُ) . وقيل قد يأتي الترخيم في غير النداء للضرورة، بشرط كونها صالحة للنداء ، كـ – أحمد .

([1]) البيت لذي الرمة غيلان بن عقبة انظر شرح ابن عقيل ٢٨٧/٢

([2]) انظر أسرار العربية ٢٤١

([3]) شرح ابن عقيل ٢٨٩/٢

([4]) شرح قطر الندى ٢٤١

([5]) البيت للفرزدق انظر قطر الندى ٢٤١

المسألة السابعة

جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث

لا يجوز ترخيم الثلاثي غير المؤنث عند البصريين ، وعند الكوفيين يجوز إذا كان الأوسط متحركاً نحو عُمَر ([1]) .

وحجة البصريين ([2]) أن الثلاثي أقل الأصول ، فحذفه إجحاف لم يرد به السماع يسوغ الأخذ به ، كما أن الترخيم في عرف النحويين حذف دخل في الاسم المنادى إذا كثرت حروفه طلباً للتخفيف فإذا كان الترخيم إنما وضع في الأصل لهذا المعنى فهذا في محل الخلاف لا حاجة لنا إليه ؛ لأن الاسم الثلاثي في غاية الخفة ، فلا يحتمل الحذف .

أما حجة الكوفيين ([3]) في جواز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف إذا كان أوسطه متحركاً؛ لأن في الأسماء ما يماثله ويضاهيه نحو يد – ودم والأصل في يد يدي وفي دم دمو بدليل قولهم يديان – دموان – ودميان .

واعترض العكبري ([4]) على حجة الكوفيين بأن الأسماء محذوفة اللامات اعتباطاً فلا يقاس عليها .

ووافقه ابن هشام على ذلك وذكر أن في حذف يد ودم ليس صحيحاً ، لأن إنما حذفوا الياء والواو لاستثقال الحركات عليها ؛ لأنها تستثقل على حرف العلة ، أما في الترخيم فإنما وضع الحذف فيه على خلاف القياس لتخفيف الاسم الذي كثرت حروفه وعلى هذا يكون الأقوى هو رأي البصريين ؛ لأنه إذا رخم الاسم الثلاثي ساكن الوسط حذف الحرف الأخير وجب حذف الساكن الذي قبله فيبقى الاسم على حرف واحد وهذا لا يجوز .

([1]) اللباب للعكبري ٣٤٧/١

([2]) اللباب للعكبري ٣٤٧/١ – الإنصاف ٢٥٦ شرح ابن عقيل ٢٢٩/٢

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٩/١

([4]) اللباب للعكبري ٣٤٨/١ - أسرار العربية ٢١٢

المسالة الثامنة

ترخيم الرباعي ساكن الثالث

إذا رخمت الرباعي لم تحذف منه سوى حرف واحد ، وقال الفراء : إن كان الثالث ساكنا حذفته مع الأخير ، نحو سطر تقول : يا سب واحتج أنه إذا أبقى الساكن أشبه الأدوات وما أشبهها من الأسماء وذلك لا يجوز ([1]) .

أما حجة البصريين ([2]) على أن حركة الاسم المرخم باقية بعد دخول الترخيم كما كانت قبل دخول الترخيم من ضم ، وفتح ، وكسر ، ألا ترى أنك تقول في برثن (يا برث) وفي جعفر يا جعف ، وفي مالك (يا مال) وقد قرأ بعض السلف : [وَنَادَوْاْ يَـٰمَـٰلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ۖ قَالَ إِنَّكُم مَّـٰكِثُونَ] ([3])

فبقيت كل واحدة من هذه الحركات بعد

دخول الترخيم كما كانت قبل وجود الترخيم في أقيس الوجهين ، فذلك ها هنا .

واعترض العكبري على رأي الكوفيين ووصفه بالفساد من وجهين ([4]) :

أحدهما : أن بناء المتحرك يلحقه الأدوات ولم يمتنع .

والثاني : أن الاسم بعد ترخيمه قد بقي على زنة لا نظير لها في الأسماء كحذف الثاء من (حارث) فإنه جاء على (فاع) ، ولا نظير له ، فعلم أن الحذف والبناء عارضان ، لا يعتد . بما يزج عن النظائر لأجلها .

والرأي الأقرب للصواب هو رأي البصريين في هذه المسالة لما فيه من أدلة منطقية .

([1]) اللباب للعكبري ٣٤٨/١

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٦٢/١ - شرح الاشموني على حاشية الصبان ٤٩/٣

([3]) الآية ٧٧ من سورة الزخرف

([4]) اللباب للعكبري ٣٤٨/١

المسألة التاسعة

جواز ترخيم المضاف إليه

لا يجوز ترخيم المضاف إليه عند البصريين ، وقال الكوفيون يجوز ([1]) .

وحجة البصريين ([2]) أن المضاف إليه معرب غير منادى ، فلم يرخم في الاختيار ، كما لو لم يكن قبله منادى .

وذكر البصريون أن الترخيم فيه غير جائز ؛ لأنه لم توجد فيه شروط الترخيم وهي أن يكون الاسم منادى مفرداً ، معرفة ، زائداً على ثلاثة أحرف .

واحتج الكوفيون ([3]) أنه جاء في الشعر ، ومن ذلك قول الشاعر ([4]) :

خذوا حذركم يا آل عكرم واذكرو * أواصرنا والرحم بالغيب يذكر

أراد (يا آل عكرمة) إلا أنه حذف التاء للترخيم ؛ ولأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشئ الواحد فجاز ترخيمه كالمفرد . والحذف من آخر الثاني مع أن المنادى هو الأول كأنه حذف من آخر الاسم المفرد غير المضاف . وأنكر ذلك عليهم البصريون وذكروا أن الترخيم في هذا البيت ونحوه شاذ كالترخيم في غير النداء

والرأي الراجح في هذه المسالة هو رأي البصريين وما استشهد به الكوفيون من شعر فلا حجة فيه ؛ لأنه محمول عندنا على أنه حذف التاء لضرورة الشعر في غير النداء – لقول الشاعر ([5]) :

ألا أَضْحَتْ حِبَالكُمُ رُماما ** وأَضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَة أُمَامَا

أراد (رمامه) فحذف التاء ضرورة وأما قولهم : إن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الشئ الواحد فجاز ترخيمة كالمفرد ، بين أبو البركات فساده ؛ لأنه لوكا ن هذا معتبرا لوجب أن يؤثر النداء في المضاف البناء كما يؤثر في المفرد ، فلما لم يؤثر النداء فيه البناء دل على فساد ما ذهبوا إليه .

([1]) اللباب للعكبري ٢٤٠/١

([2]) اللباب للعكبري ٢٤٠/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧/١ أسرار العربية ٢١٦

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٤٧/١

([4]) البيت من ديوان زهير بن أبي سلمى - تحقيق كرم البستاني – بيروت – ١٩٦٤م - ٣١ – شرح المفصل لابن يعيش ٢٠/٢

([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٥٠/١

المسالة العاشرة

مد المقصور وقصر الممدود

المقصور : هو الاسم الذي حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود : هو الاسم الذي في آخره همزة تلي ألفاً زائدة ([1]) .

عند الكوفيين يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ولا يجوز عند البصريين .

واتفقوا على جواز قصر الممدود في ضرورة الشعر ، إلا الفراء من الكوفيين اشترط شروطاً في مد المقصور وقصر الممدود ([2]).

واحتج البصريون على عدم جواز مد المقصور ، لأنه زيادة في الكلمة ، ولذلك لم يسغ للشاعر أن يزيد أي حرف شاء بخلاف قصر الممدود فإنه حذف الزائد ، والأصل عدم الزيادة .

أما الكوفيون احتجوا على جواز مد المقصود ؛ بأنه جاء في شعر العرب ومنه قول الشاعر([3]) .

سيغنيني الذي أغناك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء

فمد الغناء وهو مقصور والجواب أنه يروى بالفتح والكسر فمن رواه بالكسرة أراد مصدر غانيت ، ومن رواه بالفتح أراد الغنى نفسه .

ومنه قول الشاعر ([4]) :

يا لك من تمر ومن شيشاء * ينشب من الحلق وفي اللهاء

فمد (اللهاء) وهو جمع لهاء مثل قطاه قطا ، والقياس عند الكوفيين في جواز مد المقصور ؛ لأنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات فالضمة تجعلها واواً، والكسرة تجعلها ياء والفتحة تجعلها ألفاً .

([1]) انظر شرح ابن عقيل ٤٣٨/٢ - ٤٣٩

([2]) انظر اللباب للعكبري٩٧/٢ الإنصاف في مسائل الخلاف٢٤٧/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٣٨/٦

([3]) البيت لم يعرف قائله اللباب ٩٩/٢ ، الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٤٧/٢ - أوضح المسالك ٢٩٧/٤

([4]) البيت من الرجز لأبي المقدام انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة لأبي عبد الله ابن أبي جعفر المنجي الكعبي ص٩٩ – الإنصاف ٧٤٦/٢ شرح ابن عقيل ٤٤١/٢

ومن ذلك قول الشاعر ([1]) :

وأنني حيثما يثنى الهوى بصري * من حيثما سلكوا أدنو فانظور

يريد (انظر) فأشبع حركة الظاء ، فصارت واواً .

وقول الآخر ([2]) :

ينباع من ذفري عضوب جسره * زيافة مثل الفنيق المكدم

(ينباع) يريد (ينبع) فأشبع الفتحة فصارت ألفاً .

وقول الشاعر ([3]) :

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة * نفى الدنانير تنقاد الصياريف

فأشبع الكسرة التي في الهاء فصارت ياء

أما الفراء ([4]) اشترط شروطاً ، هي أنه لا يجوز مد المقصور ما لا يجئ في بابه ممدوداً ، نحو فعلى تأنيث فعلان نحو سكرى وعطشى ، لا يجوز أن يمد ؛ لأن مذكره سكران وعطشان لا تجئ إلا مقصورة ، وكذلك لا يجوز أن يقصر من الممدود ما لا يجئ في بابه مقصوراً ، نحو تأنيث أفعل نحو بيضاء وسوداء فهذا لا يجوز أن يقصر ؛ لأن مذكره أبيض وأسود وفعلاء تأنيث أفعل لا يكون إلا ممدوداً، وكذلك حكم كل ما يقتضي القياس أن يكون ممدوداً لا يجوز .

ولكن ما ذهب إليه الفراء من اشتراطه في قصر الممدود أن يبحث في بابه مقصور ليس بصحيح ؛ لأنه قد جاء القصر فيما لم يجئ في بابه مقصوراً ومنه قول الشاعر ([5]):

والقارح العدا وكل طمرة * ما إن تنال يد الطويل قذالها

فقصر (العدا) وهو فعال من العدو ، وفعال لتكثير الفعل نحو (ضراب وقتال) ولا يجئ في بابه مقصوراً .

([1]) البيت لم يعرف قائله انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٦

([2]) البيت لم ينسب لأحد – انظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ٩٦

([3]) البيت لم يعرف قائله المصدر السابق ٩٦

([4]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٤٦/٢ انظر اللباب للعكبري ٩٧/٢

([5]) البيت للأعشي في ديوانه – تحقيق فوزي عطوي – بيروت - ص ٢٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧٥٢/٢

والرأي الصواب في هذه المسالة يجوز قصر الممدود على رأي البصريين أما مد المقصور فلا يجوز ؛ لأن ما استشهد به الكوفيون من أدلة فهي لم يعرف قائلها، وأما القياس عندهم في إشباع الحركات اعترض عليه الأنباري ؛ لأنه يؤدي إلى تغيير حرف واحد ، وهو زيادة هذه الحروف فقط أما ها هنا يؤدى إلى تغييرين زيادة الألف الأولى ، وقلب الثانية همزة وليس هذا من الضرورة .

المسألة الحادية عشرة

إثبات (ياء) المنقوص في النداء

فإن ناديت الاسم المنقوص فمذهب سيبويه إثبات اليـــاء ؛ لأنـــه موضـــع لا ينون([1]) فقال ([2])" سيبويه : سألت الخليل عن القاضي في النداء فقال : اختار يـــا قاضي ؛ لأنه ليس بمنون كما اختار هذا القاضي.

وذكر ابن يعيش أن الخليل عنده المنادى المعرفة لا يدخله تنوين لا في حـــال الوقف ولا الوصل والذي يسقط الياء هو التنوين .

أما يونس بن حبيب ([3]) اختار يا قاضي بحذف الياء وقول يـــونس و ســـيبويه عندي أقوى ؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النـــداء أجدر ؛ لأن النداء موضع حذف يحذفون التنوين ويقولون : يا جار ويا صاح ويا غلام أقبل .

واتفقوا على إثباتها في قولك : يا مري ، وهو اسم الفاعل من (أرى) ؛ لأنهـــم لو حذفوها لبقى الاسم على حرفين .

أما في الأفعال فلا يحذف منها شئ ؛ لأنها لا تذهب في الوصل في حال وذلك لا اقتضى وهو يقضي ، ويرمي إلا أنهم قالوا : لا أدرِ في الوقف ؛ لأنه كثر في كلامهم فهو شاذ ([4])

والرأي الأقرب للصواب حذف الياء ؛ لأن النداء موضع حـــذف فـــالأولى أن تحذف .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٢٠٥/٢
([2]) الكتاب لسيبويه ٢٨٩/٢
([3]) شرح المفصل للزمخشري ٢٢٢/٥
([4]) الكتاب لسيبويه ٤٨٩/٢ هامش اللباب ٢٠٦/٢

المسالة الثانية عشرة

الوقف

الوقف : وهو قطع الكلمة عما بعدها

وقيل : الوقف أن تسكت على آخر الكلمة قاصداً ذلك مختاراً لجعلها آخر الكلام ، سواء كان بعدها كلمة أو كانت آخر الكلام ([1]) .

وجوه الوقوف : ([2])

أجودها الإسكان في الرفع ، والجر ، والنصب من غير التنوين لوجهين الأول: لما استحال الابتداء بالساكن استحسنوا في ضده الوقف ضد الحركة وهو السكون ، والثاني : أن الموقوف يكون للاستراحة فيناسب الإسكان لخفته .

- الإشمام هو : أن يشير لشفتيه إلى الضم دون الكسر والفتح وهنا يدركه البصر دون السمع ويسمى روما عند قوم .

- الروم : أن يضم شفتيه في الرفع بعد الضم ويكسر في الجر بعد الكسر .

- النقل : هو أن تنقل الضمة في الرفع ، والكسرة في الجر إلى الساكن قبلها بشرط أن لا يخرج بالنقل عن النظائر ، ويكون المنقول إليه صحيحاً نحو (هذا بكر ومررت ببكر) .

- الإبدال : يكون في التنوين فأكثر ، والعرب تبدل منه في النصب ألفا ، ولا تبدل منه في الرفع والجر ، أما الإبدال في غير التنوين يكون في الفاء والألف والهمزة والياء .

- التشديد : هو أن يشدد حرف الإعراب إذا كان صحيحاً قبله ومتحرك في الرفع والجر ، وفي النصب إذا لم يكن منوناً نحو وهذا خالدّ ، وهو محمدّ ، ورأيت رجل

- الحذف : ففي المنقوص إذا نون وقف عليه رفع أو جر وفيه مذهبان :

([1]) انظر الكافي في القراءات العشر – تأليف أبي عبد الله محمد الأندلسي – تحقيق أحمد محمد الشافي – ط/٢ – ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م – ص٦٩ -شافية ابن الحاجب تأليف رضى الدين محمد بن الحسن الاستربازي تحقيق محمد نور حسن ، محمد الزفزاف ، محمد محي الدين بيروت ١٣٩٥/١٩٧٥م ٢٧١/٢ .

([2]) انظر الكتاب لسيبويه ١٦٩/٤ ، والكنز في القراءات العشر تأليف عبد الله بن عبد المؤمن تحقيق هناء الحمص ط١٤١٩/١هـ - ١٩٩٨م ص ٩٩ – التوضيح والتكميل لشرح ابن عقيل – تأليف محمد عبد العزيز النجار – بدون تاريخ – ٢٤٤/٢.

أحدهما : حذف الياء وإسكان مما قبلها كالصحيح فانه يحذف منه التنوين والكسرة التي قبله .

ثانياً : إثبات الياء ؛ لأنها حذفت في الوصل بسبب التنوين وإذا لم يكن المنقوص منوناً للألف واللام فالجيد الوقف عليه في الرفع والجر بالياء .

الخلاف في الوقف على المقصور المنون :

اختلف النحاة في الوقف على المقصور المنون ففيه مذاهب ([1]) :

أحدها : الوقف على الألف التي هي من نفس الكلمة في الرفع والجر ، وعلى بدل التنوين في النصب وحذف حرف الإعراب لالتقاء الساكنين ، وهو قول سيبويه ومعظم النحويين ومنهم أبو علي الفارسي ، والمازني وحجتهم أن المعتل مقيس على الصحيح ، والمختار في الصحيح أن لا يبدل من تنوينه في الرفع والجر ويبدل منه في النصب .

والثاني : أن الألف المتصلة والأحوال الثلاثة وأن التنوين حذف فلما حذف عادت الألف وهو مروى عن عمرو ، والكسائي والكوفيين ، وإليه ذهب ابن كيسان والسيرافي ويقوي هذا المذهب ثبوت الرواية بإمالة الألف في النصب ، وقد أميلت وكتبت ياء في نحو قوله تعالى : [... **أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى**]([2]) ومنه قول الشاعر ([3]) :

ورب ضيف طرق الحي سُرى ** صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى

فالألف في (سرى) روي كما أن الألف في باقي الآيات ، كذلك إذا كان ما قبل الألف مخالفاً ، والروي لا يختلف ولو كانت بدلاً من التنوين لم يكن روياً .

والمذهب الثالث : أنها بدل من التنوين في الأحوال الثلاث واستصعب حذف الألف المتصلة وصلا ووقفا وهو مذهب أبي الحسن ، والفراء ، والمازني واحتجوا بأن التنوين إنما أبدلت منه الألف في حال النصب من الصحيح لسكونه وانفتاح ما قبله وهذه العلة موجودة في المقصور في الأحوال كلها .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٢٠٦/٢ - شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ - شرح الأشموني ١٦٩٥/٤

([2]) الآية ١٠ من سورة طه – انظر اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر – تأليف أحمد محمد بن أحمد الدمياطي ورواه وحققه علي محمد الضباع – بدون تاريخ – بيروت - ٣٠٢ .

([3]) البيت نسب لابن الشماخ بن ضرار – اللباب للعكبري ٢٠٦/٢ شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ ، شرح الشافية ٢٨٣/٢

ووصف ابن يعيش ([1]) هذا المذهب بأنه لا ينفك من ضعف ؛ لأنه قد جاء عنهم (هذا فتى) بالإمالة ولو كانت بدلاً من التنوين لما ساغت فيها الإمالة .

والرأي الصواب هو المذهب الأول ما جاء به سيبويه ومعظم النحويين ؛ لأن ما استدل به أصحاب المذهب الثاني في إمالة الألف ، وصفه للعكبري في أن ذلك جاء على لغة من لم يبدل من التنوين ألفاً في الصحيح ، وأنها أشبهت لام الكلمة في اللفظ ، فأجرى عليها شئ من أحكامها وقد أميلت في نحو : كتبت كتاباً . كما وصفها صاحب الدر المصون بأن الأشهر أنها بدل من التنوين والجيد أنها لا تُمال.

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٧٦/٩ - الدر المصون في كتاب علوم المكنون – تأليف شهاب الدين المعروف بالسمين الحلبي – تحقيق محمد معوض – عادل أحمد – جاد مخلوق – د. زكريا عبد الحميد – قدمه أحمد محمد – دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان – ط/١ – ١٤١٤هـ-١٩٩٤م - ٩/٥

المسألة الثالثة عشرة

التصغير

التصغير : هو زيادة ياء ساكنة في الاسم بعد الحرف الثاني

وقيل : إن التصغير يأتي بزيادة حرف ؛ لأنه قام مقام الصفة ، ألا ترى أنك إذا قلت في (رجل) رُجيل وفي درهم : دُريهم ، قام (رُجيل) مقام رجل صغير ، فقام دُريهم مقام درهم صغير ([1]) .

فتصغير الاسم الثلاثي على وزن فُعْيل ، نحو (فلس) فُليس فيبنى الأول على الضم ؛ لأنه أقوى الحركات ويبنى الثاني على الفتح تبييناً للضمة ([2]) .

وتصغير الاسم الرباعي يأتي على وزن فُعيعيل ، فضم الأول وفتح الثاني ، ويبنى ما بعد ياء التصغير على الكسر ، نحو درهم – دريهم ، وأما الاسم الخماسي تصغيره على وزن فعيعيل ، نحو عصفور – عصيفير ([3]) .

ويجب فتح ما ولى ياء التصغير ، إن وليته تاء التأنيث ، أو ألفه المقصورة أو الممدودة ، أو ألف أفعال جمعا ، أو ألف فعلان الذي مؤنثه فعلى فنقول : في تمرة (تميرة) ، وفي حُبْلى (حبيلى) وفي حمراء : (حميراء) وفي أجمال : (أجيمال) وفي سكران : (سُكيران) ([4]) .

الخلاف في مجئ تصغير التعظيم

التصغير والتحقير واحد ، وهو خلاف التكبير والتعظيم ، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه فهو حلية وصفة للاسم ([5]) .

والتصغير والتحقير يقع في الكلام على ثلاثة أضرب :

أولاً : تحقير ما يتوهم عظيما كقولك : رُجيل ، وثانياً : تقليل ما يتوهم كثيراً كـــــــ : دُريهمات وثالثاً : تقريب ما يتوهم بعيداً كقولك : قبيل العصر وبعيد

([1]) انظر أسرار العربية ٣١٣ – شرح ابن عقيل ٤٧٨/٢

([2]) المصدر السابق نفسه ٣١٣

([3]) الشافية لابن الحاجب ٢٨٧/١

([4]) شرح ابن عقيل ٤٨١/٢

([5]) شرح المفصل لابن بعيش ١١٣/٥ شرح الشافية لابن الحاجب ١٩٠/١

الفجر ، وذكر ابن مالك ([1]) ضرباً آخر وهو تصغير ما يتوهم كبره نحو جبيل تصغير جبل .

واختلف([2])" في تصغير التعظيم فجائز عند الكوفيين وأنكره البصريون. واحتج الكوفيون بقول الشاعر([3]) :

وكلَّ أناس سَوْفَ تدخل بيتهم *** دُويهية تصفر منها الأنامل

الشاهد في (دُويهية) للتعظيم ، والدليل على أنه أراد بها الموت. قوله تصفر منها الأنامل.

وقال الشاعر(٤) :

فويق جبيل شامخ الرأس لم تكن *** لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا

أي أنه جبل صغير العرض دقيق طويل في السماء ، شاق المصعد لطوله .

وذكر ابن يعيش"٥" أنه قال : شاهق الرأس ، وهو العالي ، فدل على أنه أراد تفخيم شأنه ، وقالوا : يابني ويا أخي ، يريدون المبالغة. وكل ما استشهد به الكوفيون ليس في أصول البصريين وجميع ما ذكره راجع إلى التحقير ، فدويهية فالمراد أن أصغر الأشياء تفسق الأصول ، و(فويق جبيل) أنه صغير الغرض.

والرأي الأقرب للصواب هو رأي البصريين في هذه المسالة.

---

(١) شرح ابن عقيل في الهامش ٤٧٧/٢

(٢) انظر اللباب للعكبري ١٥٨/٢

(٣) البيت للعبيد بن ربيعة ديوانه ٢٥٦ – شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥ – خزانة الأدب ٥٦١/٢

(٤) البيت لأوس بن حجر في ديوانه – تحقيق محمد يوسف نجم – بيروت – ١٣٨٠هـ-١٩٦٠م – ص٨٧ – شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/٥ اللباب للعكبري ١٥٩/٢

(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١١٤/١ – شرح شافية بن الحاجب ١٩١/١

المسالة الرابعة عشرة

تقدير حذف الألف في جمع (الذي) مصغرا

تصغير (الذي)(١) : اللذيا ، وفي (التي) : اللتيا ، فتبقى الفتحة وتزيد الألف. فإن ثنيت أو جمعت قلت : اللذيان واللذيون / فحذفت الألف الزائدة دون ألف التثنية لالتقاء الساكنين. وكان حذف الأولى أولى ؛ لأن الثابتة تمحضت للتثنية ودلت على الإعراب فهي أقوى. وذكر ابن يعيش(٢) أن (الذي) والتي يحقران على منهاج أسماء الإشارة ؛ لأن مجراها في الإبهام واحد بوقوعها على كل شيء من حيوان وجماد كما كانت أسماء الإشارة كذلك ، فتترك أولهما على حالة من الفتح وتزيد ياء التصغير ثالثة وتدغمها في الياء التي هي لام الكلمة وتزيد الألف المزيدة للتصغير ثالثاً فتقول : اللذيا واللتيا.

واختلف في تقدير حذف الألف فقال سيبويه : هي محذوفة غير مقدرة ، وعند الأخفش والمبرد بفتح الياء في الحالين لتكون دالة على الألف المحذوفة كالمصطفين والأعلين.(٣)

ويظهر أثر الخلاف في الجمع فعند سيبويه : اللذيون بضم الياء واللذيين بكسرها كأن لم يكن فيه ألف ولو كان مقدرا ، كما أن التنوين في قولك واغلام زيداه ، حذف كأن لم يكن ، ولو كان مقدرا لكانت الألف ياء لكسرة الدال.

وما ذكره العكبري بأن مذهب المبرد مثل مذهب الأخفش في تصغير (الذي) ثم جمع المصغر ليس صحيحاً ؛ لأن ما جاء به المبرد في كتابه يرفض صراحة مذهب الأخفش ؛ لأنه يقول : "واعلم أنك إذا ثنيت أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تلحقه ألفاً في آخره من أجل الزيادة التي لحقته ، وذلك قولك في تصغير اللذان: اللذيان ، وفي الذين : اللذيين ، ومن قال : اللذون قال : اللذيون".

والأخفش يقول : اللذيين ، ويذهب إلى أن الزيادة كانت في الواحد ، ثم ذهبت لما جاءت ياء الجمع لالتقاء الساكنين.

الرأي الصواب في هذه المسالة هو ما جاء به سيبويه والمبرد بأن الألف محذوفة غير مقدرة لما فيها أدلة منطقية .

---

(١) اللباب للعكبري ١٧٥/٢- المقتضب ٢٨٩/٢
(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥
(٣) اللباب للعكبري ١٧٥/٢ – المقتصب ٢٩٠/٢

المسالة الخامسة عشرة

تصغير اللائي واللاتي

"اللاتي واللائي" عند سيبويه(١) استغنوا عنها بتصغير واحد المتروك في جمعه وهو قولهم : اللتيان. وهذا يدل على أن العرب امتنعت منه.(٢) .

والأخفش(٣) يحقر اللائي على لفظه اللويتا ، فيقلب الألف واواً ؛ لأنها مثل الألف فاعل ، ويوقع ياء التصغير بعدها ويقر الهمزة ويزيد ألفاً أخيراً ، ويحذف الياء التي بعد الهمزة لئلا تصير الكلمة على ستة أحرف ، وكأنه حذف الياء لالتقاء الساكنين ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأن الألف لمعنى ، ويقول في (اللاتي) : اللويتا على قياس المبرد في المقتضب.(٤)

أما المازني(٥) ذكر لما لم يكن بد من حذف حذفت الألف بعد اللام ؛ لأنها زائدة فتقع ياء التصغير بعد الهمزة والتاء ، وتدغم فتصير الليا واللتيا كلفظ الواحد.

وذكر ابن يعيش(٦) (اللائي) فلا يحقر على لفظه ؛ لأنه جمع كثرة فرده إلى الواحد وصغره ثم جمعوه بالألف والتاء ؛ لأنه مؤنث ، كما يفعل لجمع من غير المبهم نحو جفان جفنات ، فصاع فصيعات.

---

(١) الكتاب لسيبويه ١٤٠/٢ – الشافية لابن الحاجب ٢٨٨/١
(٢) اللباب للعكبري ٢٧٦/٢
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٠/٥
(٤) المقتضب ٢٨٩/٢
(٥) اللباب للعكبري ٢٧٦/٢ شرح الشافية ٢٨٨/١
(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٢٤٠/٥

المسالة السادسة عشرة

أصل اسم الجلالة (الله)

اسم (الله) تبارك وتعالى علم لا يطلق إلا على المعبود بحق مرتجل غير مشتق عند الأكثرين وقيل مشتق وفي ذلك أقوال ([1]) .

قال يونس بن حبيب والكسائي والفراء وقطرب والأخفش : أصله إلاه ، دخلت عليه الألف واللام للتعريف ، فقيل الإله ، ثم حذفت الهمزة تخفيفاً فاجتمعت لامان فأدغمت الأولى في الثانية فقيل : الله ، فالله فعال بمعنى مفعول كأنه مألوه أي معبود .

وقال الخليل بن أحمد([2]): أصله إلاه ولاه من الوله والتحيى ، ثم أبدلت الواو همزة لانكسارها فقيل : إلاه كما قيل في وعاء : اعاء ، وفي شاح اشاح ، ثم أدخلت عليه الألف واللام وحذفت الهمزة فقيل الله : وكان معناه على هذا المذهب الوله من العباد إليه.

وسيبويه بعد أن وافق أصحاب المذهب الأول قال : وجائز أن يكون أصله : لاه على وزن فعل ثم أدخلت عليه الألف واللام للتعريف.

ومذهب أبي عثمان المازني([3]) : كأن قولنا الله ، إنما هو اسم هكذا بالأصل موضوع لله عز وجل وليس أصله(إلاه) ولا(ولاه) والدليل على ذلك أني أرى لقول (الله) فضل مزية على إلاه ، وإني أعقل به ما لا أعقل بقول (إلاه).

وقال ابن خالويه([4]): سمعت أبا علي النحوي يقول : اسم الله تعالى مشتق من تأله الخلق إليه أي فقرهم وحاجتهم إليه.

والرأي الصواب عندي أن أصل (الله) علم مرتجل غير مشتق. والله اعلم .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٦٤/٢ البحر المحيط ١٢٤/١

([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٣/١ – القرطبي ١٠٢/١

([3]) كتاب اللامات لأبي القاسم الزجاجي تحقيق د/ مازن مبارك ٢٨ .

([4]) كتاب إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم تأليف عبد الله بن الحسين بن أحمد بن خالويه المتوفى ٣٧٠هـ - ص١٢

المسالة السابعة عشرة

(ايمن)

(ايمن الله) بالرفع على حذف الخبر عند البصريين اسم مفرد وألفه ألف وصل. وعند الكوفيين اسم مجموع وألفه ألف قطع ، وهو جمع يمين.(١)

واحتج البصريون على أنه مفرد قولهم فيه : ما الله إذ ليس في الكلام اسم مجموع بحذف حتى لا يبقى منه إلا حرف واحد ، وذلك موجود في المفردات نحو قولهم : الرجل ذو مال ، فالذال اسم ، والواو علامة الرفع واشتقاقه عندهم من اليمين والبركة. واستدلوا على أن ألفه ألف وصل لجواز كسرها فيقال (أيمُنَ الله) ويبدل منها اللام فيقال ليمين الله. كما قال الشاعر(٢):

فقال فريق القوم لما نشدتهم * نعم وفريق ليمن الله ما ندري

والشاهد حذف ألف أيمن ؛ لأنها ألف وصل عندهم وفتحت لدخولها على اسم لا يتمكن في الكلام ، إنما هو مخصوص بالقسم مضمن معناه.

وزعم يونس(٣) بن حبيب أن الألف اسم موصولة. وكذلك تفعل بها العرب ، وتفتح الألف التي في الرجل. وكذلك أيمن. قال الشاعر(٤) :

فقلت يمين الله أبرح قاعداً * ولو قطعوا رأسي لديك أوصالي

جعلوه بمنزلة أيمن الكعبة وأيم الله ، وفيه المعنى الذي فيه. وكذلك أمانة الله.

وعند الكوفيين اسم مجموع وألفه قطع وهو جمع يمين وحجتهم أن وزنه أفعل، وهذا الوزن يختص به الجموع ولا يكون في المفرد نحو أفلس وأكبش جمع فلس وكبش.

وقول الشاعر(٥) :

طرن انقطاعة أوتار محظر به *** في أقواس نازعتها أيمن شملا

الشاهد (أيمن) فإنه جمع يمين – وهي اليد ، فيدل على همزة (أيمن) همزة قطع في الأصل ، ولكنها صيرت همزة وصل تخفيفاً لكثرة الاستعمال.

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٣٨٠/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٤/١ – الكشف المشكل ٣٦٢/١

(٢) البيت لنصيب بن رباح– الكتاب لسيبويه ٥٠٣/٣ –المقتضب ٢٨٨/١

(٣) الكتاب لسيبويه ٥٠٣/٣

(٤) البيت لامرئ القيس ديوانه – تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعار ف – مصر -ص ٣٢

(٥) البيت للأزرق العنبري – انظر شواهد سيبويه ١٩٤/٢

والرأي الأوضح والأقرب عندي هو رأي البصريين.

أما ما جاء به الكوفيون فلا حجة فيه ؛ لأننا لا ننكر أن اليمين يجمع على (أيمن) في غير القسم ، وما ذكروه فلا تعرض له القسم.

وأما عن فتح الهمزة ففيها لغات ([1]): أيمن بالكسرة والفتح وليمين الله ، وأم ، وهيم الله ، وما الله ، قد يقسم بالعمر. فإذا كان معه اللام مثل لعمر الله ، ومنه قوله تعالى (لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ) ([2]) كان مرفوعاً لدلالة اللام على الابتداء.

([1]) اللباب للعكبري ٣٨٠/١ ـ كشف المشكل ٣٦٢/١

([2]) الآية ٧٢ من سورة الحجر

المسالة الثامنة عشرة

أشياء وزنها وصرفها

اختلف النحاة في أشياء(١): فالكوفيون إلى أن (أشياء) وزنه أفعاء ، والأصل افعلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين ، وذهب بعض الكوفيين إلى أن أشياء وزنه أفعال.

والبصريون إلى أن وزنه لفعاء والأصل فعلا. ومذهب الخليل وسيبويه أشياء مفردة واقعة على الجمع فلفظها لفظ الإفراد ومعناها الجمع.

وحجة الكوفيين (٢) أن وزنه (أفعاء) ؛ لأنه جمع (شيء) على الأصل. واصل شيء (شيئ) مثل شيع ، فقالوا في جمعه أشياء على أفعلاء. كما قالوا في جمع لين: ألييناء ، إلا أنهم حذفوا اللام طلبا للتخفيف ؛ لأنها تقارب الهمزتين ؛ لأن الألف بينهما حرف خفي زائد ساكن ، وهو من جنس الهمزة ، والحرف الساكن حرف حاجز غير حصين ، فكأنه اجتمع فيه همزتان ، وذلك مستثقل في كلامهم وقيل حذف الهمزة ؛ لأن الكلمة جمع والجمع يستثقل فيه ما لا يستثقل في المفرد وعلى ذلك الفراء .

وأما البصريون (٣)حجتهم أن أشياء على وزن لفعاء ؛ لأن الأصل فيه شيئاء بهمزتين على فعلاء كطرفاء وحلفاء فاستثقلوا اجتماع همزتين ، وليس بينهما حاجز قوي كما ذكر الكوفيون ، ولكن البصريين قدموا الهمزة التي هي اللام على الفاء ، كما غيروا بالقلب في قولهم : قسى جمع قوس ، والأصل أن يقال في جمعها قووس ، إلا أنهم قلبوا كراهية لاجتماع الواوين والضمتين. فصار قسوو فأبدلوا من الضمة كسرة ، فانقلبت الواو الثانية إلى ياء لانكسار ما قبلها.

وقال أبو الفتح عثمان (٤) أن أشياء فعلاء مغلوبة وكان أصلها شيئاء مثل حمراء فقلب فجعل الهمزة التي هي اللام أولاً فقالوا : أشياء كأنها لفعاء ثم جمع

---

(١) انظر اللباب للعكبري ٣٦٧/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ١١٠/٥- الإنصاف في مسائل الخلاف ٨١٢/٢
(٢) الكتاب لسيبويه ٣٧٩/٢
(٣) الكتاب لسيبويه ٣٧٩/٢ – اللباب للعكبري ٣٦٧/٢
(٤) المنصف لابن جني ٩٤/٢

فقال : (أشاوي) مثل صحاري. وقال أبو عثمان ([1]) اخبرني الأصمعي : أن رجلاً من فصحاء العرب يقول لخلف الأحمر (أن عندك أشاوي).

وذكر أبو الحسن الأخفش([2]) أنه جمع شيء بالتخفيف وجمع فُعل على أفعلاء كما يجمعون على فعلاء فيقولون سمح : سمحاء ، وعلق أبو الفتح "[3]" على ما ذهب إليه الخليل وأبو الحسن في أشياء إلى ما ذهبا إليه وتركا أن يحملاها على ظاهر لفظها ، فيقولا إنها أفعال ؛ لأنهما رأياها نكرة غير مصروفة نحو قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ لاَ تَسْأَلُواْ عَنْ أَشْيَاء إِن تُبْدَ لَكُمْ تَسُؤْكُمْ وَإِن تَسْأَلُواْ عَنْهَا حِينَ يُنَزَّلُ الْقُرْآنُ تُبْدَ لَكُمْ عَفَا اللّهُ عَنْهَا وَاللّهُ غَفُورٌ حَلِيمٌ)."[4]" فلما رأياها نكرة غير مصروفة في حال التنكير ذهبا إلى أن الهمزة فيها للتأنيث فقال الخليل هي فعلاء منقولة إلى لفعاء وقال أبو الحسن افعلا.

وقول الخليل أنها مقلوبة أولى وأقوى من حملها على أنها محذوفة اللام؛ لأن الحذف كثر في كلام العرب. أما أبو الحسن على أنها افعلا فلأنه هرب من القلب فلم يجعلها لفعاء ، ويراها غير مصروفة فلم يجعلها أفعالا ، فذهب إلى أنها أفعلاء محذوفة اللام.

والرأي الصواب في هذه المسألة هو رأي سيبويه والبصريين والدليل على ذلك ما اعترض عليه العكبري والأنباري على حجة الكوفيين ومنها أنهم جمعوا (أشياء) على الشذوذ مجرد وهي مجرد دعوى لا يقوم عليها دليل. انه ليس بأفعلاء ؛لأنهم قالوا في تصغيرها أشياء وافعلا لا يجوز تصغيرها على لفظه ، وإنما كان ينبغي أن يرد إلى الواحد ويجمع بالألف والتاء فيقال (شييئات) وإنما لم يجز تصغير أفعلاء على لفظه ؛ لأنها من أبنية الكثرة.

([1]) المنصف لابن جني ٩٤/٢
([2]) اللباب للكعبري ٣٦٧/٢
([3]) المنصف لابن جني ٩٥/٢
(٤) الآية ١٠١ من سورة المائدة

المسالة التاسعة عشرة

عيله وعيائل

اختلفوا فيما إذا وقعت ألف التكسير بين ياءين ، أو ياء وواو نحو : عيله وعيائل وسيقة وسيائق. فمذهب سيبويه همزة الأخيرة كما ذكرنا في الواو. وقال الاخفش : لا تهمز هنا ؛ لأن الياء أخف من الهمزة ومعها من جنسها. والياء لم تبدل همزة بخلاف الواو فإنها قد أبدلت في وجوه وصحراوات ([1]) .

وحجة سيبويه([2]) السماع والقياس ، فالسماع ما رواه المازني أنه سأل الأصمعي عن جمع عيل فقال : عيائل فجمع وهمز.

وقال أبو الفتح([3]): إنه إذا ورد جمع على مثال مفاعل وقد اكتنفت ألفه واوان أو ياءان ، أو ياء وواو ، فليس بين ألف الجمع والطرف إلا حرف واحد ، وهو ياء أو واو فإن الخليل وسيبويه يريان قلب الحرف الذي بعد الألف همزة ، فيقولان في جمع (فواعل) من (قلت) و(بعت) وفيْعل منها ، قوائل ، وبوائع وقبائل وبيائع وأصل هذا كله قواول وبوايع وقباول وبيايع ، فلما وقعت الألف بين حرفي علة ، وهي شبيهة بهما ، والثاني من حرفي العلة يلي الطرف وذلك مما يضعفه ، هرباً من ذلك إلى الهمزة ، ولا يفصلان – أي الخليل وسيبويه بين الواوين والياءين وبين الياء والواو.

وأصل هذا التغيير([4]) إنما هو لما اجتمعت فيه واوان نحو أوائل وأصلها (أواول) فلما اجتمعت الواوان وليس بينهما إلا الألف وهو حرف كالنفس ليس بحاجز حصين ، ووليت الآخرة من الواوين آخر الكلمة همزوها كما يهمزون الأولى من الواوين إذا وقعتا في أول الكلمة نحو جمع واصل (أواصل) ثم شبهوا الياءين والياء والواو : بالواوين ؛ لأن فيهما ما فيها من الاستثقال ، فهمزوا لذلك.

وأبو الحسن فكان لا يرى الهمزة إلا أن يكتنف الألف واوان نحو : (أوائل) وأصلها: (أواول) وكان يقول في جمع (فيعل) من قلت : قياول ، هكذا يفعل ما لم

([1]) اللباب للعكبري ٤٠٦/٢- الكتاب لسيبويه ٣٧٥/٢
([2]) اللباب للعكبري ٤٠٦/٢ – المنصف لابن جني ٤٤/٢
([3]) المنصف لابن جني ٤٤/٢
([4]) هامش اللباب للعكبري ٤٠٥/٢

يجتمع فيه واوان. وعلى هذا الرأي يكون جمعهم في عيلة (عيائل) بـــالهمز مـــن الشاذ بقوله ولكن رفض المازني أن يكون في هذا الجمع من الشاذ بقوله: ليس لك أن تحكم بالشذوذ.

ومن هذا يظهر أن الرأي الصحيح بالهمزة لما فيه من أدلة قياسية وسماعية.

المسالة العشرون

(آية)

وفي أصل (آية) أقوال ([1]):

قول سيبويه ([2])هي : فعْله ، بسكون العين فلو خرج على الأصل لكان آية فقلبت ألفاً لثقل التضعيف ، ولئلا تلتبس بـ(آية) التي للاستفهام عن المؤنث.

وذكر الخليل ([3]) أن آية وزنها فعله بتحريك العين وأصلها آيية فلما قلبت الياء ألفاً لانفتاح ما قبلها وحركتها في نفسها وجب أن تصح الياء التي هي في موضع اللام.

ولم يصرفوا الفعل من (آية) أعني فعل الثلاثة ؛ لأنهم لو نطقوا به صاروا إلى ما يستثقلون إذ كانوا لو بنوه مثل باع لزمهم أن يقولوا في الماضي (آي) فيجيئوا بآخر الفعل على هيئة لم تنطق بمثلها العرب ، ولو نطقوا بذلك لزمهم أن يردوا في المضارع الياء إلى أصلها كما ردوا في بيع ويبيع وكانت تجتمع ياءان في آخر الفعل المضارع ولا يجيز البصريون مثل ذلك.

وابن جني ([4]) عنده أن (آية) عينها (ياء) وهي من مضاعف الياء نحو (حييت وعييت) ويدل على ذلك أن الآية هي العلامة فالآيا وزنها أفعال ، وهي جمع آي ، وآي جمع آية ، وظهور العين ياء في (الآياء) يدل على أن (الآية) من الياء .

ويرى ابن يعيش ([5]) أن آي فهو جمع آية على حد تمرة وتمر ولم يعلو الياء وإن وقعت طرفا بعد ألف ؛ لأن الألف عين الكلمة وهي منقلبة عن ياء ، فلو أعلوها لوالوا على الكلمة إعلالين وذلك مكرر عندهم.

وأما الفراء ([6]) في (آية) أن أصلها (آية) بالتشديد وإنهم فروا من المشدد إلى الألف كما فروا من الياء في دينار وجمعه يدل على أن أصله دِنّار ، ولولا ذلك

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٢٢/٢

([2]) الكتاب لسيبويه ٢٨٨/٢

([3]) رسالة الملائكة املاء الشيخ الإمام أبي العلاء احمد بن عبد الله بن سليمان - تحقيق لجنة من العلماء - الطبعة الثانية ١٩٧٧- ص١٠٣

([4]) المنصف لابن جني ١٤٣/٢

([5]) شرح المفصل لابن يعيش ١٠٠/١٠

([6]) رسالة الملائكة ١٠٤

لقالوا ديانير ولم يقولوا دنانير واستثقالهم للياء أكثر من استثقالهم لغيرها من الحروف والألف أخف حروف اللين.

والكسائي ([1]) أصلها : آيية مثل ضاربة ، فكان القياس أن تقول : آية مثل دابة، فحذف الياء الأخيرة تخفيفاً وعلى هذا وزنها فاعة .

وقد حكى الخليل ([2]) أن العرب قالت : سوته سواية ، والأصل سوائيه فحذفوا الهمزة لما قبلها من الكلمة وقد قالوا ناس وأصلها أناس فحذفوا الهمزة وحذفها في آية إذا كانت فاعلة أقيس ؛ لأنها وقعت بعد الألف والألف مجانسة للهمزة.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٢٢/٢

([2]) رسالة الملائكة ١٠٨

البـــاب الثاني : الفعل إعرابه واشتقاقه

الفصـــل الأول : **إعراب المضارع**

الفصل الثاني : **اشتقاق الفعل**

الفصل الثالث : **الماضي والأمر**

الفصل الأول : إعراب المضارع

المســـألة الأولـــــى : علة إعراب الفعل المضارع

المســـألة الثانيـــــة : رافع الفعل المضارع

المســـألة الثالثـــــة : إعراب الأمثلة الخمسة

المســـألة الرابعـــــة : ناصب المضارع بعد الواو

المســـألة الخامســـة : عمل فاء السببية

المســـألة الســـــادسة : ناصب المضارع بعد حتى

المســـألة السابعـــــة : نونا التوكيد

المســـألة الثامنـــــة : الحركة التي قبل نون التوكيد

المســـألة التاسعـــــة : دخول النون الخفيفة علي فعل الاثنين وجماعة النسوة

المســـألة العاشـــــرة : الجازم لفعل الشرط وجوابه

المسألة الأولى

علة إعراب الفعل المضارع

اتفق الكوفيون والبصريون على إعراب الفعل المضارع واختلفوا في علة الإعراب.

وذكر الكوفيون([1]) أن الأفعال المضارعة معربة لأنها تدخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة، ألا ترى أن قولك :(لا تأكل السمك وتشرب اللبن) إذا جزمت الثاني كان له معنى، وإذا نصبته أو رفعته كان له معنى آخر. وكذلك (أريد أن أزورك فيمنعني البواب) فالرفع يدل عل خلاف ما يدل عليه النصب.

واحتج البصريون([2]): إنما أعربت لثلاثة أوجه، أحدها أن الفعل المضارع شائعاً فيتخصص كما أن الاسم يكون شائعاً فيتخصص في نحو (يذهب) فيصلح للحال والاستقبال.

والثاني: تدخل عليه لام الابتداء كما تدخل على الأسماء نحو (إن زيداً ليقوم) و (إن زيداً لقائم) وهذه اللام لا تدخل على الماضي ولا الأمر.

والثالث: أن الفعل المضارع يجرى على اسم الفاعل في حركته وسكونه. وزاد الأنباري وجهين ([3]) واعترض العكبرى والأنباري على حجة الكوفيين ومن ذلك: أن اختلاف المعنى فيما ذكروا حاصل بالإعراب لا بعدم الإعراب فالواو في (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) للعطف، فيحتمل أن يعطف على لفظ الفعل الأول فيكون نهيا عنهما جميعاً مجتمعين أو منفردين، فعند ذلك يجزم ويحتمل أن تزيد به العطف على الموضع وعلى معنى الجمع ولا يصلح ذلك إلا بإرادة (أن) ليصير المعنى لا تجمع بين أكل السمك وشرب اللبن. ولو ظهرت (أن) لفهم المعنى بدون إعراب. وكذلك في الحروف الأخرى مثل (ألا) تصلح للاستفهام والعرض والتمني (ومن) تجئ لمعاني مختلفة وأما الأفعال الطويلة فيبطل بالماضي، فينبغي أن يكون معرباً؛ لأنه أطول من المستقبل؛ لأن المستقبل يصير ماضياً، والماضي لا يصير مستقبلاً.

من هذه الأدلة الصحيح عندي ما ذهب إليه البصريون.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١١٢/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٤٩/٢ شرح ابن عقيل ٣٥٥/٢.

([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٧ – اللباب للعكبري٢ /٢١ المقتضب ١/٢

([3]) الأنباري في أسرار العربية زاد وجهان أحدهما أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، والثانى أنه يكون صفه كما يكون الاسم كذلك انظر أسرار العربية ٤٧.

المسألة الثانية

رافع الفعل المضارع

المضارع إذا تجرد من عامل الجزم والنصب فعند البصريين ارتفع لوقوعه موقع الاسم.

والفراء قال: يرتفع لتعريه من الجوازم والنواصب.

والكسائي: يرتفع بحرف المضارع([1])

وحجة البصريين اتفق عليها العكبرى ، وابن مالك ، والأنباري أي أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وهو عامل معنوي لا لفظي، فأشبه الابتداء وكما أن الابتداء يوجب الرفع فلذلك ما أشبهه، وذكر الأنباري أن الفعل الماضي أنه يقوم مقام الاسم ولا يرتفع، لأنه لم يثبت له استحقاق جملة الإعراب، فلم يكن هذا العامل موجباً له الرفع، لأنه نوع منه، بخلاف المضارع فإنه يستحق جملة الإعراب.

وحجة الفراء من وجهين([2]) أحدهما أن تعريه من العوامل اللفظية واستقلاله دونها يدل على قوته فأشبه بذلك المبتدأ والثاني أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم.

واحتج الكسائى بأن الفعل قبل حرف المضارعة مبنى وبعد وجوده وحده مرفوع.

واعترض ابن يعيش([3]) على رأى الفراء ووصفه بالضعف، لأن تجرده من النواصب والجوازم أنه تعليل بالعدم المحض وأن ما قاله يقتضى بان أول أحوال الفعل المضارع النصب والجزم والأمر بعكسه. كما اعترض العكبرى على الفراء في أن ارتفاعه لوقوعه موقع الاسم باطل بخبر (كاد) فإنه مرفوع ولا يقع موقع الاسم.

وأما رأى الكسائى يصفه العكبرى ، والأنباري بالفساد([4])، لأنه لو كان الزائد في أوله هو الموجب للرفع لوجب ألا يجوز نصب الفعل ولا جزمه مع وجوده، لأن عامل النصب والجزم لا يدخل على عامل الرفع، فلما وجب نصبه بدخول النواصب وجزمه بدخول الجوازم دل على أن الزوائد ليس هو العامل. وعلى هذه الآراء يكون – الرأي الأقرب للصواب عندي أن الفعل المضارع مرفوع لوقوعه موضع الاسم ولمشابهته له.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٢/٢٥ – أسرار العربية ٤٨- المقتضب ٢/٥.
([2]) اللباب للعكبري ٢/٢٥ –شرح ابن عقيل ٢/٣٤١ – شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢.
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٧/١٢.
([4]) اللباب للعكبري ٢/٢٦- أسرار العربية ٤٨.

المسألة الثالثة

إعراب الأمثلة الخمسة

الأمثلة الخمسة([1]) وهي تفعلان ويفعلان وتفعلون ويفعلون وتفعلين. ذكر سيبويه أن هذه الأفعال ليست تثنية للفعل ولا جمعا له في الحقيقة لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع لأن الغرض من التثنية والجمع الدلالة على الكثرة ولفظ الفعل يعبر به عن الكثير والقليل، فلم تكن حاجة إلى التثنية والجمع.

وذهب المازني وجماعة من النحويين إلى أن الألف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، والواو في قاموا ويقومون حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة والصحيح في ذلك مذهب سيبويه ، لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما، فلما حلت محل ما لا يكون إلا اسماً خفي بأنها اسم([2])

واختلف النحاة في أن هذه الأمثلة الخمسة معربة وليس لها حرف إعراب.

والدليل على أنها معربة من وجهين([3]) **أحدهما:** أن المعنى الذي أعرب به المضارع موجود من غير مانع، **والثاني:** أن النون تثبت في حالة الرفع وتحذف في حالة النصب والجزم. واتفق العكبرى([4]) والأنباري([5]) وابن يعيش في أن هذه الأمثلة الخمسة لا حرف إعراب لها، وأنه لو كان لكان إما الحرف الذي قبل حرف العلة أو حرف العلة أو النون وذلك لا يجوز؛ لأنه لو كان حرف الإعراب اللام لوجب أن يسكن في حالة الجزم فكان يؤدي إلى أن يحذف ضمير الفاعل وذلك لا يجوز.

ولم يمكن أن يجعل الضمير حرف الإعراب ؛ لأنه في الحقيقة ليس بجزء من الفعل وإنما هو قائم بنفسه في موضع رفع؛ لأنه فاعل لا يجوز أن يجعل حرف إعراب لكلمة. أما النون فهي حرف صحيح تسقط في النصب والجزم وأنها واقعة بعد الفاعل الموصول بالفعل، وهذا الفاعل يحيل كونها من الفعل لفظاً أو حكماً.

وعلى هذه الأدلة تكون الأمثلة الخمسة معربة لا حرف إعراب لها لاستحالة جعل اللام أو الضمير أو النون حرف الإعراب وليس لهذا نظير في كلامهم.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٢٧/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٧/٧ – أسرار العربية ٢٨٤- سيبويه ٥/١.
([2]) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٨/٧.
([3]) انظر اللباب للعكبري ٢٧/٢ – أسرار العربية ٢٨٤.
([4]) اللباب للعكبري ٢٨/٢.
([5]) أسرار العربية ٢٨٤.

المسألة الرابعة

ناصب المضارع بعد الواو

اختلف النحاة في ناصب الفعل المضارع بعد الواو في نحو (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) فذهب البصريون إلى أنه منصوب (بأن) مقدرة والكوفيون منصوب على الصرف وهو معنى الخلاف.

وأبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة نفسها([1]) ، وحجة البصريين أن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف وحروف العطف لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل.

وذكر العكبرى([2]) أن الواو هنا ليست عاطفة في اللفظ؛ لأن ذلك يوجب كون النهى عن كل واحد منهما ، وعن الجمع بينهما وذلك يوجب جزم الثاني، فإذا لم ترد هذا المعنى عدلت إلى تقدير يصح معه هذا المعنى وذلك بإضمار (أن) ليصير المعنى: لا تأكل السمك مع أن تشرب اللبن، لأنك لا تريد الجمع بينهما والواو واو (مع) تفيد الجمع فلذا لا يصح إلا بتقدير (أن).

أما حجة الكوفيين أنه منصوب على الصرف وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ولأنه لا يحسن تكرار العامل (لا) ولما كان الثاني مخالفا للأول ومصروفاً عنه صارت مخالفته للأول وصرفه عنه ناصباً له- أما الجرمى هي الناصبة بنفسها ؛ لأنها خرجت عن باب العطف . والرأي الصواب عندي في هذه المسألة، هو ما جاء به البصريون وذلك؛ لأن ما جاء به الكوفيون أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجباً للنصب قول الشاعر([3])

لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم

الشاهد نصب و(تأتى) بإضمار (أن) أي لا تجمع أن تنهى وتأتى مثله ، ولو جزم كان المعنى فاسد ؛ لأن المعنى يصير لا تنه عن قبيح ولا تفعل قبيح . وترك النهى عن القبيح قبيحُ . فمعنى الواو الجمع بين الشيئين ونصبها على إضمار (أن) .

أما قول الجرمي وصفه الأنبارى بأنه باطل ؛ لأنه لو كانت هي العاملة لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف وذلك ممتنع.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٠/٢ – كتاب سيبويه ٤٢٤/١ – المقتضب ٢٥/٢ – معانى القرآن للفراء ٩٤/١.
([2]) انظر اللباب للعكبري ٤٠/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ١٩/٦.
([3]) البيت للأخطل وقيل لأبى الأسود الدؤلى - شواهد سيبويه ٤٢٤/١ اللباب للعكبري ٤١/٢ - الاصول في النحو لابن السراج ١٥٤/٢.

المسألة الخامسة

عمل فاء السببية

الفاء([1]) عند سيبويه هي ليست الناصبة إنما بإضمار (أن) لأنها حرف عطف وحرف العطف يدخل على الأسماء ، والأفعال وكل حرف يدخل على الأسماء ، والأفعال لا يعمل في أحدهما ، ولذلك يجب أن يقدر (أن) بعدها لتصبح ناصبة . وقال الجرمي: (تعمل الفاء بنفسها).

وقال الكوفيون: ينصب الفعل على الخلاف وعلى ذلك الفراء- ومن شواهد([2]) الفاء الناصبة للفعل المضارع بإضمار (أن) وهى لابد من أن يجاب بها نفى محض/ أو طلب فمثال النفي (ما تأتينا فتحدثنا) وقوله تعالى (لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)([3]) ومعنى كون النفي محضاً: أن يكون خالصاً من معنى الإثبات ؛ فإن لم يكن خالصاً منه وجب رفع ما بعده نحو (ما أنت إلا تأتينا فتحدثنا) أما الطلب فيشمل الأمر، والنهي والدعاء والاستفهام والعرض والتحضيض والتمني فالأمر نحو (ائتني فأكرمك) والنهى قوله تعالى (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)([4]) والدعاء (رب انصرني فلا اخذل) والاستفهام نحو (فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء فَيَشْفَعُواْ لَنَا) ([5]) والعرض نحو ألا تنزل عندنا فتصب خيراً، والتخصيص قوله تعالى (لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ)([6]) وقيل: إن الفاء لا تنفك من معنى العطف والربط، ولا تختص بل تدخل على الكلمات الثلاث، وهى الاسم والفعل والحرف. وما هذا سبيله لا يعمل فعند ذلك يحتاج إلى إضمار لاستحالة العطف هنا على اللفظ فأتفق على ذلك.

أما قول الجرمي([7]) إنها هي الناصبة فقد أبطله المبرد بأنها لو كانت ناصبة بنفسها لكانت (كأن) وكأن يجوز أن تدخل عليها حروف العطف كما تدخل على أن

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٨/٢ – شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧
([2]) شرح ابن عقيل ٣٥٠/٢/ ٣٥١
([3]) الآية ٣٦ من سورة فاطر.
([4]) الآية ٨١ من سورة طه.
([5]) الآية ٥٣ من سورة الأعراف.
([6]) الآية ١٠ من سورة المنافقون.
([7]) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٧- شرح اللباب للعكبري ٣٨/٢

فكان يلزم أن يجوز عنده أن يقال : ما أنت بصاحبي فأحدثك ، فأكرمك ؛ لأن الفاء هي الناصبة وكان يجوز أن يقال لا تأكل السمك وتشرب اللبن.

أما حجة الفراء إلى أن النصب في هذه الأفعال لا بهذه الحروف بل هي منتصبة على الخلاف ؛ لأنها عطفت ما بعدها على غير شكله وذلك أنه لما قال : لا تظلمني فتندم ، دخل النهي على الظلم ولم يدخل الندم فحين عطفت فعلا على فعل لا يشاكله في معناه ولا يدخل عليه حرف النهي كما دخل على الذي قبله استحق النصب([1]).

أما الأنباري في مثل هذا وأشباهه أنه منصوب على الصرف ، وهذا الكلام إن كان المراد به أنه لما لم يرد فيه عطف الثاني على لفظ الفعل الأول صرف عن الفعلية إلى معنى الاسمية بأن أضمروا (أن) ونصبوا بها فهو كلام صحيح ، وإن كان المراد أن نفس الصرف الذي هو المعنى عامل فهو باطل ، لأن المعاني لا تعمل في الأفعال النصب ، وإنما المعنى يعمل فيها الرفع وهو وقوعه موقع الاسم كما كان الابتداء الذي هو معنى عاملاً في الاسم .

ولهذه الأدلة الرأي الأقوى عندي رأي سيبويه .

([1]) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢.

المسألة السادسة

ناصب المضارع بعد حتى

(حتى) تأتى على ثلاثة أقسام عند البصريين وزاد الكوفيون([1]) قسما رابعاً، وهو أن تكون حرف نصب ينصب الفعل المضارع. القسم **الأول:** أن تكون حرف جر ومعناها الغاية ولمجرورها شرطان **الأول:** أن يكون اسماً ظاهراً، فلا تجر الضمير، هذا مذهب جمهور البصريين، وأجازه الكوفيون والمبرد وقال الشاعر([2]) :

فَلا واللهِ لا يُلْفِى أناسُ * فتى حَتَاك يا اُبْنَ أبى زيادِ

الشاهد (حتاك) دخول حتى على الضمير (الكاف) فهذا عند البصريين ضرورة.

والثاني: أن يكون مجرورها آخر جزء فيما قبلها، أو ملاقياً آخر الجزء، فكونه آخر جزء نحو: أكلت السمك حتى رأسها وكونه ملاقيا آخر جزء نحو سرت النهار حتى الليل([3]) .

والقسم الثاني: حتى تكون عاطفة تشرك في الإعراب والحكم نحو قولك قدم الحجاج حتى المشاة، ويرى البصريون العطف بها وخالفهم في ذلك الكوفيون، فقالوا (حتى) ليست بعاطفة، وهم يعربون ما بعدها على إضمار عامل([4]) .

والقسم الثالث: حتى الابتدائية، وهي يستأنف بعدها الكلام فيقع بعدها المبتدأ والخبر. كقول جرير([5]) :

فما زالت القتلى تمج دماؤها *بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

الشاهد: ماء دجلة أشكل.

([1]) كتاب معانى الحروف – عبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي – تحقيق علي توفيق – دار الأمل – بيروت – ط/٢ – ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م -ص١١٩- الجنى الدانى ٥٤٢.

([2]) البيت قائله مجهول: انظر خزانة الأدب ١٤٠/٤ شرح ابن عقيل ١١/٢ الكافيه في النحو لابن الحاجب ٣٢٦/٢.

([3]) الجنى الدانى ٥٤٤.

([4]) كتاب معانى الحروف ١١٩-١٢٠ كتاب سيبويه ٩٧/١.

([5]) ديوان ابن عطية بن حذيفة شرح د. يوسف عيد ط/١ بدون تاريخ دار الجيل، بيروت /٥٧٠.

القسم الرابع: المضارع ينصب بعد حتى بإضمار (أن) عند البصريين وعند الكوفيين (حتى) هي الناصبة للمضارع، وعند الكسائى النصب بـ (إلى) و(كي) بعد (حتى)([1]) .

فالبصريون احتجوا على أن المضارع بعد حتى منصوب بإضمار (أن)؛ لأن (حتى) حرف جر من عوامل الأسماء الخافضة لها.

وعند سيبويه([2]) حتى تنصب الفعل المضارع، على وجهين: أحدها أن تجعل الدخول غاية لمسيرك، وذلك: نحو سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ها هنا هو الجار للاسم إذا كان غاية ومنه قوله تعالى (حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)([3]) .

والوجه الآخر: فإن يكون السير قد كان، والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار إن وفي معناها نحو قولك: كلمته حتى يأمر لي شئ. ومنه قوله تعالى (وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ حَتَّىَ يَرُدُّوكُمْ عَن دِينِكُمْ إِنِ اسْتَطَاعُواْ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَـئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ وَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)([4]) وقيل مرادفه إلا في الاستثناء وهذا المعنى الظاهر من قول سيبويه في تفسيره في قولهم:(والله لا أفعل إلا أن تفعل) والمعنى حتى أن تفعل، وصرح به ابن مالك ونقله أبو البراء عن بعضهم في قوله تعالى (مَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلاَّ بِإِذْنِ اللّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ)([5])

ولا ينصب الفعل بعد (حتى) إلا إذا كان مستقبلا، ثم إذا كان استقباله بالنظر إلى زمن التكلم فالنصب واجب نحو قوله تعالى (قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٤/٢ حاشية ابن حمدون ٨٧/٢، المقتضب ٣٨/٢.
([2]) انظر الكتاب لسيبويه ١٧/٣.
([3]) ٩١ من سورة طه الآية
([4]) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.
([5]) الآية ١٠٢ من سورة البقرة.

يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)([1]) وقوله تعالى (فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي أَبِي أَوْ يَحْكُمَ اللّهُ لِي وَهُوَ خَيْرُ الْحَاكِمِينَ)([2])

وأن يكون ما قبل حتى وما بعدها ماضيين، وهما مما يتطاول فيكون الفعل ماضِياً في المعنى أحسن من فعل، فنصب وهو ماض لحسن فيه. قال الكسائى: سمعت العرب تقول: إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مجه، وهو أمر قد مضى، ويجعل فيه أحسن من (فعل) وإنما حسنت لأنها صفة تكون في الواحد على معنى الجميع، ومثله إن الرجل ليتعظم حتى يمر فلا يسلم على الناس، فنصب يمر لحسن بفعل فيه وهو ماضٍ([3]) .

وحجة الكوفيين أن (حتى) هي الناصية؛ لأن (أن) لا تظهر معها في غالب الاستعمال، فصارت بدلاً منها. وأما قول الكسائى أن النصب بـ (إلى) و(كى) بعد (حتى) ، لأن المعنى عليها وحتى غير عامله، ولذلك تدخل على الجملة فلا تعمل فيها([4]) .

والرأي الصواب في هذه المسألة هو ما جاء به البصريون؛ لأن حتى حرف جر ويمكن القول هنا أن الخلاف مذهبي.

كما أن معظم القراء ([5]) قرأوا بالنصب عدا نافع([6]) قرأ بالضم في قوله تعالى (وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ مَعَهُ مَتَى نَصْرُ اللّهِ أَلا إِنَّ نَصْرَ اللّهِ قَرِيبٌ)([7]) فالحجة لمن رفع (يقول): أنه أراد بقوله (وزلزلوا) المعنى، وبقوله حتى يقول الحال: ومنه قول العرب: مرض زيد حتى لا يرجونه. والمرض فقد مضى وهو الآن في هذه الحال).

أما حجة النصب : أنهم لم يجعلوا (القول) من سبب قوله: وزلزلوا، ومنه قول العرب: قعدت حتى تغيب الشمس، فليس قعودك سبباً لمغيب الشمس.

([1]) الآية ٩١ من سورة طه.
([2]) الآية ٨٠ من سورة يوسف.
([3]) انظر معانى القرآن للفراء - تحقيق أحمد يوسف، ومحمد على النجار ١٣٥/١.
([4]) انظر اللباب للعكبرى ٤٤/٢.
([5]) كتاب التسيير في القراءات السبع تأليف أبى عمر بن سعيد الدامى عنى بتصحيحه اورتوبرتل، استنابول مطبعة الدولة ١٩٣٠- ٧٣.
([6]) هو أبو رويم بن عبد الرحمن بن أبى تميم الليثى أصله من أصفهان، دار الهجرة توفى ١٦٩هـ/ غاية النهاية في طبقات القراء لشمس الدين أبى الخير محمد بن محمد بن الجزرى مكتبة الخانجى بمصر ١٣٥١هـ-١٩٣٢م- ٢٣٧/١ – انظر المهذب في القراءات العشر – ابن الجزري – تأليف محمد سالم – علق عليه منصور أحمد – ٢٠٠٢م – ٦/١ .
([7]) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

المسألة السابعة

نونا التوكيد

هما نونان أحدهما ثقيلة (مشددة) مبنية على الفتح والثانية خفيفة مبنية على السكون، وهما من أحرف المعاني تدخلان على المضارع والأمر ، ولا يدخلان على الفعل الماضي ولا الأسماء ، ولا أسماء الأفعال ، ولا الحروف([1]).

وهما أصلان عند البصريين وعند الكوفيين الخفيفة مخففة من الثقيلة وقول الخليل([2]):(والتوكيد بالثقيلة أبلغ ويختصان بالمضارع والأمر) المضارع إن كان مستقبلاً أكد بهما وجوباً نحو قوله تعالى (قَالَ بَل رَّبُّكُمْ رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلَّذِى فَطَرَهُنَّ وَأَنَا۠ عَلَىٰ ذَٰلِكُم مِّنَ ٱلشَّٰهِدِينَ)([3]) ويؤكد قريباً من الوجوب بعد إما (وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً فَٱنۢبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَىٰ سَوَآءٍ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْخَآئِنِينَ)([4]) ويؤكد جوازاً كثيراً بعد الطلب نحو لام الأمر ولا للنهى ، والدعاء ، والتحضيض ، والتمني ، والاستفهام.

وتدخلان على الفعل المسند إلى واو الجماعة نحو قوله تعالى (لَتَرْكَبُنَّ طَبَقاً عَن طَبَقٍ)([5]) والأصل فيه لتركبونّ ولكن حذفت النون لتوالى الأمثال والواو لالتقاء الساكنين ويبنى الفعل قبل النون بالضمة لتدل على الواو المحذوفة.

والفعل المسند إلى ألف الاثنين عند توكيده تحذف منه النون لتوالى الأمثال وتدخل نون التوكيد وتحرك النون الثانية بالكسرة لوقوعها بعد ألف الاثنين وبقيت الألف لئلا يشتبه بالفعل المسند إلى الواحد. نحو قوله تعالى (كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًۢا بِٱلنَّاصِيَةِ)([6]) ويبنى الفعل قبل النون بالضمة؛ لأن الضمة تدل على

([1]) انظر اللباب للعكبري ٦٦/٢، شرح الكافيه الشافيه تأليف جمال الدين أبى عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائى، تحقيق د. عبد المنعم أحمد هريدى دار المامون ١٣٩٨/٣- كتاب سيبويه ١٥٤/٢.

([2]) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب تأليف أبي محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف ابن أحمد ابن عبد الله ابن هشام – تحقيق محمد محى الدين ٣٣٩/٢ - اللمع في العربية لابن جنى – تحقيق حامد مؤمن – بيروت – ١٩٨٥م - ص ٢٧٢.

([3]) الآية ٥٦ من سورة الأنبياء.

([4]) الآية ٥٨ من سورة الأنفال.

([5]) الآية ١٩ من سورة الانشقاق.

([6]) الآية ١٥ من سورة العلق.

الجمع والكسرة تدل على التأنيث والسكون على جمع المؤنث، وأن وقوع هذه النون في الواحد أكثر، فاختير له الفتح تخفيفاً.

والمسند إلى ياء المخاطبة عند توكيده تحذف نون الرفع لتوالى الأمثال والياء لالتقاء الساكنين ويكسر ما قبل النون ليدل على الياء المحذوفة نحو قول الشاعر([1]):

لَتَقْرَعِنَّ علي السِّنَّ مِنْ نَدَمِ ** إذا تَذَكَّرْتَ يوماً بَعْضَ أخلاقي

الشاهد في (لتقرعن) فحذفت نون الرفع لزواله ودخلت نون التوكيد وحذفت الياء لاتقاء الساكنين ، كما ذكرت وعند توكيد الفعل المسند إلى نون النسوة يفصل بين النونات بألف فاصلة تخفيفاً نحو (اضربنان) بنون مشددة مكسور ما قبلها هذا كله إذا كان الفعل صحيحاً([2]). فإن كان معتلاً الآخر بالواو والياء يعامل معاملة الصحيح. أما المعتل الآخر بالألف، فإن رفع الفعل غير الواو والياء – كالألف والضمير المستتر– انقلبت الألف التي في آخر الفعل ياء وفتحت، نحو: اسعيانّ، وهل تسعيانّ، واسعينَّ يا زيد.

وإن رفع واوا أو ياء حذفت الألف، وبقيت الفتحة التي كانت قبلها وضمت الواو، وكسرت الياء، فتقول:(يا زيدون اخشونّ، ويا هند اخشينَّ)([3])

واستدل البصريون على أن كل واحدة منهما (الثقيلة والخفيفة) أصل، لأن بعض الأحكام التي تجرى على إحداها لا تجرى على الأخرى مثل انقلاب الخفيفة ألفا في الوقف نحو قوله تعالى (كَلَّا لَئِن لَّمۡ يَنتَهِ لَنَسۡفَعَۢا بِٱلنَّاصِيَةِ)([4]) وقوله تعالى (قَالَتۡ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِي لُمۡتُنَّنِي فِيهِۖ وَلَقَدۡ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفۡسِهِۦ فَٱسۡتَعۡصَمَۖ وَلَئِن لَّمۡ يَفۡعَلۡ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسۡجَنَنَّ وَلَيَكُونٗا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ)([5]) أجمع القراء على أن

الوقف في هذين الموضعين (لنسفعنا وليكونا) بالألف لا غير([6]) والكوفيون يقولون: إن الخفيفة فرع من الثقيلة وبعضهم يقول: إن الخفيفة هي الأصل وذلك ؛

([1]) البيت منسوب لتأبط شرا في اللمع ٢٧٦.
([2]) انظر اللمع ابن جنى ٢٧٣.
([3]) شرح ابن عقيل ٣١٤/٢.
([4]) الآية ١٥ من سورة العلق
([5]) الآية ٣٢ من سورة يوسف.
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٣/٢.

لأن، الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر في المعنى، لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد والزيادة عارضه طارئة والخالي من الزيادة هو الأصل.

والرأي الأقوى في هذه المسألة أن كليهما أصل في نفسه وإن اشتركا في التأكيد فهما متغايران في الحقيقة، وكلتاهما لتأكيد الفعل، وإخراجه عن الحال، وإخلاصه للاستقبال، والثقيلة آكد في هذا المعنى من الخفيفة.

المسألة الثامنة

الحركة التي قبل نون التوكيد

اختلف النحاة([1]) في الفتحة التي قبل نون التوكيد للمؤكد بها الفعل المضارع نحو لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة بناء.

وذهب سيبويه والسيرافى والزجاج إلى أن الفعل مضارعاً كان أو أمراً مبني مع نون التوكيد على السكون ؛ لأنه الأصل في البناء ثم حرك آخر الفعل للتخلص من الساكنين وهما آخر الفعل والنون وكانت الحركة هي الفتحة ؛ لأنها أخف الحركات.

أما حجة الأولين أن الفعل عندهما مبنى على الفتح ذلك لتركيبه مع النون كتركيب خمسة عشر. وأنها لو كانت لالتقاء الساكنين لكانت عارضة ، وقد قالوا : قولن ، وبيعن ، فأعادوا الواو والياء فدل أن الحركة حركة بناء، لا حركة التقاء الساكنين.

وذكر ابن جني([2]) أن الغرض من الحركة إنما التبليغ بها هروباً من اجتماع الساكنين، فبأي الحركات حركت أحدهما فقد دفع الغرض ولعمري إن الكسر فأكثر فأما إلا يجوز غيره فلا، وحكى قطرب عنهم قوله تعالى (قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً)([3]) وقوله تعالى :(وَقُلِ الْحَقُّ)([4]) ، ونحو (بع الثوب) فمن كسر فعلى أصل الباب، ومن ضم أو كسر أيضاً اتبع أي حين يكون ما قبل الساكن مضموماً أو مكسوراً ومن فتح فجنوحاً إلى خفة الفتح.

والقول الأقرب للصواب هو الرأي الثاني: فأما إعادة المحذوف فإن النون لما دخلت على هذه الفعل صار كالتركيب ، وصار الكلمتان كلمة واحدة، وصارت الحركة كاللازمة لذلك نقول في فعل الاثنين أضربان زيدا،ولا تضربان زيدا نحو قوله تعالى(وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ)([5]) وتقول في الجمع هل تضربُن زيدا يا قوم، فتحذف الواو التي هي ضمير الفاعل لالتقاء الساكنين ، وبقيت الضمة قبلها تدل عليها ، وتقول في المؤنث : هل تضربن يا هند ، والأصل تضربينانّ فحذفت النون التي هي علامة الرفع للبناء وحذفت الياء لالتقاء الساكنين.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٧٦/٢ – أوضح المسالك ١٠٩/٤.
([2]) المحتسب لابن جنى ٣٣٦/٢.
([3]) الآية ٢ من سورة المزمل.
([4]) الآية ٢٩ من سورة الكهف.
([5]) الآية ٨٩ من سورة يونس.

المسألة التاسعة

دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة

ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة، وقال يونس بن حبيب والكوفيون: أنه يجوز([1]) واستدل العكبري([2]) على عدم جواز دخول النونين للبصريين بدليلين أحدهما: أن السماع لا يشهد به، والقياس على الثقيلة متعذر ؛ لأن كلا منهما أصل يفيد غير ما يفيده الآخر، ولابد في الأصل المقيس عليه من اتحاد العلة فيهما وتماثل الحكمين.

والثاني: أنه يلزم من ذلك الجمع بين ساكنين والثاني غير مدغم، وذلك لا يجوز ، ولا يجوز تحريك الثاني لأنه يخرج النون عن حكمها وهو السكون، فلذلك لم تحرك هذه النون لساكن بعدها.

وسيبويه يقول([3]): إذا دخلت النون الثقيلة على ألف الاثنين حذفت نون الاثنين لاجتماع النونات ولم تحذف الألف لسكون النون ؛ لأن الألف تكون قبل الساكن المدغم ولو أذهبتها لم يعلم أنك تريد الاثنين.

اعترض سيبويه على دخول النون الخفيفة بقوله: لم تكن الخفيفة ها هنا لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف فيلتبس بالواحد ويوافقه على ذلك المبرد([4]) وابن جني([5]).

واحتج الكوفيون بأنها نون توكيد فلحقت ما تلحقه الثقيلة واعترضوا على مذهب البصريين من وجهين:

أحدهما: أن الألف فيها مد يشبه الحركة فيجوز وقوع الساكن بعدها، وقرأ نافع في قوله تعالى (قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)([6]) بسكون الياء في (محياي) فجمع بين الساكنين وهما الألف والياء.

([1]) انظر اللباب للعكبرى ٦٨/٢ – الكتاب لسيبويه ١٥٤/٢ – اللمع في العربية لابن جنى - ص ٢٧٢.
([2]) اللباب للعكبري ٦٨/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٥٠/٢.
([3]) الكتاب لسيبويه ١٥٤/٢.
([4]) المقتصب ٢٣/٣.
([5]) اللمع في العربية لابن جني٢٧٢.
([6]) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

والثاني: أن الجمع بين الساكنين ورد في المثل (وازدحمت حلقتا البطان بأقوام وطارت نفوسهم جزعا)([1]) بإثبات الألف في حلقتا مع لام التعريف في البطان.

والرأي الصواب في هذه المسألة هو رأى البصريين؛ لأن حجة الكوفيين ويونس بن حبيب اعترض عليها سيبويه عندما قال:(أما يونس بن حبيب وأناس من النحويين يرى إثباتهما في فعل الاثنين وجماعة النسوة فيقول : اضرباني زيدا، وللنساء أضربنانْ زيدا، فيجمع بين ساكن ولا يوجد مثل هذا في كلام العرب إلا أن يكون الساكن الثاني مدغماً والأول حرف لين([2]).

أما العكبري([3]) والأنباري([4]) والمبرد([5]) اعترضا على أدلة الكوفيين من وجوه منها، أن النون الخفيفة ليست مخففة من الثقيلة بل كل واحد منها أصل ؛ لأن الخفيفة تتغير في الوقف ويوقف عليها بالألف نحو قوله تعالى (لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)([6]) وقوله تعالى (لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ)([7]) وأجمع القراء على أن الوقف في هذين الموضعين بالألف لا غير.

أما ما استدلوا به في أنه قد جاء في غير المدغم في قوله (قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ)([8]) أنه نوى الوقف فحذف الفتح، وإلا فلا وجه لهذه القراءة في حال الوصل، إلا أن يجرى الوصل مجرى الوقف. وذلك إنما يجوز في حال الضرورة. وأما المثل فهو عندهم من الشاذ النادر الذي لا يقاس عليه ولا يعتد به لقلته.

([1]) المثل يضرب في تناهى الشر إلى الغاية - المستقصى ٣٠٦/١ – نقلاً عن اللباب ٦٨/٢.
([2]) الكتاب لسيبويه ١٥٧/٣ – المقتضب ٢٣/٣.
([3]) انظر اللباب للعكبري ٦٨/٢ – انظر أوضح المسالك ٩٤/٤.
([4]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٦٨/٢ -٦٦٩
([5]) انظر المقتضب ٢٤/٣.
([6]) الآية ١٥ من سورة العلق
([7]) الآية ٣٢ من سورة يوسف.
([8]) الآية ١٦٢ من سورة الأنعام.

المسألة العاشرة

الجازم لفعل الشرط وجوابه

اختلف النحاة ([1]) في العامل في الشرط والجزاء، فالكوفيون إلى أن الشرط مجزوم بالأداة والجواب مجزوم بالجوار، والبصريون أكثرهم إلى أن العامل فيها حرف الشرط ، والمبرد إلى أن الجازم للشرط (إن) وإن هو فعل الشرط جميعا عملا في الجزاء، والمازني إلى أنه مبني على الوقف.

وحجة الكوفيين لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط، نحو قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ)([2])، بالخفض على الجوار في (المشركين) وقوله تعالى: (وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ)([3])، على الجوار، وكان ينبغي أن يكون منصوباً؛ لأنه معطوف على قوله (فاغسلوا وجوهكم وأيديكم).

أما دليل البصريين([4]) هو حرف الشرط، لأن حرف الشرط يقتضي جواب الشرط كما يقتضي فعل الشرط، وكما وجب أن يعمل في فعل الشرط، فكذلك يجب أن يعمل في جواب الشرط.

ورأي المازني في أنه مبني على الوقف لأن الفعل المضارع إنما أعرب بوقوعه موقع الاسم، وجواب الشرط لا يقع موقع الاسم، لأنه ليس من موضعه، فوجب أن يكون مبنياً على أصله، فكذلك فعل الشرط.

وذكر الأخفش([5]) أن الشرط مجزوم بالأدلة، والجزاء مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين، والشرط طالب الجزاء.

ويرى المبرد([6]) أن الجازم للشرط (إن وأن) وفعل الشرط جميعاً عملاً في الجزاء، فهو عنده كالمبتدأ والخبر، لذلك (إن) هي العاملة فيما بعدها من فعل الشرط وفعل الشرط وحرف الشرط جميعاً عملا في الجزاء لأن الجزاء يفتقر إلى

([1]) انظر اللباب للعكبري ٥١/٢ –شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧، شرح الكافي لابن الحاجب ٩٦/٤، الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٠٢/٢

([2]) الآية ١ من سورة البينة.

([3]) الآية ٦ من سورة المائدة.

([4]) انظر اللباب للعكبري ٥١/٢، شرح الرضي الكافية ٩٦/٤، أسرار العربية ٢٩٥

([5]) شرح الكافية ٩٧/٤

([6]) شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧

تقديمها افتقاراً واحداً وهما المقتضيان لوجود الجواب ليس نسبة العمل لأحدهما بأولى من نسبته للآخر.

وقول المبرد وإن كان عليه جماعة من النحاة إلا أنه يصفه ابن يعيش بالضعف؛ لأن عاملة في الشرط بعامل هنا لأنه فعل والجزاء فعل وليس عمل أحدهما في الآخر بأولى من العكس، وإذا ثبت أنه لا أثر له في العمل فإضافة ما لا أثر له إلى ما له أثر لا أثر له. ويمكن أن يقال: إن الشيء قد يؤثر بانفراده أثراً تضاف إلى غيره وركب معه حصل له بالتركيب حكم لم يكن لم يكن له قبل الذي عليه الأكثرون أن إن هي العاملة([1]).

والرأي الصواب في هذه المسألة ما كان عليه البصريون ؛ لأن ما استشهد به الكوفيون مردود ؛ لأن في قوله تعالى: (لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنفَكِّينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ)([2]) ؛ لأن المشركين ليس معطوفاً على (الذين كفروا) وإنما هو معطوف على قوله (من أهل الكتاب) فدخله الجر ؛ لأنه معطوف على مجرور، لا على الجوار.

أما الآية الثانية في قوله: (...بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُم...)([3]) مردود عند الفراء لأنها قرأ بها مقدم ومؤخر لا عطف (أرجلكم) على وجوهكم، وفيه تقديم (امسحوا برؤوسكم) وتأخير (أرجلكم). ووافق الفراء([4]) مكي([5]) في كتابه.

وابن خالويه يقول: لا وجه لمن أدعى أن الأرجل مخفوضة بالجوار لأن ذلك مستخدم في نظم الشعر للاضطرار في الأمثال. والقرآن لا يحمل على الضرورة وألفاظ الأمثال.

وابن جني([6]) يعد ما جاء في (أرجلكم) بالجر في باب حذف المضاف. فقال: مما جاء خلاف الإجماع الواقع فيه منذ بدء هذا العلم وإلى آخر هذا الوقت، وما رأيته أنا في قولهم: هذا جحر ضب خرب، فهذا يتناوله آخر عن أول، وتال عن

([1]) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٤٢/٧

([2]) الآية ١ من سورة البينة

([3]) الآية ٦ من سورة المائدة.

([4]) معاني القرآن للفراء ٣٠٢/١

([5]) انظر الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها لمؤلفه محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق محمد محي الدين، مؤسسة الرسالة، ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م، ٢٥٦/١

([6]) المحتسب لابن جني في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني، تحقيق علي ناصف ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي، ١٧٩/١

ماض، على أنه غلط من العرب، لا يختلفون فيه، ولا يتوقفون عنده، وإنه من الشاذ الذي لا يحمل عليه ولا يجوز رد غيره إليه.

وعند ابن الأنباري([1]) من الشاذ، ويقتصر فيه على السماع لقلته، ولا يقاس عليه لأنه ليس كل ما حُكي عنهم يقاس عليه.

وأما من قال إنه مبني على الوقف لأنه لم يقع موقع الاسم، اعترض عليه الأنباري وحكم عليه بالفساد، لأن الفعل إذا ثبت له المشابهة بالاسم في موضع استحق الإعراب بتلك المشابهة، والصحيح أن يكون العامل هو حرف الشرط بتوسط فعل الشرط لأنه عامل معه، فحذف الشرط يعمل عند وجود فعل الشرط لا به.

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٦١٥/٢

الفصل الثاني : اشتقاق الفعل

المســـألة الأولـــــى : المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل للمصدر

المســـألة الثانيـــــة : القول في أولى العاملين بالعمل

المســـألة الثالثـــــة : تقديم خبر مازال وأخواتها

المســـألة الرابعـــــة : تقديم خبر ليس عليها

المســـألة الخامســـة : العامل في الصفة

المسألة الأولى

المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل للمصدر

اختلف النحويون في كون المصدر أصلاً للفعل أم الفعل أصلا للمصدر، فالكوفيون يرون أن المصدر مشتق من الفعل، والبصريون يرون أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه([1]).

واحتج الكوفيون([2]) بأن المصدر يعتل باعتلال الأفعال وتصح بصحتها، ألا ترى أنك تقول: قم قياماً، فيعتل المصدر اعتلال ألفه باعتلال عين الفعل لقلبها ألفاً. وأن المصدر فرع على الفعل لأن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ولا شك أن رتبة المؤكد قبل رتبة المؤكِّد.

واحتج البصريون([3]) من أوجه: منها أنه سمى مصدراً والمصدر هو الموضع الذي تصدر عنه الإبل، فلما سمي مصدراً دل على أنه قد صدر عنه الفعل. وإن المصدر يدل على الحدث ، فقط والفعل يدل على الحدث والزمان، وما يدل على معنى واحد كالمفرد، وما يدل على معنيين كالمركب، والمفرد قبل المركب. وإن المصادر تختلف كما تختلف سائر أسماء الأجناس، ألا تراك تقول: ضربت ضربا، وذهبت ذهابا، وقعدت قعوداً، وكذبت كذابا، ولم تأت على منهاج واحد، ولو كانت مشتقة من الأفعال لجرت على سنن واحدة في القياس ولم تختلف كما لم تختلف في أسماء الفاعلين والمفعولين.

ألا ترى أن اسم الفاعل يأتي من الثلاثي على زنة فاعل ، ومن الرباعي على زنة مفعل نحو أخرج مخرج ، وأكرم مكرم، ولما اختلفت المصادر كاختلاف أسماء الأجناس نحو رجل وفرس وغلام ولم تكن على منهاج واحد كأسماء الفاعلين أو المفعولين دل على أنها أصل([4]).

وإن الفعل يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أن المطلق أصل للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل. وأن المصدر اسم وهو يستغني

([1]) تنظر اللباب للعكبري١/٢٦٠ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١/٢٣٥
([2]) شرح المفصل لابن يعيش ١/١١٠ – همع الهوامع، ١/١٨٦
([3]) انظر اللباب للعكبري ١/٢٦٠ – أسرار العربية ١٦٢
([4]) شرح المفصل لابن يعيش، ١/١١٠

عن الفعل، والفعل لا بد له من الاسم، وما يكون مفتقراً إلى غيره، ولا يقوم بنفسه أولى بأن يكون فرعاً مما لا يكون مفتقراً إلى غيره.

وذهب بعض البصريين([1]) إلى أن المصدر أصل الفعل والفعل أصل الوصف، ولكنه رد بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه وتعين اشتقاقه من المصدر.

والرأي الصواب في هذه المسألة رأي البصريين ؛ لأنه لا حجة للكوفيين بما استدلوا به، لأن قولهم: يعتل باعتلال الفعل ويصح بصحته فلا يدل على أن المصدر فرع لأنه لا يجوز أن يعتل الفرع باعتلال الأصل لما بينهما من الملابسة طلباً للتشاكل، ولا يدل على أنه أصل لأن بعض الأفعال قد تعتل باعتلال الآخر ولا يدل ذلك على أن بعضها أصل لبعض([2]). وقولهم: إن الفعل يعمل في المصدر هذا لا يدل على أنه أصل له، لأن الحروف تعمل في الأسماء والأفعال، ولا شك أن الحروف ليست أصلاً للأسماء ولا للأفعال، فكذلك ها هنا. أما عن قولهم: إن المصدر يذكر تأكيداً للفعل، ورتبة المؤكد قبل رتبة المؤكد، هذا لا يدل على الأصالة والفرعية، لأنك إذا قلت جاء زيدُ زيدُ، ورأيت زيداً زيداً، ومررت بزيدٍ زيدٍ، فإن زيداً الثاني يكون توكيداً للأول في هذه المواضع كلها، وليس مشتقاً من الأول ولا فرعاً عليه، فكذلك ها هنا([3])... وعلى هذا جمهور النحاة... وأبو حيان يرى أن هذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة.

([1]) همع الهوامع ١٨٦/١

([2]) أسرار العربية ١٦٣

([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٤٠/١

المسألة الثانية

القول في أولى العاملين بالعمل

ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين، وإلى أن إعمال الفعل الأول أولى، وذهب البصريون إلى أن إعمال الثاني أولى. مع أنهم اتفقوا على أن كلا الأمرين جائز([1])، وحجة الكوفيين النقل والقياس.

أما النقل فقد جاء ذلك عنهم كثيراً كقول امرئ القيس([2]):

فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليلُ من المال

فأعمل الفعل الأول، ولو أعمل الثاني لنصب "قليلا"، وذلك لم يروه. أما القياس فهو أن الفعل الأول سابق الفعل الثاني، وهو صالح للعمل كالفعل الثاني، إلا أنه لما كان مبدوءاً به كان إعماله أولى، لقوة الابتداء والعناية به، ولهذا لا يجوز إلغاء "ظننت" إذا وقعت مبدأه، نحو "ظننت زيداً قائماً"، بخلاف ما إذا وقعت متوسطة أو متأخرة، نحو "زيد ظننت قائم" و"زيد قائم ظننت".

كما يقولون: إنك إذا أعملت الثاني أدى إلى الإضمار قبل الذكر، والإضمار قبل الذكر لا يجوز في كلامهم.

وحجة البصريين أيضاً النقل والقياس([3]). أما النقل فقد جاء كثيراً، قال تعالى: (....قَال ءَاتُونِيٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرٗا)([4])، فأعمل الثاني وهو أفرغ ولو أعمل الأول لقال: أفرغه عليه. وقال تعالى: (فَأَمَّا مَنۡ أُوتِيَ كِتَٰبَهُۥ بِيَمِينِهِۦ فَيَقُولُ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ)([5])، فأعمل الثاني اقرؤوا، ولو أعمل الأول لقال: اقرؤوه.

وجاء في قول الفرزدق([6]):

ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم

([1]) اللباب للعكبري ١٥٣/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣/١

([2]) البيت شرح المفصل لابن يعيش ٧٩/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٤/١

([3]) اللباب للعكبري ١٥٣/١

([4]) الآية ٩٦ من سورة الكهف.

([5]) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

([6]) اللباب للعكبري ١٥٣/١ – المقتضب ٧٥/٤

فلو أعمل الأول لقال: "سببت وسبوني وسبني بني عبد شمس" بنصب بني وإظهار الضمير في سبني.

أما القياس فهو أن الفعل الثاني أقرب إلى المعمول، وأنه يلزم على إعمال الأول منها الفصل بين العامل وهو المتقدم ومعموله وهو الاسم الظاهر بأجنبي من العامل وهو ذلك العامل الثاني مع أن الفصل بين العامل والمعمول مفتقر.

وأنه يلزم على إعمال العامل الأول في لفظ المعمول أن تعطف على الجملة الأولى ، وهي جملة العامل الأول مع معموله قبل تمامها، والعطف قبل تمام المعطوف عليه خلاف الأصل([1]).

أجد اعتراض صاحب كتاب الإنصاف([2]) على رأي الكوفيين وابن هشام([3]) وابن يعيش، وكما اعترض العكبري على رأي الكوفيين، ولم يأت بحجتهم في كتابه بل استدل للبصريين فقط.

والأرجح عندي إعمال الثاني لوجود أعظم الأدلة في كتاب الله تعالى. أما علة الكوفيين لا تكاد توجد إلا في الشعر مع قلتها.

([1]) شرح ابن عقيل ١٦٠/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٧/١ - المقتضب ٧٥/٤

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٢/١

([3]) شرح المفصل لابن يعيش٧٩/١

المسألة الثالثة

تقديم خبر مازال وأخواتها

اختلف النحاة في تقديم خبر مازال وأخواتها عليها، فمنعه البصريون والفراء وأجازه الكوفيون([1]).

وحجة البصريين([2]) لا يجوز تقديم خبر "مازال" عليها ؛ لأن "ما" ألأم حروف النفي، والنفي له صدر الكلام، إذ كان يحدث فيما بعده معنى لا يفهم بالتقديم، فيشبه حروف الجزاء والاستفهام والنداء.

فأما "لا يزال" و"لن يزال"، "لم يزال" فيجوز تقديم الخبر عليها، لأنها فروع على (ما)، إذ كانت ترد إليها وتستعمل في مواضع لا يصح فيها (ما). ولهذا عملت في الأفعال للزومها إياها، فمعمول فعلها يتقدم عليها كما يتقدم على نفس الفعل المعرى عن حروف النفي بخلاف (ما).

أما حجة الكوفيين أن (ما) للنفي، و(زال) فيها معنى النفي، والنفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فإذا صار إيجاباً صار قولك: مازال زيد قائماً، بمنزلة زيد قائماً. وكما يجوز أن تقول: قائماً كان زيد، فكذلك يجوز أن تقول: قائماً مازال زيد([3]).

وابن مالك يقول: أصل هذا الخلاف مبني على خلاف آخر، وهو: هل تستوجب (ما) النافية أن تكون في صدر الكلام؟ ذهب جمهور البصريين إلى أنها لا تستوجب التصدير. وعلى هذا أجازوا أن يتقدم الخبر الناسخ المنفي بها عليها مطلقاً ، ووافقهم ابن كيسان ، والنحاس على جواز تقديم خبر الناسخ عليها إذا كان من النواسخ التي يشترط فيها النفي، لأن نفيها حينئذ إيجاب فكأنه لم يكن، بخلاف النوع الثاني([4]).

واعترض العكبري([5]) على حجة الكوفيين ووصفها بالضعف، لأن لفظ النفي باق، والاعتبار به لا بالمعنى، ألا ترى أن قولك: لا تفعل يسمى (نهياً)، ولو جعلت مكانه (اترك الفعل) كان المعنى واحداً ويسمى الثاني أمراً. ووافقه أبو البركات([6]) على ذلك، والصحيح عندي ما كان عليه البصريون.

([1]) اللباب للعكبري ١٦٧/١
([2]) اللباب للعكبري ١٦٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٦/١ – أسرار العربية ١٣٦
([3]) أسرار العربية ١٣٧ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٥/١
([4]) شرح بن عقيل ٢٧٦/١
([5]) اللباب للعكبري ١٦٧/١
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥٩/١

المسألة الرابعة

تقديم خبر ليس عليها

فأما "ليس" فاتفقوا على جواز تقديم خبرها على اسمها، وأما تقديمه عليها محلاً يجوز عند الكوفيين ، والمبرد ، والزجاج ، السراج وأكثر المتأخرين، ويجوز عند البصريين ومنهم الفراء ويتبعهم ابن برهان ، والزمخشري ، والشلوبين وابن عصفور([1]).

البصريون احتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم خبرها عليها قوله تعالى: (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم)([2]) أنه قدم معمول خبر ليس على ليس، فإن قوله (يوم يأتيهم) يتعلق بمصروف، وقد قدمه على ليس، ولو لم يجز تقديم خبر ليس على ليس وإلا لما جاز تقديم معمول خبرها عليها، لأن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. ألا ترى أنه لم يجز أن تقول "زيداً أكرمت"، إلا بعد أن جاز "أكرمت زيداً"، فلو لم يجز تقديم مصروف الذي هو خبر ليس على ليس، وإلا لما جاز تقديم معموله عليها، والذي يدل على ذلك أن الأصل في العمل للأفعال، وهي فعل، بدليل إلحاق الضمائر وتاء التأنيث الساكنة بها، وهي تعمل في الأسماء المعرفة والنكرة الظاهرة والمضمرة كالأفعال المتصرفة، فوجب أن يجوز تقديم معمولها عليها([3]).

واحتج الكوفيون على أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، وذلك لأن "ليس" فعل غير متصرف؛ فلا يجري مجرى الفعل المتصرف، كما أجريت "كان" مجراه لأنها متصرفة، ألا ترى أنك تقول: كان يكون فهو كان وكن، كما تقول: ضرب يضرب فهو ضارب ومضروب واضرب، ولا يكون ذلك في ليس، وإذا كان كذلك فوجب أن لا يجرى ما كان فعلاً متصرفاً، فوجب أن لا يجوز تقديم خبره عليه، كما كان ذلك في الفعل المتصرف، لأن الفعل إنما يتصرف عمله إذا كان متصرفاً في نفسه. فأما إذا كان غير متصرف في نفسه فينبغي أن لا يتصرف عمله؛ فلهذا قلنا: (لا يجوز تقديم خبره عليه، والذي يدل على هذا أن "ليس" في معنى (ما) لأن ليس

([1]) اللباب للعكبري ١٦٨/١ – شرح بن عقيل ٢٧٨/١ الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٠/١

([2]) الآية ٨ من سورة هود

([3]) اللباب للعكبري ١٦٨/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٦٢/١

تنفي الحال كما أن (ما) تنفي الحال، وكما أن (ما) لا تتصرف ولا يتقدم معمولها عليها، فكذلك ليس. والصحيح عندي ما ذهب إليه الكوفيون أنه لا يجوز تقديم خبر ليس عليها، بدليل ما ذكره أبو البركات([1]) والعكبري([2])، حيث اعترضا على حجة البصريين في قوله تعالى: (ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم)([3])... على أن "يوم" متعلق بمصروف ولا أنه منصوب، إنما هو مرفوع بالابتداء، وإنما يبني على الفتح لإضافته على الفعل كما قرأ نافع قوله تعالى: (هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم)، فإن يوم في موضع رفع، وبني على الفتح لإضافته إلى الفعل، فلذلك ها هنا. وإن سلمنا أنه منصوب إلا أنه منصوب بفعل مقدر دل عليه (ليس مصروفاً عنهم) وتقديره: يلازمهم يوم يأتيهم العذاب؛ لقوله تعالى: (لَئِنْ أَخَّرْنَا عَنْهُمُ الْعَذَابَ إِلَى أُمَّةٍ مَّعْدُودَةٍ لَّيَقُولُنَّ مَا يَحْبِسُهُ)([4])، كما اعترض على قولهم: إنه كما جاز تقديم خبرها على اسمها جاز تقديم خبرها عليها ووصفه بالفساد بحجة أن تقديم خبرها على اسمها لا يخرجه عن كونه متأخراً عنها، وتقديم خبرها عليها يوجب كونه متقدماً عليها، وليس من الضرورة أن يعمل الفعل فيما بعده ويجب أن يعمل فيما قبله([5]).

([1]) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٩٣/١ – أسرار العربية ١٣٧
([2]) اللباب للعكبري ١٦٨/١
([3]) الآية ٨ من سورة هود.
([4]) الآية ٨ من سورة هود.
([5]) انظر هامش شرح ابن عقيل ٢٧٨/١ – أسرار العربية ١٣٧

المسألة الخامسة

العامل في الصفة

المراد بالصفة: ما دل على معنى وذات، وهذا يشمل اسم الفاعل واسم المفعول وأفعل التفضيل، والصفة المشبهة([1]) والصفات المشبهات بأسماء الفاعلين: هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام، وتجمع بالواو والنون كاسم الفاعل وأفعل التفضيل، كما تجمع الضمير في الفعل، فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرت ، أو بعضها شبهوها بأسماء الفاعلين، وذلك نحو حسن وشديد وما أشبه، وتقول: مررت برجل حسن أبوه شديد أبوه، لأنك تقول: حسن وجهه وشديد وشديدة، فيذكر ويؤنث، وتقول الحسن والشديد، فتدخل الألف واللام، وتقول حسنون كما تقول ضارب، ضاربة وضاربون وضاربان والضاربة([2]).

وابن مالك يذكر([3]) أن الصفة المشبهة أشبهت اسم الفاعل من وجهين؛ الأول أن كلا منهما يدل على الحدث ومن قام به، والثاني أن كلا منهما يقبل التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع، ولما كانت الصفة المشبهة لا تدل على الحدث الذي يدل عليه اسم الفاعل خالفته نوع مخالفة في أحد الوجهين، فلذلك انحطت عنه في العمل؛ ولهذا لما خالف أفعل التفضيل اسم الفاعل في الوجهين جميعاً، لم يعمل النصب أصلاً.

واختلف في العامل في الصفة، فمذهب سيبويه([4]) العامل في الصفة هو العامل في الموصوف، فإذا قلت: جاءني زيد الظريف، كان العامل فيه "جاءني" وإذا قلت: رأيت زيداً الظريف، كان العامل فيه "رأيت" وإذا قلت: مررت بزيد الظريف، كان العامل فيه "الباء"... لأن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد من حيث كان البيان والإيضاح إنما يحصل من مجموعهما كان الخيار أن لا يحذف واحد منهما، لأن حذف أحدهما نقص للغرض وتراجع، والقياس يأبى حذفه ؛ لأنه ربما وقع

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٠٦/١ أسرار العربية ٢٦١ شرح التصريح على التوضيح الإمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية ابن مالك عيسى البابي الحلبي ٨٠/٢

([2]) انظر الأصول في النحو ١٣٠/١

([3]) شرح ابن عقيل ١٤٠/٢ شرح المفصل لابن يعيش٥٩/٣

([4]) أسرار العربية ٢٦١

بحذفه لبس نحو "مررت بالطويل" لم يعلم من ظاهر اللفظ أن الممرور به إنسان أو رمح أو ثوب. إلا أنهم حذفوه إذا ظهر أمره للدلالة عليه نحو قوله تعالى: (عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِين)([1]) والمراد هنا عين([2]).

أما أبو الحسن الأخفش([3]) إلى أن العامل فيها معنوي، وهو كونها تابعة، وهذا إن أراد أنها تابعة للموصوف في الحقيقة، فذلك لا يقتضي العمل، وإن أراد أنها تابعة له في الإعراب فليس ذلك بياناً للعامل وهو مذهب الجميع وإنما الخلاف في العامل في هذا التابع. والرأي في هذه المسألة هو ما عليه الأكثرون وهو مذهب سيبويه وهو أن العامل في الصفة هو العامل في الموصوف .

([1]) الآية ٤٨ من سورة الصافات
([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٥٩/٣
([3]) انظر اللباب للعكبري ٤٠٦/١ – أسرار العربية ٢٦١

الفصل الثالث : الماضي والأمر

المســـألة الأولـــــى : مجئ الماضي حالاً مجرداً من قد

المســـألة الثانيـــــة : فعل الحال

المســـألة الثالثـــــة : نعم وبئس

المســـألة الرابعـــــة : (أفعل) في التعجب اسم أم فعل

المســـألة الخامســـة : جواز التعجب من الألوان

المســـألة السادســـة : موضع الفعل بعد عسى إذا وقع بعد الاسم

المســـألة السابعـــــة : بناء فعل الأمر

المسألة الأولى

مجيء الماضي حالاً مجرداً من قد

الفعل الماضي لا يكون حالاً إلا بـ(قد)، مظهرة أو مضمرة قولك: جاء زيد راكباً ؛ لأن الحال إما مقارنة أو منتظرة، والماضي منقطع عن زمن العامل، وليس بهيئة في ذلك الزمان، و(قد) تقربه من الحال([1]).

وقال الكوفيون([2]): يجوز ذلك، وحجتهم النقل والقياس. والنقل قوله تعالى: (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)([3]). فحصرت فعل ماضي، وهو في موضع الحال، وتقديره حصرت صدورهم والدليل قراءة من قرأ (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ).

أما القياس : كل ما جاز أن يكون صفة للكلمة ، نحو مررت برجل قاعد، جاز أن يكون حالاً للمعرفة نحو مررت بالرجل قاعداً والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة (مررت برجل قعد)، فينبغي أن يكون حالاً للمعرفة "مررت بالرجل قعد".

والبصريون: لا يجوز عندهم لوجهين أحدها: أن الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي أن لا يقوم مقامه والثاني أنه يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن أو الساعة" نحو مررت بزيد يضرب ونظرت إلى عمر يكتب، لأنه يحسن أن يقدر به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي ألا يكون حالاً ولهذا لم يجز.

واعترض العكبري([4]) على رأي الكوفيين بقوله: إن الفرق بينها أن الحال والاستقبال متقاربان لأن المنتظر يصير إلى الحال، ولذلك احتملها الفعل المضارع والماضي منقطع بالكلية. أما قوله تعالى: (أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ) فقيل: التقدير قوماً حصرت، فالفعل صفة لا حال. وقيل دعاء مستأنف، وقيل لفظه ماض

([1]) اللباب للعكبري ٢٩٣/١ – همع الهوامع، ٢٤٤/١
([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٢/١
([3]) سورة النساء، الآية ٩٠
([4]) اللباب للعكبري ٢٩٣/١

والمعنى على المضارعة، أي جاؤوكم تحصر صدورهم لأن الحصر كان موجوداً وقت مجيئهم، فحقه أن يعبر عنه بفعل الحال، وقيل: التقدير: قد حصرت([1]).

ووافق العكبري في ذلك صاحب الإنصاف([2]) وصاحب الدر المصون([3]) وقال معترضاً على استشهادهم بالآية بسبعة أوجه:

- إنه لا محل لهذه الجهة، بل جيء بها للدعاء عليهم، كأنه قال: ضيق الله صدورهم، منقول عن المبرد.
- وحصرت حال من فاعل (جاؤوكم) وإذا وقعت الحال فعلاً ماضيا ففيها خلاف.
- حصرت صفة لحال محذوف تقديره (جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم).
- أن يكون في محل جر صفة لقوم بعد صفة، وجاؤوكم معترض.
- وأن يكون بدلاً من جاؤوكم بدل اشتمال لأن المجيء مشتمل على الحصر وغيره([4]).
- خبر بعد خبر وهذه عبارة الزجاج يعني أنها جملة مستأنفة وأخبر بها عن ضيق صدور هؤلاء عن القتال بعد الإخبار عنهم بما تقدم.
- أنه جواب شرط مقدر تقديره: إن جاؤوكم حصرت، وهو رأي الجرجاني – وفيه ضعف لعدم الدلالة على ذلك.

والصحيح عندي في هذه المسألة ما جاء به البصريون من أدلة، ولأن الآية تحتمل التأويل.

([1]) اللباب للعكبري ٢٩٣/١

([2]) الإنصاف في مسائل الخلاف، ٢٥٢/١

([3]) الدر المصون في علوم المكنون، تأليف شهاب الدين أبي العباس بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، تحقيق محمد عوض – عادل أحمد – وجاد مخلوق ود. زكريا عبد الحميد، قدمه د. أحمد محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م

([4]) البحر المحيط، ٣١٧/٣

المسألة الثانية

فعل الحال

الحال اسم يذكر في الكلام يبين هيئة أحد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث، نحو "جاء زيد باسماً" حيث ترى باسماً مبيناً هيئة زيد أثناء مجيئه.

أقسام الأفعال ثلاثة: ماض وحاضر ومستقبل، وأنكر قوم فعل الحال([1]). وحجة الأولين أن الفعل اشتق من المصدر ليدل على الزمان، فينبغي أن ينقسم بحسب انقسامه، ولا أحد ينكر زمن الحال وهو الآن فلذلك القول الدال عليه، فهو واسطة بين الماضي والمستقبل، ولذلك قال تعالى: (لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّاً)([2]). قالوا أراد الأزمنة الثلاثة. وذكر الإمام الرازي وجوها في الآية السابقة منها أولاً: له ما قدامنا وما خلفنا من الجهات، وما نحن فيه فكل شيء بأمره ومشيئته، ثانياً: وله ما بين أيدينا: ما سلف في أمر الدنيا... وما خلفنا: ما يستقبل من أمر الآخرة، وما بين ذلك: ما بين النفختين وهو أربعون سنة. ثالثاً: ما مضى من أعمارنا وما غير من ذلك، والحال التي نحن فيها. رابعاً: ما قبل وجودنا وما بعد فنائنا. خامساً: الأرض التي بين أيدينا إذا نزلنا والسماء التي وراءنا، وما بين السماء والأرض. وكل التقديرات المقصود أنه المحيط بكل شيء لا تخفى عليه خافية.

وذكر ابن هشام في المغني([3]) أن أقسام الحال بحسب الزمان ثلاثة: مقارنة وهو الغالب نحو قوله تعالى: (وَهَـذَا بَعْلِي شَيْخا)([4]) ومقدر وهي المستقبلة كمررت برجل معه صقر صائد به غداً، أي مقدر في ذلك ومنه قوله تعالى: (تَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُؤُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ لَا تَخَافُونَ فَعَلِمَ مَا لَمْ تَعْلَمُوا فَجَعَلَ مِن دُونِ ذَلِكَ فَتْحاً قَرِيباً)([5]) ومحكية وهي الماضية نحو جاء زيد أمس راكباً.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٣/٢، ١٤ – الأشباه والنظائر ٢١٠/١

([2]) الآية ٦٤ من سورة مريم.

([3]) تفسير الفخر الرازي للإمام محمد الرازي فخر الدين ابن العلامة ضياء الدين عمر – دار الفكر بيروت – ط/٣ – ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م- ٢٣٩/٢١

([4]) الآية ٧٢ من سورة هود.

([5]) الآية ٢٧ من سورة الفتح.

وجاء في الأشباه والنظائر ([1])أنهم يعبرون عن الماضي والآتي كما يعبرون عن الشيء الحاضر قصداً لإحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد حالة الإخبار نحو قوله تعالى: (وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِيمَا كَانُواْ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ)([2]) لأن لام الابتداء للحال، وقوله تعالى: (هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)([3]) إذ ليس المراد تقريب الرجلين من الرسول عليه الصلاة والسلام كما تقول: هذا كتابك فخذه، إنما الإشارة كانت إليها في ذلك الوقت هكذا فحكيت.

ومنه قوله تعالى: (اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ سَحَاباً فَيَبْسُطُهُ فِي السَّمَاء كَيْفَ يَشَاءُ وَيَجْعَلُهُ كِسَفاً فَتَرَى الْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَالِهِ فَإِذَا أَصَابَ بِهِ مَن يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ)([4]). ألا ترى أن الله تعالى قصد فتثير سحابا إحضار تلك الصورة البديعية الدالة على القدرة الباهرة من إثارة السحاب تبدو أولاً قطعا، ثم تنضام متقلبة بين أطوار حتى تصير ركاما.

واحتج الآخرون([5]) على إنكار فعل الحال، بأن ما وجد من أجزاء الفعل صار ماضياً وما لم يوجد فهو مستقبل وليس بينهما واسطة.

ورد العكبري([6]) على ذلك بأن النحويين يريدون الفعل الحال فعلاً ذا أجزاء يتصل بعضها ببعض كالصلاة والأكل ونحوهما، وهذا يعقل فيه الحال قسماً ثالثاً : لأنه يشار إليه وهو متشاغل به لم يقضه، ويفرق بين حاله الآن وحاله قبل الشروع وبعد الفراغ وبهذا يكون الرأي الأقرب للصواب هو الرأي الأول، لما بيّنا من أدلة.

([1]) الأشباه والنظائر ٢١١/١ .
([2]) الآية ١٢٥ من سورة النحل.
([3]) الآية ١٥ من سورة القصص.
([4]) ، الآية ٤٨ من سورة الروم.
([5]) انظر اللباب للعكبري١٤/٢
([6]) المصدر السابق نفسه، ١٤/٢

المسألة الثالثة

نعم وبئس

ذهب الكوفيون إلى أن "نعم، وبئس" اسمان مبتدآن. وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين([1]).

فالكوفيون احتجوا على أنهما اسمان لدخول حرف الخفض عليهما، فإنه جاء عن العرب أنها تقول "ما زيد نعم الرجل" و"نعم السير على بئس العير"، ودخول حروف النداء كقول العرب "يا نعم المولى ويا نعم النصير" وقيل إنه لا يحسن اقتران الزمان بهما كسائر الأفعال، وإنهما غير متصرفين ودخول اللام عليهما إذا وقعتا خير لإن "إن زيداً لنعم الرجل"([2]). والكسائي([3]) يقول: هما اسمان محكيان صارا اسماً واحداً بمنزلة قولك (تأبط شراً) وقولك (شاب قرناها).

ومذهب الفراء([4]) إلى أن الأصل في (نعم الرجل زيد): رجل نعم الرجل زيد، حذف الموصوف وهو رجل أقيمت الصفة وهي جملة نعم الرجل فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف، فنعم الرجل ، فالرجل مبتدأ وزيد خبر هذا المبتدأ ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم؛ لأن كلا منهما ما كان جملة وهو نعم وفاعله اسم واحد.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنهم قالوا "نعما رجلين ونعموا رجالا".

هو بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليها نحو "نعمت المرأة هند، وبئست المرأة دعد".

واعترض أبو البركات على دليل الكوفيين في دخول حرف الجر عليها ليس لهم فيه حجة، لأن الحكاية فيه مقدرة وحرف الجر يدخل مع تقدير الحكاية على مالا شبهة في فعليته

([1]) اللباب للعكبري ١٨٠/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٩٧/١

([2]) أوضح السالك إلى ألفية ابن مالك، تأليف محمد محي الدين، دار الجيل، بيروت، ط٣، ١٩٧٩م، ٢٤٣/٣

([3]) انظر أوضح المسالك ٢٤٣/٣ شرح المفصل لابن يعيش٦٢/٣

([4]) انظر أوضح المسالك ٢٤٣/٣ – شرح ابن عقيل ١٦٠/٢

نحو قول الراجز([1]):

والله ما ليلي بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه

والشاهد دخول الباء على نام الفعل، ولو كان الأمر كما زعموا لوجب أن يحكم لنام بالاسمية لدخول الباء عليه، وإذا لم يجز أن يحكم له بالاسمية لتقدير الحكاية فكذلك ها هنا لا يجوز أن يحكم لنعم وبئس بالاسمية لدخول حرف الجر عليهما لتقدير الحكاية.

وهذا الاعتراض وافقه العكبري([2]) وابن يعيش، واعترض ابن هشام على رأي الكسائي والفراء على أنهما محكيان اسما واحدا بقوله لو صح ما ذهبا إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه ما تشاء من الأخبار فتقول "نعم الرجل قائم، ونعم الرجل مسافر مثلاً، ولكان يصح أن يقع اسما للنواسخ فتقول: كان نعم الرجل قائم كما هو شأن كل مبتدأ، لكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة.

والعكبري([3]) يعترض على قول الكوفيين في دخول النداء في نحو (يا نعم المولى) بأن المنادى محذوف أي يا الله أنت نعم المولى، كما قالوا يا لعنة الله، وقوله تعالى (يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون)([4]).

وفي هذه المسألة أجد العكبري لم يأتي بأدلة الكوفيين في كتابه، بل اعترض على حجتهم.

أما الأقوى عندي في هذه المسألة رأي البصريين لما جاؤوا به من أدلة منطقية مقبولة... والله أعلم.

([1]) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين – الإنصاف في مسائل الخلاف ١١٢/١

([2]) اللباب للعكبري ١٨٠/١

([3]) شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٣

([4]) الآية ٢٦ من سورة يس.

المسألة الرابعة

(أفعل) في التعجب اسم أم فعل

ذهب الكوفيون([1]) إلى أن أفعل في التعجب نحو (ما أحسن زيداً) اسم وذهب البصريون إلى أنه فعل ماض.

حجة الكوفيين على أنه اسم، أنه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلاً لوجب أن يتصرف. وأنه يدخله التصغير ، والتصغير من خصائص الأسماء كقول الشاعر([2]) :

ياما أُميلحَ غِزلانا شدَنَّ لنا * من هاؤليا ئكنُ الضال والسمُر

فأميلح تصغير أملح.

والدليل على أنه اسم أنه تصح عينه نحو (ما أقومه ولا أبيعه) كما تصح العين في الاسم في نحو هذا أقوم منك وأبيع منك، ولو أنه فعل لوجب أن تعل عينه بقلبها ألفا، نحو قام وباع. وأنه لا تلحقه الضمائر ولا تاء التأنيث، وتصبح فيه الواو والياء كقولك ما أخوفني.

أما حجة البصريين([3]) على أنه فعل أنه إذا وُصل بياء الضمير دخلت عليه نون الوقاية نحو (ما أحسنني عندك، وما أظرفني في عينك، وما أعلمني في ظنك) نون الوقاية إنما تدخل على الفعل لا على الاسم. والدليل على أنه فعل انه ينصب المعارف والنكرات، وأفعل إذا كان اسماً لا ينصب إلا النكرات خاصة على التمييز، نحو قولك (زيد أكبر منك سنا، وأكثر منك علماً) ولو قلت زيد أكبر منك السن، أو أكثر منك العلم) لم يجز.

والرأي الراجح عندي ما جاء به ابن مالك([4]) على أنه فعل لا يتصرف ولا خلاف في ذلك، واعترض العكبري([5]) وأبو البركات([6]) وابن هشام([7]) على أدلة الكوفيين، أن عدم التصرف لا يدل على أنه اسم ؛ لأن عسى وليس فعلان لا

([1]) اللباب للعكبرى ١٩٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٨/١ – شرح الكافية ٢٨٣/١.
([2]) البيت إلى كاهل الثقفي- الإنصاف في مسائل الخلاف ١٢٨/١ – أوضح المسالك ٢٢٦/٣.
([3]) اللباب للعكبري ١٩٧/١.
([4]) شرح ابن عقيل ١٥٣/٢.
([5]) اللباب للعكبري ١٩٧/١.
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٣/١-١٤٤.
([7]) أوضح المسالك ٢٢٦/٣.

يتصرفان وأن التصغير أملح من الشاذ، أما خلوه من الضمير ؛ لأنه فيه ضمير(ما) وهي مفردة بكل حال، وكذلك امتناع تاء التأنيث ؛ لأن (ما) مذكر، وأما الواو والياء فلا حجة فيها ؛ لأن من الأفعال ما هو كذلك، كقوله تعالى (اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ أُوْلَئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ)([1]) ولأن هذا الفعل أشبه الاسم، وأشبه لفظه (أفعل منك) فأجري عليه في الفتحة حكمها.

([1]) الآية ١٩ من سورة المجادلة.

المسألة الخامسة

جواز التعجب من الألوان

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل (ما أفعله) في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان، نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه وهذا الشعر ما أسوده. وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان([1]).

وحجة الكوفيين بالنقل والقياس، والنقل في قول الشاعر([2]) :

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم * فأنت أبيضهم سربال طباخ

الشاهد (أبيضهم) حيث أشتق أفعل التفضيل من البياض أما القياس فقالوا: إنما جوزنا ذلك السواد والبياض دون سائر الألوان لأنهما أصلا الألوان، ومنها يتركب سائرها نحو الحمرة و الصفرة وغيرها...

وأما البصريون احتجوا بأن قالوا: الدليل على أنه لا يجوز استعمال (ما أفعله) من البياض والسواد أنا أجمعنا على أنه لا يجوز أن يستعمل مما كان لونا غيرهما من سائر الألوان؛ فكذلك لا يجوز منهما، وإنما قلنا ذلك لأنه يخلو امتناع ذلك: إما أن يكون لأن باب الفعل منهما أن يأتي على أفعل نحو أحمر، وأصفر وأخضر وما أشبه ذلك، أو لأن هذه الأشياء مستقرة في الشخص لا تكاد تزول فجرت مجرى أعضائه، وأي العلتين قدرنا وجدنا المساواة بين البياض والسواد وبين سائر الألوان في علة الامتناع، فينبغي أن لا يجوز فيهما كسائر الألوان([3]) .

والرأي الراجح عندي هو رأي البصريين بدليل اعتراض النحاة على أدلة الكوفيين مما جاء في الشعر فهو شاذ، أما قولهم :(فأنت أبيضهم) أفعل الذي مؤنثه فعلاء، كقولك أبيض بيضاء، ولم يقع الكلام فيه، وإنما وقع الكلام في أفعل الذي يراد به المفاضلة نحو هذا أحسن منه وجها، وهذا أحسن القوم وجها.

([1]) اللباب للعكبرى ٢٠١/١- الإنصاف في مسائل الخلاف ١٤٩/١ – حاشية الصبان ١٩١/٣.

([2]) البيت لم ينسب لأحد في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ١٤٩

([3]) شرح الأشموني ١٧١/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ١٥١/١ – أوضح المسالك ٢٤١/٣.

المسألة السادسة

موضع الفعل بعد عسى إذا وقع بعد الاسم

إذا وقع الفعل الذي دلت عليه (عسى) بعد الاسم كان موضعه نصباً كقولك:(عسى زيد أن يقوم) هذا رأى البصريين. وقال الكوفيون موضعه رفع على أنه بدل مما قبله([1])

والدليل على القول الأول من وجهين:

أحدهما: أن زيدا هنا فاعل (عسى)، ومعناها؛ قارب زيد فيقتضى مفعولا، وهو قولك: أن يقوم.

والثاني: أن (عسى) دلت على معنى في قولك (أن يقوم) كما دلت (كأن) على معنى في الخبر، فوجب أن يكون منصوباً كخبر (كان) ويشهد له قول الشاعر([2])

أكثرت في اللوم ملحا دائماً * لا تلحنى إني عسيت صائما

أما قولهم في المثل([3]):(عسى الغوير أبوسا) إنما كان التقدير: عسى الغوير أن يكون أبوسا، لأن (عسى) إنما خبرهما الفعل مع أن أو الفعل مجرداً، ولكن لما وضع القائل الاسم في موضع الفعل كان حقه النصب، لأن (عسى) فِعل، واسمها فاعلها، وخبرها مفعولها.

ويمكن القول أن الخلاف في هذه المسألة اختلاف إعراب فقول الجمهور أنه مثل كان زيد يقوم.

مذهب سيبويه([4]) والمبرد: أنها فعل متعد بمنزلة قارب معنى وعملا أو قاصر بمنزلة قرب من أن يفعل وحذف الجار توسعاً وأنها تعمل عمل أفعال المقاربة.

فالمرفوع بعدها اسم والمصدر المؤول خبرها، وكذلك الجملة بعدها. والعكبري يرفض حجة الكوفيين بقوله: لا يصح جعله بدلا لثلاثة أوجه **أحدها:** أن البدل لا يلزم ذكره وهذا يلزم ذكره **والثاني:** أنه في معنى المفعول والخبر الذي دلت عليه (عسى) وليس هذا حكم البدل **والثالث:** أنه قد جاء الفعل الذي دلت عليه عسى وإبدال الفعل من الاسم لا يصح. والأصح عندي بعد هذه الأدلة رأى البصريين.

([1]) كتاب اللباب للعكبري ١٩٢/١- المقتضب ٦٨/٣.

([2]) البيت من الرجز – شرح ابن عقيل ٦٢٤/١ شرح المفصل لابن يعيش ١٤/٧.

([3]) كتاب اللباب للعكبري ١٩٢/١ المقتضب ٧٠/٣ – كتاب سيبويه ٥١/١. هذا المثل يضرب للرجل يقال له لعل الشر ماء من قلبك

([4]) المقتضب ٦٨/٣ – شرح الاشمونى ٤٦٠/١ – حاشية الصبان ٢٧٤/١.

المسألة السابعة

بناء فعل الأمر

ذهب البصريون أن فعل الأمر الذي ليس فيه حرف مضارعه مبنى على السكون؛ وقال الكوفيون هو معرب بالجزم([1]).

ودليل البصريين([2]) من وجهين ذكرهما العكبري وصاحب الإنصاف **أحدهما:** أن الأصل في الفعل البناء وإنما أعرب لمشابهته الاسم والمشابهة تتحقق بحرف المضارعة فقط فإذا فقد فقدت فيخرج عن الأصل. **والثاني:** أن ما كان على وزن فعال من أسماء الأفعال- كنزال وتراك مبنى، لأنه ناب عن فعل الأمر فنزال ناب عن انزل وتراك ناب عن اترك، فلو كان معربا لم يبن ما قام مقامه.

أما دليل الكوفيين من وجهين **أحدهما:** أن الأصل في (قم) (لتقم) فحذف تخفيفا نحو قوله تعالى (فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)([3]) وذكر أنها قراءة النبي صلى الله عليه وسلم([4]).

إن فعل النهى معرب مجزوم نحو: لا يقم ولا تذهب فلذلك فعل الأمر نحو قم، واذهبْ ؛ لأن النهى ضد الأمر وهم يحملون الشئ على ضده لما يحملونه على نظيره. هذا الدليل لم يذكره العكبري بل ذكره الأنباري([5])

أما **الوجه الثاني**([6]): عند العكبري والأنبارى: أن حروف العلة تسقط من هذا الفعل، نحو اغز وارم واخش، فتحذف الواو والياء والألف، كما تقول: لم يغز ولم يرم ولم يخش فدل على أنه مجزوم بلام مقدرة، وقد يجوز إعمال حرف الجزم مع الحذف قال الشاعر([7]):

محمد تفدِ نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر تبالا

الشاهد أن تفد التقدير: لتفد نفسك. فحذف اللام وأعملها في الفعل الجزم.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٧/٢.
([2]) انظر اللباب للعكبري ١٧/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٤/٢
([3]) الآية ٥٨ من سورة يونس
([4]) انظر الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل للزمخشرى الخوارزمى ط/١ ١٣٩٧ – ١٩٧٧م ٣٥٣/٢.
([5]) أسرار العربية ٢٨١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٨/٢.
([6]) اللباب للعكبري ١٧/٢ - الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٣٠/٢ – أسرار العربية ٢٨١ – المقتضب ١٣٢/٢ – رصف المباني في شرح حروف المعاني – للإمام أحمد ابن عبد الله – تحقيق أحم محمد الخراط – دمشق – بدون تاريخ - ص ٣٢٩.

الرأي الصحيح عندي في هذه المسألة هو رأى البصريين وذلك لما اعترض عليه العكبري والأنباري عن آراء وأدلة الكوفيين، **الأول** : منها أن (قم) (ذهب) أصل في نفسه وليس الأصل فيه ما ذكروه ، فإنه لو كان الأمر كما زعموا من الحذف للتخفيف، لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله دون ما لا يكثر استعماله. ويصف الأنبارى رأى الكوفيين بالفساد.

والثاني: يقدر أن الأصل ما ذكروا ولكن بهذا الحذف زال شبه الفعل بالاسم فعاد إلى البناء.

والثالث: أن الجزم يحتاج إلى جازم وتقدير الجازم ممتنع لوجهين أحدهما: أنه لا يصح ظهوره مع هذه الصيغة فلا تقول: لا ذهب المقدرة كالمنطوق به.

والرابع : أن الجزم أضعف من الجار والجار لا يبقى عمله بعد حذفه فالجازم أولى.

أما الاستشهاد بالبيت أنكره المبرد، بأنه لم تحذف الياء للجزم بلام مقدرة، وإنما حذفت الياء للضرورة.

البـــاب الثالث : الحروف والأدوات

الفصـــــل الأول : الحروف المفردة

الفصـــل الثاني : الأدوات

الفصل الأول : الحروف المفردة

المســـألة الأولـــــى : تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضم

المســـألة الثانيـــــة : الألف واللام بمعنى الذي

المســـألة الثالثـــــة : زيادة الألف وضمة التصغير

المســـألة الرابعـــــة : اللام

المســـألة الخامســـــة : لام التعريف

المســـألة السادســـــة : لام المبتدأ

المســـألة السابعـــــة : إعمال لام التعليل

المســـألة الثامنـــــة : جواز دخول اللام في خبر لكن

المســـألة التاسعـــــة : دلالة الواو علي الترتيب

المســـألة العاشـــــرة : زيادة الواو

المسألة الأولى

تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضم

اعلم أن الهمزة([1]) حرف يتباعد مخرجه عن مخارج الحروف ولا يشـــرك في مخرجه شئ، ولا يدانيه إلا الهاء والألف، فالألف لا تكون أصلا وأنها لا تكون إلا بدلا أو زائدة وإنما هي هواء في الحلق يسميها النحويون الحرف الهاوي.

ولما كانت الهمزة نبرة تخرج من أقصى الحلق يشبه صوتها التهوع ومـــن هنا شق النطق بها ولهذا جوزت العرب فـــي الهمـــزة ضـــروباً مـــن التخفيـــف. والتخفيف هو أن تصير الهمزة فيه بين بين([2]).

فإن انضمت وقبلها ضمة أو فتحة جعلت بين الهمزة والواو نحو قام غلامك أختك، ورأيت غلام أختك، ومنه: ليستهزئون وليستهزئون. وإن وقعت مكســـورة بعد ضم نحو سئل، ومن عند ابلك جعلت بين بين أيضـــاً وهـــذا مـــذهب الخليـــل وسيبويه وقال الأخفش لا يجوز تخفيفها في الموضعين ؛ لأن وقوع الواو الســـاكنة بعد كسرة والياء الساكنة بعد ضم متعذر، فهو كتحقيـــق المفتوحـــة بعـــد الضـــمة والكسرة وذلك محال. ووقوع الواو بعد الكسرة والياء بعد الضمة ممكـــن ولكنـــه شاق([3]) .

والحاصل أن الهمزة المتحركة المتحرك ما قبلها إما أن تتفق حركتها فيقـــع منها ثلاثة أضرب وإما أن تختلفا فيقع منها ستة أضرب.

ومن هنا أن كل همزة مفتوحة كانت قبلها فتحة فإنك تجعلها إذا أردت تخفيفها بين الهمزة والألف الساكنة وتكون بزنتها مخففة غير أنك تضـــعف الصـــوت ولا تتمه وتخفى لأنك تقربها من هذه الألف وذلك قولك سال في لغة أهل الحجاز إذا لم تحقق كما يحقق منه تميم([4]) .

وإن كانت الهمزة منكسرة وقبلها فتحة صارت الهمزة والياء الســـاكنة كمـــا كانت المفتوحة بين الهمزة والألف الساكنة، ألا ترى أنك لا تتم الصوت هـــا هنـــا

([1]) كتاب سيبويه ١٦٣/٢ – كتاب المقتضب ١٥٥/١ – سر الصناعة ٦٩/١.
([2]) انظر اللباب للعكبري ٤٤٣/٢- شرح الشافيه لابن الحاجب- تحقيق محمد النور الحسن، محمد الزفزاف – محمد محى الدين بيروت ١٤٠٢هـ- ١٩٨٢م ٤٥/٣.
([3]) اللباب للعكبرى ٤٤٣/٢.
([4]) الكتاب لسيبويه ١٦٣/٢.

وتضعفه لأنك تقربها من الساكن فإن كانت قبلها فتحة وهي مضمومة نحوت بها نحو الواو، لأن الضمة من الواو في محل الفتحة من الألف نحو لؤم ولوم، والوزن واحد([1]).

وإن كانت مكسورة وقبلها مفتوح نحوت بها نحو الياء وذلك نحو بئس الرجل.

وإن كانت مضمومة وقبلها فتح أو كسر، فهي ينحى بها نحو الواو، وكذلك المكسورة ينحى بها نحو الياء مع كل حركة تقع قبلها.

فأما المفتوحة([2]) فإنه إن كانت كسرة جعلت ياء خالصة، لأنه لا يجوز أن ينحى بها نحو الألف وما قبلها مكسور أو مضموم، لأن الألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحاً وذلك في نحو جمع مئرة من مأرت، فإن خففت قلت: مير تخلصها ياء. وإن كان ما قبلها مضموماً وهي مفتوحة جعلت واواً خالصة نحو جؤنة، جون.

وإن كانت الهمزة ساكنة وما قبلها فتحة فأردت أن تخفف أبدلت مكانها الفاً وذلك في رأس وبأس، وإن كان ما قبلها مضموماً فعند التخفيف أبدلت مكانها واواً، وإن كان ما قبلها مكسوراً أبدلت مكانها ياء.

ومن هنا يمكن أن تقول أن الرأي الصحيح في هذه المسألة هو رأي سيبويه تخفيف الهمزة نسبة لبعد مخرج الهمزة وصعوبة النطق بها.

([1]) انظر كتاب المقتضب ١٥٦/١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر تأليف أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي، رواه وحفظه على محمد الضياع، بيروت، بدون تاريخ ٥٥٠.

([2]) شرح الشافية، ٤٦/٣.

المسألة الثانية

الألف واللام بمعنى الذي

اختلف النحاة في الألف واللام بمعنى الذي اسم. وحكي عن الأخفش أنها حرف([1]).

احتج الأولون بأنها تحتاج إلى عودة الضمير إليها، فذكر ابن هشام([2]) في قوله تعالي (ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ وَتَفْصِيلاً لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُم بِلِقَاء رَبِّهِمْ يُؤْمِنُونَ)([3]) كون (الذي) موصولاً اسمياً فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادة على الذي أحسنه، وكونه موصولاً حرفياً، فلا يحتاج لعائد، أي تماماً على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون أحسن حينئذ اسم تفضيل، لا فعلاً ماضياً وفتحته إعراب لا بناء وهي علامة الجر وهذان الوجهان كوفيان وبعض البصريين يوافق على الثاني.

واحتج الآخرون بأنها تفيد التعريف فكانت حرفاً كحالها إذا دخلت على الأسماء المحضة. وسبب ذلك أن الاسم الموصول تعّرفه صلته، والألف واللام يعرفان ما يدخلان عليه([4]).

والزمخشري([5]) يرى في (الذي) وجهاً واحداً وهو كونها موصولاً ولم يظهر في كلامه غير هذا.

والعكبري([6]) ذكر أنه موصول، وضعف كونه موصوفاً ورد العكبري([7]) على رأي الأخفش بأن الألف واللام ليست للتعريف هنا، بل هي كـ(الذي) والفرق بينهما وبين اللام المعرفة، أن حرف الجر إذا وقع قبل الموصول لم يتعلق بالصلة كقوله تعالي (... وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)([8]) وإن جعلت الألف واللام للتعريف جاز أن يتعلق الجار بما دخلت عليه إذا صلح للعمل.

والرأي الأقرب للصواب هو كون (الذي) موصولاً اسميا و العائد هو ضمير موسي عليه السلام.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٢٧/٢. الإنصاف في مسائل الخلاف٧٢٢/١، المقتضب ١٣/١.
([2]) مغنى اللبيب ٦٥٠/٢.
([3]) الآية ١٥٤ من سورة الأنعام
([4]) انظر اللباب للعكبري ١٢٧/٢، ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان تحقيق، د. مصطفي أحمد النحاس، مطبعة المدني، ط ١/ ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، ٥٣١/١.
([5]) الكشاف ٧٨/٢.
([6]) التبيان في إعراب القرآن، ٥٥٠/١.
([7]) اللباب للعكبري ١٢٧/٢.
([8]) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

المسألة الثالثة

زيادة الألف وضمة التصغير

أولاً مقصوراً أو ممدوداً وهو جمع ذا وتا يقع على المذكر والمؤنث فإذا صغرت أولا مقصوراً قلت : أُوليا، فالضمة باقية، وأبدلت الألف ياء وأدغمت. والألف التي بعدها عوض من ضمة التصغير.

فأما الممدود في أولاء فهو على مثال فعال فإذا صُغر وقعت ياء التصغير بعد اللام وبعدها ألف فتقلب الألف ياء فأما الألف التي تزاد عوضاً من ضمة التصغير فاختلفوا في موضع زيادتها هنا([1]).

فقال المبرد([2]): الوجه أن تزاد قبل الهمزة ثم يعمل بالقياس في ذلك.

والزجاج يرى أن الألف المعوضة من الضمة زيدت أخيراً على ما عليه الباب. والهمزة بدل من ألف، وقبلها الألف الزائدة في المكبر. فأبدلت الأولى ياء وردت الهمزة إلى أصلها فاجتمع ألفان فهمزت الثانية كما همزت ألف التأنيث في (حمراء).

وابن يعيش([3]) يعلق علي رأى الزجاج بقوله: فإن كان يقدر الهمزة في آلاء ألفا في الأصل فإذا صغرت دخلت ياء التصغير ثالثة بعد اللام فتنقلب الألف الأولى ياء لوقوع ياء التصغير قبلها على حد قلبها في غلام وعناق فتقول غليم وعنيق، ثم أدخلوا الألف المزيدة للتصغير آخرا فاجتمع ألفان في التقدير فقلبت الثانية همزة لاجتماع ألفين على حد قلبها في حمراء وصحراء وهذا أقرب إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخر على منهاج سائر المبهمات، إلا أنه يضعف من جهة تقدير الهمزة بالألف.

والرأي الأقرب للصحيح هو رأى المبرد أن الألف تزاد قبل الهمزة لأنها لو أنه زاد الألف بعد الهمزة للزم حذفها لأنها تقلب ياء مثل الهمزة في (عطاء) إذا صغرت وإذا قلبت ياء وجب حذفها لاجتماع ثلاث ياءات كما حُذفت في عُطى.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٧٣/٢ شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥، شرح الشافية ٢٨٧/١.
([2]) المقتضب ٢٨٨/٢.
([3]) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٠/٥.

فتقع الألف بعد الياء المشددة/ فتصير (أوليا) كتصغير المقصور فلا يبقى على المد في المكبر دليل.

وأنها إذا وقعت الألف بعد الهمزة كانت خامسة زائدة، فإنك تحذف الألف الأخير عند التصغير وإذا حذفت قلبت الهمزة ياء فتصير مثل: أوليّ فيزول عوض الضمة ويبقى لفظ أقل من لفظ المقصور.

وأن الألف المزيدة عوضاً من ضمة التصغير تصيِّر الكلمة إلى مثل حميراء في عدد الحروف فينبغي أن تكون الألف قبل الهمزة وتكون الألف التي كانت في المكبر بمنزلة الراء في حمراء في أنها ثالثة. فإذا صغرت قلبت الألف الأولى ياء، فينبغي أن تبقى الألف والهمزة بعدها كما بقيت في حميراء.

المسألة الرابعة

اللام

حرف من حروف المعاني ترجع إلى قسمين([1]): عاملة وغير عاملة، فالعاملة جاره وجازمة، وزاد الكوفيون ثالثاً: وهي أن تكون ناصبة للفعل.

أما غير العاملة خمسة أقسام، لام الابتداء – لام فارقة– لام الجواب– لام موطئة– ولام التعريف عند من يجعل لام التعريف أحادياً.

فاللام الجازمة: هي لام الطلب وتشمل الأمر، قوله تعالى (لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ...)([2]) والدعاء، نحو قوله تعالى (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ قَالَ إِنَّكُم مَّاكِثُونَ)([3]) وقيل الالتماس كقولك لمن يساويك: لتفعل من غير استعلاء، وذلك الطلب إذا ورد من الأعلى فهو أمر، إذا ورد من الأدنى فهو دعاء.

واللام التي للطلب كصيغة (افعل) في أنها قد ترد لمعانٍ أُخر غير الطلب، كالتهديد في قوله تعالى (لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)([4]) .

وقيل اللام الناصبة للفعل هي أقسام([5]) عند الكوفيين الأول: لام كى وهي لام التعليل، وفيها مذاهب أكثر الكوفيين أنها ناصبة بنفسها ، وقيل ناصبة لقيامها مقام (أن) ومذهب الجمهور أن (كى) لا تضمر ويجوز إظهار (أن) مضمرة بعد اللام فتقول: جئت لتكرمني و لأن تكرمني، إلا إذا قرن الفعل بـ(لا) النافية أو الزائدة فإن إظهار (أن) في ذلك واجب نحو قوله تعالي (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ...)([6]) والثاني: لام الجحود فهي اللام الواقعة بعد كان الناقصة المنفية لفظاً أو معنى نحو قوله تعالى (وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ وَإِن كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ)([7]) .

([1]) الجنى الداني في حروف المعاني صنعة الحسن بن القاسم المرادني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل، ط/١، ١٣٩٣-١٩٧٣م، ص ٩٥.
([2]) الآية ٧ من سورة الطلاق.
([3]) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.
([4]) الآية ٦٦ من سورة العنكبوت.
([5]) الجنى الداني ١٦.
([6]) الآية ٢٩ من سورة الحديد.
([7]) الآية ٤٦ سورة إبراهيم.

والحجة لمن كسر اللام أنه جعلها لام (كى) و عند ابن خالويه([1]) لام الجحود و(إن) ها هنا بمعنى (ما) وقوله تعالى (....وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ إِنَّ اللّهَ بِالنَّاسِ لَرَؤُوفٌ رَّحِيمٌ)([2])، ومعنى ذلك أن مكرهم لأضعف من أن تزول منه الجبال وقيل إن (أن) في كسر اللام: أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن تكون اللام شرطية وجوابها محذوف([3]).

والثالث لام الصيرورة، وتسمي لام العاقبة ولام المآل وذكرها الكوفيون وبعض النحاة في قوله تعالي (فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوّاً وَحَزَناً إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ)([4]). وهذه عند أكثر البصريين أنها من أصناف لام (كي) والراجح: أن اللام زائدة في قوله تعالى (لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ)([5]) وقيل أنها لام (كى).

والرابع: اللام التي بمعنى (أن) ذهب إلى ذلك الفراء وبعض الكوفيين نحو قوله تعالى (يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ)([6]).

والخامس :اللام التي بمعنى (في)([7]) وذلك نحو قوله تعالى (وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ فَلَا تُظْلَمُ نَفْسٌ شَيْـًٔا ۖ وَإِن كَانَ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِّنْ خَرْدَلٍ أَتَيْنَا بِهَا ۗ وَكَفَىٰ بِنَا حَٰسِبِينَ) ([8]).

ونحو قوله (يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ ٱلنِّسَآءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ....)([9])

([1]) هو الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان نشأ في همذان دخل بغداد وتوفي سنة ٣٧٠هـ بقية الوعاء ٥٢٩/١.
([2]) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.
([3]) كتاب معاني القراءات لأبى منصور بن أحمد الأزهري حققه أحمد فريد المزبدى، قدمه د. فتحي عبد الرحمن ط /١ ، ١٤٢٠هـ ١٩٩٩م بيروت لبنان ، ص ٢٣٦.
([4]) الآية ٨ من سورة القصص.
([5]) الآية ٢٦ من سورة النساء.
([6]) الآية ٨ من سورة الصف.
([7]) كتاب اللامات – تأليف أبي الحسن علي ابن محمد – تحقيق يحيى علوان – ط/١ – ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م – ص٤٧ .
([8]) الآية ٤٧ من سورة الأنبياء .
([9]) الآية ١ من سورة الطلاق .

المسألة الخامسة

لام التعريف

اختلف النحاة([1]) في أن الألف واللام اللتين للتعريف في قولك: الرجل ، فذهب الخليل إلى أن الألف واللام كلمة واحدة مبنية من حرفين بمنزله من – ولم وإن.

أما قول البصريين والكوفيين إلى أن اللام للتعريف وحدها. واحتج الخليل من وجهين أحدهما: أن الهمزة قبل اللام مفتوحة، ولو كان همزة وصل لضمت أو كسرت، وإذا لم تكن وصلاً كانت أصلاً. والثاني أن الشاعر إذا اضطر إلى جعل اللام آخر بيت جاء في أول الآخر بالألف واللام كقول الشاعر([2]) :

دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل * بالشحم قد ملـــلناه بجـــل

الشاهد (بذل) أراد أن يقول (ألحقنا بالشحم) فلم يستقم له البيت ذكر الألف مع اللام في ابتداء الشطرة الثانية من البيت– فقال الشحم فدل على أن الألف من بناء الكلمة.

أما حجة البصريين والكوفيين([3]) من أوجه أحدها: أن التعريف حاصل في الاسم يجعله غير نكره، ولذلك إذا جاء آخر بيت نكرة، وآخر بعده معرفة لم يكن أبطاء كرجل، والرجل كما كان لفظ الثاني على غير لفظ الأول بالكلية ولا يتحقق ذلك إلا يتزاوج الأداء بالاسم لبعض حروفه وهذا في الحرف الواحد يتحقق. والدليل على أنهم قصدوا ذلك أنهم سكنوا اللام إذ كان امتزاج الساكنين أشد.

والثاني أن الألف قبل اللام همزة وصل تسقط بغيرها إذا تحركت اللام سقطت.

والثالث أن التعريف ضد التنكير ودليل التنكير حرف واحد هو التعيين فينبغى أن يكون دليل مقابله واحد([4]).

والصواب عندي أنها لام للتعريف وحدها وأن الألف زيدت ليوصل إلى النطق باللام لما سكنت؛ لأن الابتداء بالساكن ممتنع في الفطرة كما أن الوقف على متحرك ممتنع في لغة العرب .

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٩٠/١- شرح ابن عقيل ١٧٧/١- همع الهوامع ٣٠٧/١.
([2]) البيت من الرجز منسوب لقيلان في الكتاب ٢٧٣/٢ رصف المباني. ١٥٨ - الخزانة ٢١٣/٧.
([3]) انظر اللباب للعكبري ٤٩٠/١- كتاب اللامات لأبى القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاج المتوفي ٣٣٧ تحقيق د. مازن المبارك ط الثانية ١٤١٢هـ ١٩٩٢- ص ١٧.
([4]) انظر المصدر السابق نفسه ٤٩٠/١.

المسألة السادسة

لام المبتدأ

اختلف النحويون([1]) في اللام الداخلة على المبتدأ في نحو (لزيد منطلق) فعند الكوفيين هي لام القسم عند البصريين لام الابتداء.

وحجة الكوفيين على أنها لام قسم تدخل على الفضلات كقولك لطعامك زيد آكل، وليس الطعام بمبتدأ. ولو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً. ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً.

وحجة البصريين أنها لام ابتداء بدليل أنها إذا دخلت على المنصوب في باب (ظننت) ارتفع بالابتداء، ودفعت عنه عمل ما قبله، فدل على أنها لام ابتداء، ولا يجوز أن تكون محمولة على القسم، والأصل في قولهم لطعامك زيدُ آكل: لزيدُ آكل طعامك، فلما قدم المفعول إلى موضع المبتدأ جاز أن تدخل اللام عليه لوقوعه موقعه. ومنه قول الشاعر([2]):

إن امرأً خصني عمدا مودته * على التنائي لعندي غير مكفور

الشاهد (لعندى غير مكفور) حيث أدخل لام الابتداء على الظرف ولم يدخلها على خبر إن، وأصلها أن تدخل على خبر إن أو اسمها المتأخر عن خبرها فأصل الكلام هنا: لغير مكفور عندي.

والزجاجي([3]) يقول: إن اللام تدخل على الابتداء والخبر مؤكدة ومانعه ما قبلها من تخطيها إلى ما بعدها كقوله تعالى (لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ)([4]) وقوله تعالى (وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)([5]) وذكر لشدة توكيدها وتخصيصها بعض الناس يقدرونها لام قسم.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٧٩/١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٩/١ ائتلاف النصرة ١٤٧.
([2]) البيت لأبى زيد الطائى - الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٠٤/١ – شواهد سيبويه ٢٨١/١.
([3]) كتاب اللامات لأبى إسحاق الزجاجي – ص ٧.
([4]) الآية ١٣ من سورة الحشر .
([5]) الآية ٣٠ من سورة النحل.

المسألة السابعة

إعمال لام التعليل

تضمر (أن) بعد اللام عند البصريين. وقال الكوفيون: هي العاملة بنفسها([1]).

فاللام العاملة عند البصريين حرف جر داخله للتعليل وهي التي تدخل على المفعول له، وحرف الجر لا يعمل في الفعل فتضمر (أن) فتكون (أن) والفعل بتقدير مصدر مخفوض باللام كقولك: جئتك لتحسن إليّ، أي للإحسان إليّ.

واستدلوا على صحة هذا المذهب بأن حرفاً واحداً لا يكون خافضاً للاسم ناصباً للفعل، فجميع الحروف سوى التي تنصب الأفعال المستقبلة سوى أن، لن و إذن إنما تنصبها بإضمار (أن).

واحتج الكوفيون أنها بمعنى (كى) وكى تعمل بنفسها فكذلك ما هو في معناها كقوله تعالى (...فَإِذَا جَاء وَعْدُ الآخِرَةِ لِيَسُوؤُواْ وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُواْ مَا عَلَوْاْ تَتْبِيراً)([2]) .

وإن جعلها جارة يفسد من جهة دخولها على الفعل وتقدير (أن) لا يصح ذلك.

وذكر صاحب الإنصاف([3]) أن جماعة من الكوفيين تمسك بأن اللام نصبت الفعل ؛ لأنها تفيد معنى الشرط، فاشتبهت (إن) المخففة الشرطية، إلا أن (إن) لما كانت أم الجزاء أرادوا أن يفرقوا بينهما فجزموا بإن، ونصبوا باللام؛ للفرق بينهما كما ذكر صاحب النحو الوافي([4]) ويمكن القول أن اقرب الآراء إلى القبول عندي هو الرأي البصري الذي يجعل لام الجحود حرف جر أصلى يفيد تقوية معنى النفي قبلها وبعدها ، والمضارع منصوب بعدها (بأن) المضمرة وجوباً ، والمصدر المؤول مجرور باللام والجار والمجرور متعلقان بمحذوف.

وكما اعترض العكبري([5]) والأنباري([6]) على آراء الكوفيين في أنها تقوم مقام (كى) ف (كى) حرف جر أيضا، فتنصب تارة بتقدير (أن) ؛ لأنها حرف جر وتارة تنصب بنفسها.

أما عن أنها أشبهت (إن) الشرطية فكان حقها أن تجزم كما يجزم بأن وذلك لا يجوز بل هي تفيد التعليل.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٨/٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٥/٢ كتاب اللامات لأبى القاسم ٥٣.
([2]) الآية ٧ من سورة الإسراء.
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٥/٢ ارتشاف الضرب ٣٩٩/٢.
([4]) النحو الوافي ٣٢١/٤.
([5]) انظر اللباب للعكبري ٣٩/٢.
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٧٦/٢.

المسألة الثامنة

جواز دخول اللام في خبر لكن

أجاز الكوفيون دخول (اللام) في خبر (لكن) مركبة من (لا) و(إن) زيدت عليها الكاف. وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز دخول اللام في خبر (لكن)([1]).

جاء في مغنى اللبيب أن (لكن) مشددة النون- حرف ينصب الاسم ويرفع الخبر وفي معناها ثلاثة أقوال:

أحدها: وهو المشهور أنه واحد وهو الاستدراك، وفُسر بأن تنسب لما بعدها حكماً مخالفاً لحكم ما قبلها، ولذلك لابد أن يتقدمها كلام مناقض لما بعدها نحو (ما هذا ساكناً لكنه متحرك).

والثاني: أنها ترد تارة للاستدراك وتارة للتوكيد، وفسروا الاستدراك برفع ما يتوهم ثبوته، نحو ما زيد شجاعاً لكنه كريم، لأن الشجاعة والكرم لا يكادان يفترقان، فنفى أحدهما يوهم انتفاء الآخر.

والثالث: أنها للتوكيد دائماً مثل إنّ، ويصحب التوكيد معنى الاستدراك([2])

وحجة الكوفيين النقل والقياس:

أما النقل فقد جاء عن العرب إدخال اللام على خبرها، قال الشاعر:([3])

يلومونني في حب ليلى عواذلي * ولكنني من حبها لعميدُ

الشاهد فيه: قوله (لعميد) حيث دخلت لام الابتداء في الظاهر على خبر لكن.

وأما القياس فلأن الأصل في (لكن) إن زيدت عليها الكاف؛ فصارت جميعاً حرفاً واحداً.

والبصريون احتجوا بأن قالوا([4]): إنه لا يجوز ذلك ؛ لأنه لا يخلو إما أن تكون هذه اللام لام التأكيد، أو لام القسم على اختلاف المذهبين وعلى كلا المذهبين، فلا يستقيم دخول اللام في خبر لكن، وذلك ؛ لأنها إن كانت لام التأكيد فلام التأكيد إنما حسنت مع إن لاتفاقهما في المعنى؛ لأن كل واحدة منها للتأكيد وأما لكن فمخالفة

([1]) اللباب للعكبرى ٢١٧/١ الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٨/١.

([2]) مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب ٣٢٠/١.

([3]) هذا البيت لم ينسب لأحد- ورد في اللباب للعكبري ٢١٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٠٩/١ خزانة الأدب ١٦/١ – شرح ابن عقيل ٣٦٣/١.

([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤/١.

لها في المعنى، وإن كانت لام القسم فإنما حسنت مع إن لأن إن تقع في جواب القسم، كما أن اللام تقع في جواب القسم وأما لكن فمخالفة لها في ذلك؛ لأنها تقع في جواب القسم؛ فينبغي أن لا تدخل اللام في خبرها. واعترض البصريون على استشهاد الكوفيين عن أربعة أجوبة([1]):

أحدها: أن هذا البيت لا يصح. ولم ينقله أحد من الأثبات

الثاني: أن اللام زائدة وليست لام الابتداء

الثالث: إن كانت اللام فيه لام الابتداء ولكنها ليست داخلة على خبر (لكن) وإنما داخلة على خبر (إن) المكسورة الهمزة المشددة النون، وأصل الكلام (ولكن أنني من حبها لعميد) فحذفت همزة (إن) تخفيفاً، فاجتمع أربع نونات إحداهن نون (لكن) واثنتان نونا (إن) والرابعة نون الوقاية، فحذفت واحدة منهن.

الرابع: إذا سلمنا أن البيت صحيح، وأن اللام هي لام الابتداء وأنها داخلة على خبر لكن، يكون ضرورة وقعت لا يجوز القياس عليه.

ولهذا الرأي الأقرب إلى الصواب ما جاء به البصريون على عدم جواز دخول اللام في خبر لكن ؛ لأنه لم يأت منه شئ في القرآن، وفي اختيار كلامهم، وإن جاء في الشعر فهو شاذ للضرورة.

وإن (اللام) لو جازت مع (لكن) لتقدمت عليها، لأن موضعها صدر الجملة، وإنما أخرت في (إن) لئلا يتوالى حرفا تأكيد، و(لكن) ليست للتوكيد بل للاستدراك. وبهذا تبين أن معنى الابتداء لا يبقى معها بالكلية ؛ لأن الابتداء لا استدراك فيه([2]).

([1]) انظر هامش شرح ابن عقيل ٣٦٤/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٢١٤/١.
([2]) انظر اللباب للعكبري ٢١٧/١ – مغنى اللبيب ٣٢١.

المسألة التاسعة

دلالة الواو على الترتيب

اختلف البصريون والكوفيون في دلالة الواو على الترتيب، فعند البصريين أنها لا تدل على الترتيب، بينما تدل على الترتيب عند الكوفيين([1])

فدليل البصريين السماع والقياس: فمن السماع قوله تعالى (...وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً وَقُولُواْ حِطَّةٌ نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَسَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ)([2]) ومنه قوله تعالى (وَقُولُواْ حِطَّةٌ وَادْخُلُواْ الْبَابَ سُجَّداً نَّغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ)([3]) والقصة واحدة.

أما القياس فهو أن الواو تقع في موضع يمتنع فيه الترتيب، ومن ذلك قولك المال بين زيد وعمرو، وقلت: (فعمرو) لم يجز ؛ لأن (بين) يقتضى أكثر من واحد ومن ذلك: سواء زيد وعمرو. والفاء هنا لا تجوز؛ لأن التساوي لا يكون في الواحد.

ومن ذلك اختصم زيد وعمرو، والفاء لا تصلح هنا. ومن المواضع التي يمنع أن (الواو) لا تستعمل هي جواب الشرط لما كان مرتباً على الشرط والفاء تستعمل فيه.

ودليل الكوفيين([4]) أنها للترتيب منه قوله تعالى (إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ)([5]) ومنه قوله تعالى (إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَآئِرِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلاَ جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَّوَّفَ بِهِمَا وَمَن تَطَوَّعَ خَيْراً فَإِنَّ اللّهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ)([6]) قال الصحابة: بم نبدأ يا رسول الله؟ فقال ابدؤوا بما بدأ الله بذكره فدل ذلك على الترتيب.

ومن أقوال العلماء([7]) وآرائهم في دلالة الواو العاطفة التي اختلفوا حول دلالتها، فمنهم من ذهب إلى أنها تدل على مطلق الجمع من غير إشعار بخصوصية المعية أو الترتيب، ومعنى ذلك أنها تدل على التشريك بين المعطوف

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤١٧/١ – شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢.
([2]) الآية ٥٨ من سورة البقرة.
([3]) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.
([4]) شرح ابن عقيل ٢٢٦/٢- شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٨.
([5]) الآية ٣٧ من سورة المؤمنون.
([6]) الآية ١٥٨ من سورة البقرة.
([7]) الأحكام في أصول الأحكام لسيف الدين أبى الحسن على الآمدى، مكتبة محمد على ١٣٨٧هـ-١٩٦٨م ٤٨/١.

والمعطوف عليه في الحكم الذي اسند إليهما من غير بدل على أنهما معا بالزمان، أو أحدهما قبل الآخر ، ولا ينافى هذا الاحتمال أن يكون ذلك وقع بينهما، أو مرتباً على حسب ما ذكر به، وهذا قول الجمهور من أئمة العربية.

ومن العلماء من يجعل الواو للجمع يقيد المعية فإذا استعملت في غير ذلك يكون مجازاً([1]).

من الملاحظ أن العكبري لم يذكر دليلاً للكوفيين. وابن مالك([2]) اعترض على أدلة الكوفيين بقوله: لو كانت الواو دالة على الترتيب في الآية السابقة لكان هذا الكلام اعتراضا من الكفار بالبعث بعد الموت ؛ لأن الحياة المرادة من (نحيا) وتكون حينئذ بعد الموت. وهي الحشر. ومساق الآية وما عرف عن حالهم ومرادهم دليل على أنهم منكرون له. فدلت الآية على أن الواو لا تدل على الترتيب، لأن المعطوف سابق في الوجود على المعطوف عليه.

لذا الرأي الأقوى عندي أن الواو لا تدل على الترتيب، لأنها لو كانت موضوعة للترتيب لم تكن أبداً إلا مرتبة فالترتيب يقع فيها بحكم اللفظ لا المعنى، فظهور عدم الترتيب كقوله تعالى (يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ)([3]) ليشهد أنها ليس موضوعة له فالمتكلم يقدم ما هو أعنى ببيانه أهم.

وأيضاً من الشواهد على أن الواو ليست للترتيب أن العرب استعملت الواو في باب التفاعل، وقال : تقاتل زيد وعمرو، ولو قالت : تقاتل زيد ثم عمرو لكان خلطاً([4]).

([1]) الأحكام في أصول الأحكام ٤٨/١.
([2]) شرح ابن عقيل ٢٢٧/٢ – مغنى اللبيب ١٩٤/٢.
([3]) الآية ٤٣ من سورة آل عمران.
([4]) انظر البرهان في أصول الفقه لإمام الحرمين الجوينى - تحقيق عبد العظيم محمود ط/ ٣- ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م ١٣٧/١.

المسألة العاشرة

زيادة الواو

اختلف النحاة([1]) في (الواو) فعند أكثر البصريين لا تزاد وعند الكوفيين (الواو) العاطفة يجوز أن تقع زائدة واحتج البصريون بوجهين:

أحدهما أن الحروف وضعت للاقتصار أو عوضاً عن ذكر الجمل، (كالهمزة) فإنها بدل عن (استفهم) أو (أسأل) و(ما) بدل عن (انفي) فزيادتها تنقض هذا الغرض.

والثاني أن الحروف وضعت للمعاني فذكرها دون معناها يوجب اللـــبس ، وخلوها عن المعنى وهو خلاف الأصل.

واستشهد الكوفيون بقوله تعالى (وَسِيقَ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَراً حَتَّـــى إِذَا جَاؤُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا سَلَامٌ عَلَيْكُمْ طِبْتُمْ فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ)([2]) فالواو زائدة والفعل جواب (إذا). وقوله تعالى (إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ * وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ* وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ* وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ* وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)([3]) ومن الشعر قول الشاعر([4]):

حتى إذا قملت بُطونُكم * ورأيتم أبناءكم شبـــوا

وقلبتم ظهر المجن لنا * إن اللئيم العاجزُ الخبَّ

والتقدير فيه: قلبتم والواو زائدة.

أجد الاعتراض من العكبري والأنباري على حجة الكوفيين بأن الواو فـــي الآيتـــين عاطفة لا زائدة، أما جواب (إذا) محذوف والتقدير فيه: حتى إذا جاءوها وفتحت أبوابها فازوا ونعموا وكذلك في الآية الثانية. كما يدل على هذا التقدير قوله تعالى (وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)([5]) وقوله تعالى (لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّه رَؤُوفٌ رَحِيمٌ)([6]) والتقدير في بيت الشعر: حتى إذا قملـــت بطـــونكم ورأيـــتم أبناءكم شبوا وقلبتم ظهر المجن لنا بأن غدركم ولؤمكم.

وقيل : حذف الجواب في هذه المواضع للعلم به، توخياً للإيجاز والاختصار

وعلى هذه الأدلة يكون الرأي الأقرب للصواب عندي ما جاء به أهل البصرة.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤١٩/١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٥٦/٢.

([2]) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

([3]) الآيات (١-٥) من سورة الانشقاق.

([4]) لم أقف على قائلهما – اللباب للعكبري ٤١٩/١ – معانى القرآن للفراء ١٠٧/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٦٠/٢- المقتضب ٨١/٢.

([5]) الآية ١٠ من سورة النور.

([6]) الآية ٢٠ من سورة النور.

الفصل الثاني : الأدوات

المســـألة الأولـــــى : إعمال (إن) المحذوفة

المســـألة الثانيـــــة : (أو) بمعنى الواو أو (بل)

المســـألة الثالثـــــة : ما المصدرية

المســـألة الرابعـــــة : زيادة (من) في الواجب

المســـألة الخامســـة : لن

المســـألة السادســة : إذن

المســـألة السابعـــــة : العطف ب (لكن) بعد الإثبات

المســـألة الثامنـــــة : ربّ

المســـألة التاسعـــــة : إضمار (ربّ) بعد الواو

المسألة العاشـــــرة : الآن

المسألة الحادية عشرة : كون (إن) بمعنى (إذ) الشرطية

المسألة الثانية عشـرة : المجازاة ب (كيف)

المسألة الثالثة عشـرة : كِلتا

المسألة الرابعة عشرة : كلا وكِلتا

المسألة الخامسة عشرة : أيهم

المسألة الأولي

إعمال (أن) المحذوفة

إذا حذفت (أنْ) الخفيفة عند الكوفيين تعمل في المضارع النصب من غير بدل. وذهب البصريون إلى أنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل([1]).

ودليل الكوفيين قوله تعالى (قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)([2]) وقوله تعالى (وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لاَ تَعْبُدُونَ إِلاَّ اللّهَ)([3]) فنصب لا تعبدوا بأن مقدره ؛ لأن التقدير فيه أن لا تعبدوا إلا الله فحذف (أن) وأعملها مع الحذف.

وذكر ابن مالك([4]) أن النصب بها في غير ما ذكر يقصد بأنها محذوفة وجوباً أو جوازاً فشاذ، ولا يقاس عليه واستدل لهم بقولهم (خذ اللص قبل يأخذك) أي قبل أن يأخذك ومنه قول طرفه([5])

ألا ايهذا الزاجرى أحضرَ الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدى

الشاهد في (أحضرَ) التقدير فيه أن أحضرَ، فحذفها وأعملها مع الحذف وعطف عليه قوله (وأن اشهدَ اللذات) فدل على أنها تنصب مع الحذف.

والبصريون احتجوا على أنه لا يجوز إعمالها مع الحذف و(أن) المخففة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأفعال ضعيفة، فينبغي أن لا تعمل مع الحذف من غير بدل.

وأن (أنّ) المشددة من عوامل الأسماء و(أن) المخففة من عوامل الأفعال ، وعوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال، وإذا كانت المشددة لا تعمل مع الحذف وهي الأقوى فأنه لا تعمل (أن) الخفيفة مع الحذف وهي الأضعف.

و(أن) الخفيفة عملت النصب ؛ لأنها أشبهت (أنّ) المشددة وإذا كان الأصل المشبه به لا ينصب مع الحذف فالأولى أن لا تعمل.

وذكر أبو علي الفارسي([6]) حذف (أن) في الآية ([7]) ارتفع (أن أعبد) فصار أن وصلتها في موضع نصب على تقدير البدل من غير كأنه العبادة غير الله

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣١/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٠/٢.
([2]) الآية ٦٤ من سورة الزمر.
([3]) الآية ٨٢ من سورة البقرة.
([4]) شرح ابن عقيل، ٣٦٢/٢- الكشاف ١٨٠/٤.
([5]) البيت لطرفه ورد في البحر المحيط ٤٢١/٧ – شرح الكافية ابن الحاجب ٨٤/٤ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٦٠/٢.
([6]) الحجة للقراء السبعة تأليف أبى على الحسن بن أحمد عبد الغفار الفارسي ٣٤٣/٣ – البحر المحيط ٤٢١/٧.
([7]) آية ٦٤ من سورة الزمر.

تأمروني!؟ ومثل هذا كثير كقوله تعالى (وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ)([1]) أي وما أنساني ذكره إلا الشيطان.

الملاحظ أن العكبري في هذه المسألة تظهر نزعته البصرية حيث لم يأت بأدلة الكوفيين ووصفها بأنها شاذة.

والرأي الأقرب للصواب عندي هو ما جاء به البصريون ؛ لأن ما استشهد به الكوفيون في الشواهد القرآنية فهي قراءة شاذة أما ما جاءوا به من شعر فهو يختلف في روايته.

([1]) الآية ٦٣ من سورة الكهف.

المسألة الثانية

(أو) بمعنى الواو أو (بل)

اختلف النحاة في (أو) تكون بمعنى (الواو) و(بل) عند الكوفيين ولا تكون عند البصريين([1])

فحجة البصريين أن الأصل استعمال كل حرف فيما وضع له لئلا يفضى إلى اللبس، وإسقاط فائدة الوضع.

وحجة الكوفيين لأنه جاء في القرآن، وكلام العرب ومنه قوله تعالى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)([2]) أي: ويزيدون، وبل يزيدون.

ومنه قوله تعالى (حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ شُحُومَهُمَا إِلاَّ مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا أَوْ مَا اخْتَلَطَ بِعَظْمٍ ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِبَغْيِهِمْ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ)([3]) وهي بمعنى الواو، و (الحوايا) عطفت على الشحوم أو الظهور.

ومما جاء من الشعر قول الشاعر([4]):

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى * وصورتها أو أنت في العين أملح

والشاهد في (أو أنت) بمعنى (بل أنت)

قال ابن يعيش([5]): (أو) تكون لأحد شيئين أو أشياء في الخبر وغيره، يقول في الخبر: زيد أو عمرو قائم والمراد أحدهما. ونقول في الأمر: خذ ديناراً أو ثوباً ، أي أحدهما، ولا تجمع بينهما ولها في ذلك معان ثلاثة: **أحدهما** الشك وفي ذلك في الخبر نحو ضربت زيداً أو عمراً، وجاءني زيد أو عمرو، وتريد ضربت أحدهما، وأن الذي جاءك أحدهما، والأكثر في استعمال (أو) في الخبر أن يكون المتكلم شاكاً لا يدرى أيهما الجائى ولا أيهما المضروب.

ويجوز أن يكون المتكلم غير شاك إنما أراد تشكيك السامع بأمر يقصده فأيهم عليه فهو عالم، كقوله تعالى (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)([6]).

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٢٤/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٧٨/٢، ائتلاف النصرة ١٤٨.
([2]) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.
([3]) الآية ١٤٦ من سورة الأنعام.
([4]) البيت لذى الرمة الخصائص لابن جنى ٤٥٧/٢، معاني القرآن للفراء ٢٧٢/١.
([5]) المفصل لابن يعيش ٩٩/٨.
([6]) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

فالكوفيون في هذه الآية يقولون: إن (أو) بمعنى الواو وآخرون منهم بمعنى (بل).

ولكن البصريين لهم فيها ثلاثة أقوال **أحدها:** قول سيبويه إنها للتخيير، والمعنى إذا رآهم الرأي يخبر في أن يقول: هم مائة ألف أو أن يقول: أو يزيدون. **والثاني:** أنها لأحد الأمرين على الإبهام.

والثالث: قول ابن جني إنها للشك ، والمعنى أن الرأي إذا رآهم عندك في عدتهم لكثرتهم([1]).

وقال المبرد([2]): أما قوم من النحويين يجعلون (أو) في هذا الموضع بمنزلة (بل) وهذا فساد عندنا من جهتين أحدهما: أن (أو) لو وقعت في هذا الموضوع، موقع (بل) لجائز أن تقع في غير هذا الموضع، وكنت تقول: ضربت زيداً أو عمرا، وما ضربت زيدا أو عمرا على غير الشك ولكن بمعنى (بل) في هذا مردود عند جميعهم.

والوجه الآخر أن (بل) لا تأتي في الواجب من كلام واحد إلا للإضراب بعد غلط أو نسيان، وهذا منفى عند الله تعالى، لأن القائل إذا قال: مررت بزيد غالطاً فاستدرك، أو ناسياً فذكر، وقال: بل عمرو ليضرب عن ذلك. والوجه أن تكون (أو) للتخير ويجوز أن تكون للإبهام.

والثاني: أن تكون للتخير نحو قوله تعالى (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...)([3]) فأوجب أحد هذه الثلاثة وزمام الخبرة بيد المكلف ، فأيهما نقل فقد كفر وخرج العهدة، ولا يلزم الجمع بينهما.

والثالث: الإباحة ولفظها كلفظ التخيير، وإنما الفرق بينهما أن الإباحة تكون فيما ليس أصله الحظر نحو قولك :(جالس الحسن أو ابن سيرين)، (وألبس قطناً أو كتان) كأنه المخاطب على فعل الأشياء المباحات فقال: إن كنت لابساً فألبس هذا الضرب من الثياب المباحة، وإن كنت جالساً فأجلس مع هذا الضرب من الناس،

([1]) المفصل لابن يعيش ٩٩/٨.
([2]) كتاب المقتضب للمبرد ٣٠٤/٣.
([3]) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

فإن جالس أحدهما فقد خرج من العهدة ، لأن (أو) تقتضى أحد الشيئين، ولهما مجالستهما معاً. لا لأمر راجع إلى اللفظ بل لأمر فات وهو قرينة انضمت إلى اللفظ([1]) .

ويجرى النهى في ذلك المجرى نحو قوله تعالى (فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِماً أَوْ كَفُوراً)([2]) فهذه (أو) هي التي تقع في الإباحة، لأن النهى قد وقع على الجمع والتفريق ولا يجوز طاعة الآثم على إنفراد، ولا طاعة الكفور على إنفراد، ولا جميعها في الطاعة فهو ها هنا في النهى بمنزلة الإيجاب نحو جالس الحسن أو ابن سيرين.

وعند ابن عصفور([3]) (أو) قد تكون للتفصيل نحو قوله تعالى (وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى)([4]) فأو فصلت ما قالت اليهود مما قالت النصارى.

وقيل من معاني (أو) تأتى للإبهام نحو قوله تعالى (وَإِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَوْ فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ)([5]) ومن معانيها التقسيم نحو الكلمة اسم ، أو فعل ، أو حرف. وبمعنى (إلا) نحو: لأقتلنه أو يسلم. ومعنى (إلى) نحو لألزمنك أو تقضيني حقي. وتأتى بمعنى الشرط نحو لأضربنه عاش أو مات.

وقيل من معانيها أن تكون بمعنى (إلا أن) نحو قوله تعالى (...لَنُخْرِجَنَّكُم مِّنْ أَرْضِنَا أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا فَأَوْحَى إِلَيْهِمْ رَبُّهُمْ لَنُهْلِكَنَّ الظَّالِمِينَ)([6]) معناه إلا أن تعودن.

وتكون بمعنى (حتى)([7]) في قوله تعالى (لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ)([8])

ومن هذا يتضح لي أن الأقرب للصواب عندي هو رأى البصريين ؛ لأن الآية التي احتج بها الكوفيون للشك وأي : على تقدير (لو رأيتهم لقلت هم مائة ألف أو يزيدون) وقيل هي للتخيير والمعنى إذا رآهم الرأي تخير في أن يقدرهم مائة ألف

([1]) انظر المفصل لابن يعيش ١٠٠/٨.
([2]) الآية ٢٤ من سورة الإنسان.
([3]) انظر المقرب لابن عصفور ٢٣٠/١.
([4]) الآية ١٣٤ من سورة البقرة.
([5]) الآية ٢٤ من سورة سبأ.
([6]) الآية ١٣ من سورة إبراهيم.
([7]) انظر كتاب الأزهية ١٢٧.
([8]) الآية ١٢٨ من سورة آل عمران.

أو يزيدون، ومعنى ذلك أن الآية بها أوجه. أما الآية الثانية التي احتج بها الكوفيون (أو) فيها تنبيه على تحريم هذه الأشياء وإن اختلفت مواضعها. وأما ما جاءوا به من الشعر فالمحفوظ فيه (أم أنت) فلو قدروا صحة البيت فهي على الشك.

المسألة الثالثة

ما المصدرية

اختلف في ما المصدرية هل هي موصولة أو حرف وذكر الأخفش أنها اسم.

وحجة من قال إنها مصدرية موصولة أنه لا يعود إليها ضمير، ولو كانت اسما لاحتاجت إليه.

واحتج الآخرون بأنها موصولة غير عاملة، فكانت اسماً كأمثالها من الموصولات([1]) .

فسيبويه يرى أنها حرف (كإن) إلا أنها لا تعمل عملها نحو أعجبني ما صنعت؛ لأنه بمنزلة أعجبني إن قمت ويلزمه على هذا أن يقول أعجبني ما ضربت زيدا كما تقول: إن ضربت زيدا وهذا قول المبرد أيضاً([2]) .

وذكر الأنباري([3]) أنها لا تعمل في لغة تميم؛ لأن الحرف إنما يعمل إذا كان مختصاً بالاسم كحروف الجر أو بالفعل كحروف الجزم، وإذا كانت تدخل على الاسم والفعل فهي غير مختصة وجب أن تكون غير عاملة.

وأما في لغة أهل الحجاز ترفع الاسم وتنصب الخبر ؛ لأنها أشبهت (ليس) بأنها تنفى الحال كما أن (ليس) تنفى الحال وأن (ما) تدخل على المبتدأ والخبر مثل (ليس). نحو قوله تعالى (وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا هَـذَا بَشَراً)([4]) أما إذا فصلت بين اسمها وخبرها (بإلا) بطل عملها عند أهل الحجاز؛ لأن (إلا) تبطل معنى النفي، فتزول المشابهة ويرى الأخفش([5]) أنها لا تكون إلا اسما فإن كانت معرفة فهي بمنزلة الذي عنده والفعل في صلتها كما يكون في صلة الذي ويرتفع ما يرتفع الفعل إذا كان في صلة الذي وتكون نكرة في تقدير شئ ويكون الفعل بعدها صفة لها ، وكلا الحالين لابد من عائد يعود عنده إليها فيجيز نحو أعجبني ما صنعت والمعنى صنعته ؛ لأن الفعل قد جاز أن تقدر ضميرا يكون مفعولا ولا يجوز عنده أعجبني ما قمت ؛ لأن الفعل غير مقدر فلا يصح تقدير ضمير فيه.

([1]) انظر اللباب للعكبري ١٢٦/٢ ارتشاف الضرب ٥١٨/١.
([2]) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨
([3]) أسرار العربية ١٣٩.
([4]) الآية ٣١ من سورة يوسف.
([5]) شرح المفصل لابن يعيش ١٤٢/٨

وعند ابن هشام([1]) في نحو ، أعجبني ما صنعت يجوز أن تكون بمعنى الذي– كونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف وكونها مصدرية فلا عائد ونحو قوله تعالى (لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فَإِنَّ اللّهَ بِهِ عَلِيمٌ)([2]) ويحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية ؛ لأن المعاني لا يتفق معها قوله تعالى (وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ)([3]) .

والزمخشري([4]) رجح الموصولة في قوله تعالى (مما تحبون) والعكبري جوز الموصولة والموصوفة في (مما تحبون) وأبو على الفارسي جوز المصدرية.

وأبو حيان([5]) يذكر أن (ما) موصولة والعائد محذوف وأما السمين الحلبي([6]) رفض القول بأنها موصوفة أو مصدرية.

والرأي الأقرب للصواب أنها موصولة حرفية ؛ لأن ما جاء في القرآن الكريم دون عودة الضمير في (مما رزقناهم) ؛ لأن الفعل قد استوفى مفعوله.

([1]) مغنى اللبيب ٦٥٠/٢.
([2]) الآية ٩٢ من سورة آل عمران.
([3]) الآية ٣ من سورة البقرة.
([4]) الكشاف ٣٧٦/١
([5]) البحر المحيط ٥٤٦/٢.
([6]) الدر المصون ١٦٦/٢.

المسألة الرابعة

زيادة (من) في الواجب

اختلف النحويون([1]) في زيادة من في الواجب أجازها الأخفش ، والكسائى، وهشام أن تزاد في الواجب ، وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه، نحو ما رووا من قول العرب: قد كان من مطر.

وعند جمهور البصريين يشترط أن يكون ما قبلها غير الواجب ، وما دخلت عليه أن يكون نكرة. وغير الواجب عندهم النفي، النهي، والاستفهام.

فأما النفي تزاد معه في سائر حروفه ، لمْ ، ولما ، وما ، ولا، وأن ، ولن، وذلك في المبتدأ نحو، ما من رجل قائم، ولا من رجل عندي، وفي الفاعل ما قام من رجل، ولم يقم من أحد، وفي اسم كان نحو (ما كان من زاد عندنا) وفي المفعول فيما يتعدى إلى واحد لم اضرب من أحد. أما الاستفهام فليس عاماً في جميع أدواته، إنما يحفظ ذلك مع هل في جميع ما ورد في النفي نحو هل في الدار من رجل- وقوله تعالى (وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ أَوْ تَسْمَعُ لَهُمْ رِكْزاً)([2]) والدليل على أنها لا تزاد في الواجب أن (من) حرف، والأصل في الحروف أنها وضعت للمعاني اختصارا من التصريح بالاسم، أو الفعل الدال على ذلك المعنى، كالهمزة فإنها تدل على استفهام، فإذا قلت: أزيد عندك؟ أغنت الهمزة عن (استفهام) وأخذت من المال، أي بعضه وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجئ زائدا ؛ لأن ذلك عكس الغرض.

واحتج الآخرون لقوله تعالى (...وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ...)([3]) وقوله تعالى (...يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ...)([4])

والجواب على حجة الكوفيين أن (من) هنا للتبعيض، أي بعض سيئاتكم لأن إخفاء الصدقة لا يمحص كل السيئات من ذنوبكم، أيضاً يراد بها التبعيض ؛ لأن الكافر إذا أسلم قد يبقى عليه ذنب وهو مظالم العباد الدنيوية.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٥٥/١ – شرح المفصل للزمخشري ٤١٠/٢ – كتاب سيبويه ٢٢٥/٤.
([2]) الآية ٩٨ من سورة مريم
([3]) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.
([4]) الآية ٣١ من سورة الأحقاف.

الرأي الراجح عندي في هذه المسألة أنها تزاد في غير الواجب، لأن دليل الكوفيين من الآيات به أوجه كما ذكر صاحب الدر المصون([1]) أن الآية بها ثلاثة أقوال **أحدها:** للتبعيض **والثاني:** أنها زائدة وفسرها بأنها تكون خطأ من حيث المعنى.

والثالثة: أنها تكون للسببية أي: من أجل ذنوبكم ووصفه بالضعف.

ومذهب سيبويه([2]) أن (من) الزائدة هي لتأكيد استقرار الجنس نحو (ما قام من أحد) ، وما قام من رجل.

([1]) الدر المصون ٦٥٢/٣.

([2]) ارتشاف الضرب ٤٤٦/٢.

المسألة الخامسة

لن

اختلف النحاة في طبيعة (لن)([1]) فعند سيبويه والجمهور أنها بسيطة مفردة، وذهب الخليل والكسائى إلى أنها مركبة من (لا) و(أن) إلا أن الهمزة حذفت تخفيفاً، ثم حذفت الألف لسكونها وسكون النون بعدها. كما قالوا في أيش والأصل أي شيئ فخففت.

واحتج الأولون بأن الأصل عدم التركيب، وإنما يصار إليه بدليل ظاهر ولا دليل على ذلك، بل الدليل يدل على فساده وبيانه من وجهين([2]) .

أحدهما: أنه يجوز تقديم معمولها عليها كقولك: زيد لن اضرب، وأن لا يتقدم عليها ما في حيزها: وبذلك احتج سيبويه([3]) على الخليل، وقد اعتذر عنه بأن التركيب غير الحكم كما غير المعنى. وهذه دعوى. ألا ترى أن (لولا) لما تغيرت في المعنى للتركيب لم يتغير الحكم في التقديم والتأخير.

وذهب الفراء([4]) إلى أن (لن) هي (لا) أبدلت ألفها نونا، وهو ضعيف ؛ لأنه لا دعوى ولا دليل عليها، ولأن (لا) لم توجد ناصبة في موضع.

والرأي الصواب عندي في هذه المسألة ما جاء به سيبويه إلى أنها ليست مركبة من كلمتين، بل هي بمنزلة شئ على حرفين ليس فيها زيادة، ولأن البساطة أصل والتركيب فرع. وكما وصف سيبويه دليل الخليل بالضعف

وإلى ذلك ذهب المالقى بأن الصحيح مذهب سيبويه ، ودلل على ذلك بذكر النص الذي رد به سيبويه على الخليل في كونها مركبة حيث قال :(لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها مثل: زيد لن أضرب([5]).

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٢/٢، الجنى الداني ٢٧٠ ، ارتشاف الضرب ٢٩٠/٢.
([2]) اللباب للعكبرى ٣٢/٢- شرح المفصل لابن يعيش١٥/٧
([3]) شرح المفصل لابن يعيش١٥/٧ - أسرار العربية ٢٨٨.
([4]) الجنى الداني ٢٧١- شرح المفصل لابن يعيش ١٥/٧
([5]) رصف المباني ٢٨٦ - كتاب سيبويه ٤٠٧/١.

المسألة السادسة

إذن

اختلف النحاة في طبيعة (إذن)([1]) فذهب الجمهور أنها حرف بسيط وبعض الكوفيين إلى أنها ظرف وهو (إذ) لحقه النون ونقل الجزائية ونقل فيه معنى الربط والسبب وأصلها إذا جئتني أكرمتك حذف ما تضاف إليه إذا وعوض فيها التنوين، كما عوضوا في حينئذ وحذفت الألف لالتقاء الساكنين. وذهب الخليل([2]) إلى أنها حرف مركب من (إذ) و(أن) غلب عليها حكم الحرفية، ونقلت حركة الهمزة إلى الذال وحذفت والتزم هذا النقل فإذا قال أزورك فقلت إذا أزورك فكأنك قلت: حينئذ زيارتي واقعة.

وصف العكبري([3]) قول الخليل بأنه دعوى لا دليل عليها. وذكر([4]) ابن يعيش والعكبري أن إذن تعمل بشروط **أحدها:** أن تدخل في ابتداء الجواب بهذا يجب إعمالها لا غير نحو إذن أكرمك في جواب أنا أزورك **والثاني:** أن يكون ما قبلها حرف عطف واوا أو فاء فيجوز إعمالها وإلغاؤها، نحو زيد يقوم وإذن يذهب فيجوز الرفع والنصب باعتبارين مختلفين.

والثالث: أن تقع متوسطة لا محلة معتمداً ما بعدها على ما قبلها أو كان الفعل فعل حال غير مستقبل وذلك في جواب من قال: أنا أزورك أنا إذن أكرمك فترفع هنا ؛ لأن الفعل معتمد على المبتدأ الذي هو أنا.

وزاد العكبري على هذه الشروط، أن (لا) يتصل بينها وبين الفعل بغير اليمين نحو (إذن والله أكرمك) وأن يكون الفعل مستقبلاً نحو إذن أظنك صادقاً.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٤/٢- ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢ أسرار العربية ٢٨٩.
([2]) ارتشاف الضرب ٣٩٥/٢- الجنى الدانى ٣٦٣.
([3]) انظر اللباب للعكبري ٣٤/٢.
([4]) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٦/٧- اللباب ٣٤/٢- المقتضب ١٤٨/٢ وأسرار العربية ٢٨٩ وحاشية الأمير على مغنى اللبيب للإمام ابن هشام الأنصاري ١٩/١ – شرح ابن عقيل ٣٤٤/٢.

المسألة السابعة

العطف بـ لكن بعد الإثبات

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز العطف بلكن في الإيجاب والبصريون لا يعطفون بها إلا بعد النفي([1]) .

واحتج الكوفيون بأن (لكن) كـ (بل) في المعنى فكانت مثلها في العطف. تقول :(ما جاءني زيد لكن عمرو) كما تقول: (ما جاءني زيد بل عمرو).

وحجة البصريين أن لكن يلزمها الاستدراك والاستدراك لا يكون إلا لمختلفين فإذا كان الأول نفياً كان الثاني إثباتاً، فيصح أن يقدر العامل بعدها، كقولك: قام زيد لكن عمرو، أي لكن قام عمرو، ولا يصح ذلك بعد الإثبات كقولك: قام زيد لكن عمرو ؛ لأنك إن قدرت لكن قام عمرو، لم يكن الثاني مخالفاً للأول، وإن قدرت لكن ما قام عمرو لم يصح، لأنك قدرت مع العامل ما ليس بعامل.

وحرف العطف إنما ينوب عن العامل فقط، ويدل على ذلك أنك لو قلت: قام زيد لكن عمرو ولم يقم كان جائزاً وظهور النفي والفعل بعد الاسم، دليل على أنه لم يكن مقدراً بعد لكن.

واعترض العكبري([2]) على حجة الكوفيين في أنها كـ (بل) في المعنى ووصفه بأنه باطل لوجهين **أحدهما:** ما كان بينهما من اختلاف في المعنى. **والثاني:** لو أسبقتها في العطف لأدى إلى الاشتراك والأصل أن ينفرد كل حرف بحكم.

ووصف الأنباري([3]) وصاحب ائتلاف النصرة([4]) أن العطف بها في الإيجاب يكون من باب الغلط والنسيان ، كما هو في (بل) ولا حاجة إلى تكثير الحروف بالتكرار مع وجود ما يقوم مقام المكرر.

لهذه الأدلة فالأصح عندي هو مذهب البصريين.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٤٢٧/١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٦/٢ الجنى الدانى ٥٣٥.
([2]) انظر اللباب للعكبري٤٢٧/١.
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٨٦/٢.
([4]) ائتلاف النصرة ١٤٩.

المسألة الثامنة

ربَّ

اختلف النحاة في (ربَّ)([1]) فهي اسم عند الكوفيين وحرف عند البصريين.

وحجة الكوفيين أنه اسم حملا على (كم) لأن كم للعدد والتكثير، ورب للعدد والتقليل.

وأنها تخالف حروف الجر في أربعة أشياء، أحدها: أنها لا تقع إلا في صدر الكلام بينما حروف الجر تقع متوسطة؛ لأنها إنما دخلت رابطة بين الأسماء والأفعال، وأنها لا تعمل إلا في النكرة وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة وأنها لا تعمل إلا في نكره موصوفة وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة.

كما لا يجوز إظهار الفعل الذي تتعلق به والذي يدل على دلالة ظاهرة على أنه ليس بحرف جر أنه يدخله الحذف فيقال في رُبّ- رُبَ في قوله تعالى (رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)([2]) قرئ بالتخفيف كما قرئ بالتشديد.

واستشهدوا بقول الشاعر([3]) على أنها أُخبر بها

إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عاراً عليك ورب قتل عار

فرفع (عار) بدل على أنه أُخبر عنها.

ودليل البصريين على أنها حرف أنها لا يحسن فيها علامات الأسماء ولا علامات الأفعال. وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحروف وهو تقليل ما دخلت عليه نحو (رُبّ رجل يفهم) وذلك قليل.

والرأي الراجح عندي هو ما جاء به البصريون كما ذكر العكبري- الأنباري باعتراضهم على أدلة الكوفيين من عدة أوجه([4]) .

([1]) انظر اللباب للكعبري ٣٦٣/١ – همع الهوامع ٣٥/٣ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣٢/٢.

([2]) الآية ٢ من سورة الحجر.

([3]) البيت اللباب ٣٦٣/١ المقتضب ٦٦/٣ – شرح الكافية ٣٢٩/٢.

([4]) انظر اللباب ٣٦٤/١، الإنصاف في مسائل الخلاف ٨٣٤/٢- شرح الرضى على الكافية ٣٠٧/٢ - أسرار العربية ١٠٤.

منها أن الإخبار عن (رب) غير مستقيم، لأن (رب) ليس لها معنى في نفسها حتى يصح نسبه الخبر إليها وأما ما جاء في البيت فهو شاذ، والوجه فيه أن يخبر بمبتدأ محذوف أي هو (عار) والجملة صفة لفعل.

وأما الفعل الذي تتعلق به (رب) فيجوز إظهاره غير أنهم اكتفوا بالصفة عنه في كثير من المواضع لظهور معناه إيجازا واختصاراً.

أما عن أنها لا تقع إلا في صدر الكلام، لأن معناها التقليل وتقليل الشئ يقارب نفيه، فأشبهت حروف النفي.

وأما أنها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، لأنهم جعلوا ذلك عوضاً عن حذف الفعل الذي تتعلق به.

المسألة التاسعة

إضمار (ربَّ) بعد الواو

اختلف النحاة([1]) في إضمار (رب) بعد الواو، فالجر بها عند البصريين. وعند المبرد والكوفيين الجر بالواو. وحجة البصريين، أن الواو ليست عاملة، وأن العمل لرب مقدرة، وذلك لأن الواو حرف عطفٍ وحرف العطف لا يعمل شيئاً، لأن الحرف يعمل إذا كان مختصاً وحرف العطف غير مختص، فوجب أن لا يكون عاملاً.

والدليل على أنها حرف عطف وأن (رب) مقدرة بعدها أنه يجوز ظهورها معها نحو (ورب بلدٍ عامية إعماؤه)([2]).

وذكر ابن مالك([3]) لا يجوز حذف حرف الجر وإبقاء عمله، إلا في (رب) بعد الواو.

وحجة الكوفيين([4]) أن واو (رب) تجر بنفسها، لأنها نائبة (رب) وهي تعمل الخفض، وكذلك الواو؛ لنيابتها عنها فهي كواو القسم لما نابت عن الباء عملت عملها، فكذلك الواو هاهنا.

والرأي الراجح عندي ما جاء به البصريون فهو الجر بها، وذلك لما اعترض عليه العكبري ووافقه ابن مالك([5]) وصاحب الإنصاف([6]) وصاحب كتاب ائتلاف النصرة([7]) بالرد على الكوفيين على أن الواو لما نابت عن (رب) عملت عملها كواو القسم بقولهم: جاء الجر بإضمار (رب) من غير عوض منها. كقول الشاعر([8]) :

رسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الحياة من جلله

والشاهد في قوله (رسم دار) حيث جر (رسم) برب محذوفة من غير أن تكون مسبوقة بأحد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء، وبل وذلك شاذ.

وإن قيل: الواو قد تأتي في أول الكلام وليس هنالك معطوفاً عليه قيل: إن لم يكن المعطوف عليه في اللفظ فهو مقدر.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٦٥/١ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٦/١، ارتشاف الضرب ٤٦٢/٢.
([2]) البيت مشطور من الرجز لرؤية بن العجاج – الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/١ -. ائتلاف النصرة– ص ١٤٥ – الكواكب الدرية ٤٣٤/١.
([3]) شرح ابن عقيل ٣٨/٢.
([4]) ائتلاف النصرة ص ١٤٥- شرح ابن يعيش١٠٥/٨.
([5]) شرح ابن عقيل ٣٨/٢
([6]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٧٧/٢.
([7]) ائتلاف النصرة ١٤٦.
([8]) لجميل بن معمر في ديوانه – تحقيق د. حسن نضار – بدون تاريخ طبعة – ص١٨٩ .

المسألة العاشرة

الآن

اختلف الكوفيون والبصريون في (الآن) فالكوفيون على أنها فعل والبصريون على أنها اسم كما اختلفوا في علة البناء([1])

وحجة الكوفيين أنها فعل وأصلها (أو أن) فقلبت الواو ألفا ثم حذفت لالتقاء الساكنين.

أما حجة البصريين أنها اسم لدخول الجار عليها كقولك: من الآن والى الآن وكذلك الألف واللام.

واختلفوا في علة بنائها، فذهب الكوفيون إلى أن الآن مبنية ؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماض من قولهم (آيتين) أي هان وبقِى الفعل على فتحته وقالوا إن الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنك إذا قلت: الآن كان كذا كأن المعنى الوقت الذي آن كان كذا وقد تقام الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف قال الشاعر([2]) :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدال

الشاهد في (الترضى) حيث دخلت (آل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا يدل على أن ما دخلت (آل) الموصولة على الفعل المضارع وهذا يدل على أن ما دخلت عليه اسم نحو القائم والمضروب وعلى الفعل وغيره، أو (الذي ترضى)

أما البصريون فذهبوا إلى أنه مبنى؛ لأنه شابه اسم الإشارة فاحتجوا بأن قالوا إنما قلنا ذلك ؛ لأن سبيل الألف واللام أن يدخل لتعريف الجنس كقوله تعالى (إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)([3]) أو لتعريف العهد لقوله تعالى (فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)([4]) أو يدخل على شي قد غلب عليه نعته فعرف به كقولك، العباس([5]) فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة، إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك (الآن) كقولك هذا الوقت فشابه اسم الإشارة واسم الإشارة مبنى، وكذلك ما

([1]) انظر اللباب للعكبري ٨٨/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٠/٢ شرح المفصل ابن يعيش١٠٢/٤.
([2]) البيت للفرزدق- شذور الذهب ١٦- خزانة الأدب ٣٣/١.
([3]) الآية ٢ من سورة العصر.
([4]) الآية ١٦ من سورة المزمل.
([5]) أحمد بن يحى بن يسار أبو العباس ثعلب إمام الكوفيين في النحو واللغة- معجم الأدباء لياقوت الحموى ١٠٢/٥.

أشبه، وكان الأصل فيه أن يبنى على السكون، إلا أنه مبنى على حركة التقاء الساكنين، وكان الفتح أولى لوجهين، **أحدهما:** أنها أخف الحركات وأشكلها بالألف والفتحة التي قبلها فاتبعها الألف. **والوجه الثاني:** أن نظائرها من الظروف المستحقة لبناء أواخرها على حركة كأين، أيان بنيت على الفتح، وكذلك (الآن) لمشاركتها لها في الظرفية([1]) .

وذكر سيبويه أن الآن إشارة إلى وقت أنت فيه. بمنزلة هذا والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم، فلما دخلت هاهنا لغير عهد تركت مبنياً وذهب المبرد أنها تبنى (الآن) مع الألف واللام، لان معرفته وقت قبل نكرته، وليس يشركه غيره في التسمية، فتكون الألف واللام معرفه له، وإنما تعنى الوقت الذي أنت فيه من الزمان فلذلك بني وخالف نظائره من الأسماء([2]).

وقيل: (الآن)([3]) هو اسم لزمن حضر جميعه أو بعضه. **فالأول:** نحو قوله تعالى (...الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ)([4]) أي بالحق الواضح **والثاني:** نحو قوله تعالى (...فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً)([5])

الرأي الصواب عندي في هذه المسألة أنه اسم لدخول الجار عليها وأنه مبنى ؛ لأنه أشبهه الحروف ؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها وهذا ما جاء به سيبويه وأكثر البصريين.

([1]) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٥٢٣/٢- انظر كتاب الحجة في القراءات السبع لابن خالويه تحقيق وشرح عبد العال سالم مكرم ط/٤ ١٤٠١هـ-١٩٨١م ، بيروت ص ١٨٤.

([2]) شرح المفصل في العربية للزمخشري وفي زيله كتاب المفصل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين ط٣ بدون ت /ص ١٧٣.

([3]) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ٩٥ والإفادة من حاشيتى الأمير وعباده ١٠٩.

([4]) الآية ٧١ من سورة البقرة.

([5]) الآية ٩ من سورة الجن.

المسألة الحادية عشرة

كون (إن) بمعنى (إذ) الشرطية

اختلف البصريون والكوفيون في (إن) الشرطية بمعنى (إذ) فعند البصريين لا تجوز وأجازه الكوفيون([1]) فحجة البصريين من وجهين: أحدهما: أن (إذ) اسم و(إن) حرف ووقوع الحرف بمعنى (إن) مخالف معنى (إذ).

واحتج الكوفيون بأن (إن) قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب بمعنى (إذ) بقوله تعالى (وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَى عَبْدِنَا)([2]) والمعنى : إذ كنتم ؛ لأن (إن) للمتردد، ولم يكن في ريب اليهود تردد. ومنه قوله تعالى (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ آمنين)([3]) أي إذ شاء الله.

واعترض العكبري على حجة الكوفيين بأن العرب تذكر مثل ذلك على جهة الاحتجاج والإلزام للخصم حتى يعترف. وكذلك يقول الرجل لابنه: إن كنت ابني فأطعني. يدل على أنها للشرط لمجيء الفاء في جوابها وأنها لا يعمل فيها ما قبلها.

واعترض ابن الحاجب([4]) على أن (إن) ليست مفيدة للشك تعالى الله عنه بل لعدم القطع في الأشياء الجائزة ، وقوعها وعدم وقوعها، لا للشك ولو سلمنا ذلك أيضاً قلنا: إنه تعالى يستعمل الكلمات استعمال المخلوقين، وإن كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لضرب من التأويل كقوله تعالى (لِّيَبْلُوَكُمْ)([5]) ولما كان التكليف من حيث التخير في صورة الابتلاء، وقال تعالى (...لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)([6]) لما كان يرتجى منكم ذلك وقال تعالى (يُضِلُّ مَن يَشَاءُ)([7]) أي يترك الألطاف لمن لا ينفعه فكذلك قال تعالى (وَإِن كُنتُمْ فِي رَيْبٍ)([8]) لما كان أمرهم في نفسه محتملاً الإيمان وضده والارتياب وضده لا بالنسبة إلى علم الباري تعالى.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٥٢/٢- الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٣٢/٢.
([2]) الآية ٢٣ من سورة البقرة.
([3]) الآية ٢٧ من سورة الفتح.
([4]) شرح الرضى على كافية ابن الحاجب- عبد العال سالم مكرم ٩٣/٤.
([5]) الآية ١٦٥ من سورة الأنعام
([6]) الآية ٢١ من سورة البقرة
([7]) الآية ٨ من سورة فاطر.
([8]) الآية ٢٣ من سورة البقرة.

كما رد الأنباري حجة الكوفيين في قوله تعالى (لَتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِن شَاء اللَّهُ)([1]) بوجهين أحدهما: أن يكون الاستثناء وقع دخولهم آمنين ، والثـــاني : أن يكون ذلك عن طريق التأديب للعباد.

([1]) الآية ٢٧ من سورة الفتح.

المسألة الثانية عشرة

المجازاة بكيف

كيف سؤال عن حال تضمنت همزة الاستفهام، فإذا قلت: كيف زيد فكأنك قلت أصحيح زيد أم سقيم، أآكل زيد أم شارب، إلى غير ذلك فجاءوا بكيف اسماً مبهماً يتضمن جميع الأحوال. والصحيح أنها اسم لا ظرف ؛ لأنها لو كانت ظرفاً أوفى تقدير الظرف لم يمتنع دخولها على أين ، وحتى وهى مبنية([1]) .

اختلف الكوفيون والبصريون في كيف([2]) فالكوفيون إلى أن (كيف) يجازى بها كما يجازى بمتي، ما ، وأينما وما أشبهها والبصريون أنه لا يجوز.

وحجة الكوفيين إلى أنها مشابهة لكلمات المجازاة في الاستفهام (كيف) سؤال عن حال كما أن (أين) سؤال عن المكان، و(متى) سؤال عن الزمان، ولأن معناها كمعنى كلمات المجازاة في نحو: كيف تصنعُ أصنعُ بالرفع، فكذلك في الجزم.

وأما حجة البصريين لا يجازى بكيف لضعفها ونقصها عن تصرف أخواتها؛ لأن جوابها لا يكون إلا نكرة ، وسائر أخواتها تارة تجاب بالمعرفة ، وتارة تجاب بالنكرة، وبكونها اسما لا يخبر عنها فلا يقال: كيف في الواو كما يقال: من في الدار وما عندك على الابتداء والخبر، وأنها اسم لا يصح أن يرجع إليها الضمير مثل الأدوات من، ما ، وأي ، ومعها يعود إليها الضمير حيث لا يجوز نحو (كيف ضربته) والهاء تعود إلى كيف.

والأقرب للصواب عندي رأى البصريين لما عليه العكبري([3]) والأنباري([4]) وابن يعيش([5]) والزمخشري([6]) في أنها لا يجوز المجازاة بها . قد رد بعضهم على قول الكوفيين لأن المجازاة بغير كيف غير متعذرة أما كيف يتعذر أن يكون

([1]) انظر شرح المفصل لابن يعيش١٠٩/٤ شرح المفصل للزمخشري ١٤١/٣.
([2]) اللباب للعكبري ٦٢/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٣/٢.
([3]) اللباب للعكبري ٦٣/٢.
([4]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٦٤٤/٢.
([5]) شرح المفصل لابن يعيش١٠/٤.
([6]) شرح المفصل للزمخشري ١٤١/٣.

المجازى على جميع أحوال المجازى وصفاتها كلها لكثرتها وتنوعها لأنك لو قلت: (كيف تكن أكن) بمعنى على حال تكون أكن فهذا يتعذر لذلك لا يجوز.

وقد انفرد الأنباري بوجه في الرد على الكوفيين بقولهم (إن هذا يلزمكم في تجويزكم كيف تصنع اصنع بالرفع؛ لأن ظاهر هذا يقتضى ما منعتموه).

فقال البصريون: الفرق بينهما أنا إذا رفعنا بعد كيف فإنما نقدر أن هذا الكلام قد خرج على حال علمها المجازى، فانصرف اللفظ إليها، فلذلك صح الكلام، ولم يكن هذا التقدير في الجزم بها على المجازاة ؛ لأن الأصل في الجزاء إلا يكون معلوما إنما يكون ب (إن) وأنت إذا قلت: (إن قمتُ قمتَ) فوقت القيام غير معلوم، فلما كان الأصل في الجزاء أن يكون غير معلوم، بطل أن تقدر كيف في الجزاء واقعة على حال معلومة ؛ لأنها تخرج من الإبهام وتباين أصل كلمات الجزاء، فلذلك لم يجز الجزاء بها على تقدير حال معلومة.

المسألة الثالثة عشرة

كِلتا

مذهب سيبويه أن التاء في كلتا بدل من لام الكلمة، وعند الجرمي التاء زائدة ووزنها فعتل([1])

فحجة سيبويه([2]) أن التاء بدل من لامها والألف فيها للتأنيث على حد إبدالها في بنت وأخت وأصلها (كلوى) ووزنها فعلى والذي يدل على أنها معتلة بمنزلة لام حجا، وأن تكون اللام واواً أمثل من أن تكون ياء ؛ لأن إبدال التاء من الواو إضعاف إبدالها من الياء والعمل إنما هو على الأكثر فتقول في النسب إليها، كلويّ وجب رد كلتا إلى الأصل وحذفت التاء ثم حذفت ألف التأنيث فقيل كلوى واللام متحركة وقد صح تحريكها في كلا.

وذكر العكبري([3]) أن الكلمة مؤنثة لاختصاصها بتوكيد المؤنث ، والأصل أن يكون للتأنيث علامة، والألف هنا تصلح لذلك، والتاء قبلها لا تكون حشوا، وزيادتها في هذا المثال لا نظير له.

واعترض ابن يعيش([4]) على قول الجرمى في أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها ، فتحة نحو طلحةُ وقائمة أو أن يكون قبلها ألف نحو شهلاء. وأن علامة التأنيث تكون في آخر الاسم لا محالة ، وكلتا اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع البصريين، فلا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث وقبلها ساكن. وأن فعتلا مثال لا يوجد في الكلام أصلاً فيحمل هذا عليه فعلى هذا لو سميت رجلاً بكلتا لم تصرفه على قول سيبويه معرفة ولا نكرة لأن ألفها للتأنيث بمنزلة ألف ذكرى، وتصرفه نكرة في قول الجرمى؛ لأن أقصى أحواله أن يكون كقائمة وقاعدة.

واحتج الجرمي([5]) بأن الألف لو كانت للتأنيث لم تقلب في الجر والنصب ياء، واعترض العكبري على حجة الجرمى بوجهين أحدهما: أن القلب هنا استحسان

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٣٨/٢ – الكتاب لسيبويه ٨٢/٢.
([2]) اللباب للعكبري ٣٣٨/٢ – شرح المفصل لابن يعيش٦/٦، الأشباه والنظائر في النحو ٢١٢/١.
([3]) اللباب العكبري ٣٣٨/٢.
([4]) شرح المفصل لابن يعيش ٦/٦.
([5]) انظر اللباب للعكبري ٣٣٨/٢.

وحمل على ألف (على) و(إلى) كما أبدلت في المذكر وهي لام الكلمة، والمنقلبة في الجر والنصب لا تكون لاما.

والثاني: أنهم قد قلبوا التأنيث ياء فقالوا في (سعدى) سعديات لأجل الدليل المقتضى للقلب فلذلك هنا.

وقد ذهب قوم إلى أن التاء فيها بدل من الياء لأن الإمالة في (كلا) جائز والأصل في مثل ذلك للباء.

وإبدال التاء من الياء([1]): وهو قليل لبعد مخرج الياء منها إلا أن بينهما مشابهة من وجهين: أحدهما أن في التاء همسا وفي الياء خفاء والمعنيان متقاربان والثاني: أن التاء تشبه الواو من الوجه، الذي ذكرنا قبل وبين الياء والواو مشابهة في المد والاعتلال وقلب كل واحد منها إلى الأخرى. ومرادفتها إياها في إرداف الأبيات نحو: سرحون وتكريت وبين أختيها وهما الضمة والكسرة تقارب بحيث جاز وقوعها في الإقواء([2]) في القصيدة الواحدة.

والرأي الصواب في هذه المسألة ما جاء به سيبويه أن التاء بدل من لامها ، والألف فيها للتأنيث والذي يدل على ذلك ما ذكر من أدلة واعتراض على الآراء التي تخالف سيبويه والجمهور.

([1]) اللباب العكبرى ٣٣٩/٢. سر صناعة الإعراب١٥٢/١.

([2]) الإقواء هو اختلاف حركة الروى في القصيدة الواقعة بين ضم وكسر.

المسألة الرابعة عشرة

كلا وكِلتا

اختلف([1]) الكوفيون والبصريون في كلا وكلتا. فعند الكوفيين فيهما تثنية لفظية ومعنوية، وأصل (كلا) (كل) فخففت اللام وزيدت الألف للتثنية أو زيدت التاء في (كلتا) للتأنيث والألف فيهما كالألف في (الزيدان، والعمران) وحذفت نون التثنية للزوم الإضافة([2]). أما البصريون على أن فيها إفرادا لفظاً وتثنيه معنوية والألف فيهما كالألف في (عصا ورحا)

وحجة الكوفيين السماع والقياس ومن السماع قول الشاعر([3]):

في كلت رجليها سلامي واحدة * كلتاهما مقرونة بزائدة

فافرد قوله (كلت) فدل على أن كلتا تثنية

وفي هذا الشاهد اتفق الأنباري مع العكبري في حجة الكوفيين وأما القياس فمن وجهين:

أحدهما: أن الضمير يعود إليه بلفظ التثنية في بعض المواضع كقول الشاعر([4]):

كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رأبي

فرد إلى اللفظ والمعنى، فقال: قد أقلعا، اعتباراً بالمعنى وقال رأبي، ولم يقل رابيان اعتباراً باللفظ.

والثاني وأنهما في الجر والنصب بالياء وفي الرفع بالألف أذا أضيفا إلى مضمر([5])

أما حجة البصريين من وجوه **أحدهما:** أنهما بالألف في الأحوال الثلاث أذا أضيفا إلى الظاهر وليس المثنى ولو كانت للتثنية لانقلبت في النصب والجر إذا أضيفتا المظهر ؛ لأن الأصل هو المظهر نقول: رأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، ورأيت كلتا المرأتين، ومررت بكلتا المرأتين. ولو كانت للتثنية لوجب أن تنقلب مع المظهر قلما لم تنقلب دل على أنها الألف المقصورة وليست للتثنية.

([1]) انظر اللباب للعكبري ٣٩٨/١- الإنصاف في مسائل الخلاف ٤٣٩/٢.
([2]) معانى القران للفراء تأليف أبى زكريا تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبى مراجعة على النجدى دار السرور بدون تاريخ ١٤٢/٢.
([3]) الخزانة ٧٩٢/٢- اللباب ٣٩٨/١.
([4]) اللباب للعكبري ٣٩٩/١ – أسرار العربية ص ٢٥٦.
([5]) اللباب للعكبري ٣٩٩/١ – أسرار العربية ص ٢٥٦.

والذي يدل أن الألف ليست للتثنية فيهما أنها تجوز إمالتها كقوله تعالى (إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلاَهُمَا)([1]) .

والثاني: أنهما لا ينطبق بالواحد منهما، فلا يقال في الواحد (كل) بخلاف المثنى.

والثالث: أيهما يضافان إلى المثنى ولو كانا مثنيين للزم أن يضاف الشئ إلى نفسه وهو باطل.

والرابع: أن الضمير يرجع إليه بلفظ الإفراد كقوله تعالى (كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا...)([2]) .

من هذه الأدلة يتضح لي أن الرأي الراجح عندي ما جاء به البصريون. لأن ما استدل به الكوفيون من أدلة مردودة منها ما استدلوا به من لا حجة فيه لأن الأصل أن تقول (كلتا) بالألف إلا أنه حذفها للضرورة الشعرية.

أما عودة الضمير للمثنى إليه فعلى المعنى، والإفراد على اللفظ وهذا مثل (كل) ومن فإن الضمير يعود إلى لفظهما تارة كقوله تعالى (وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً)([3]) (بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ...)([4]) وتارة يجمع حملا على المعنى كقوله تعالى (وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)([5]) (وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ وَيَعْمَلُونَ عَمَلاً دُونَ ذَلِكَ وَكُنَّا لَهُمْ حَافِظِينَ)([6]) وأما جعلها بالياء في الجر والنصب فلم يكن لما قالوا، إذا لو كان كذلك لاستمر مع المضمر والمظهر كما في كل المثنى وإنما قلبت الألف ياء مع المضمر لوجهين.

أحدهما: أن (كلا وكلتا) يشبهان (على وإلى ولدى) في أنها لا تستعمل وحدها، بل لابد من دخولها على الاسم.

والثاني إذا أضيفت إلى المضمر لم تكن إلا تابعة للمثنى فجعل لفظها كلفظ ما تتبعه استحساناً.

وفي ذلك أتفق مع العكبري([7]) والأنباري([8]).

([1]) الآية ٢٣ من سورة الإسراء.
([2]) الآية ٣٣ من سورة الكهف.
([3]) الآية ٩٥ من سورة مريم.
([4]) الآية ١١٢ من سورة البقرة.
([5]) الآية ٨٧ من سورة النمل.
([6]) الآية ٨٢ من سورة الأنبياء.
([7]) انظر اللباب للعكبري ٣٩٩/١.
([8]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢٤٧/٢ – أسرار العربية ٤٠١.

المسألة الخامسة عشرة

أيهم

ذكر ابن مالك([1]) وابن يعيش([2]) أن (أيا) لها أربعة أحوال، أحدها: أي تضاف ويذكر صدر صلتها نحو:(يعجبني أيهم هو قائم) الثاني: أن لا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: (يعجبني أي قائم) الثالث أن لا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني أيهم هو قائم، وفي هذه الأحوال الثلاثة تكون معربة بالحركات الثلاث لا خلاف فيها.

أما الرابع أن تضاف ويحذف صدر الصلة، نحو (يعجبني أيهم قائم) ففي هذه الحالة تبنى على الضم عند سيبويه وذهب بعض البصريين والكوفيين إلى أنها معربة.

وذهب الخليل([3]) بن أحمد إلى أن (أيهم) مرفوع بالابتداء وما بعده خبره يجعل (أيهم) استفهاماً، ويحمله على الحكاية بعد قول مقدر. وحجة البصريين: أن الأصل في (أي) أن تكون مبنية في الشرط، والجزاء، والاستفهام لتضمنها معنى الحرف. وإذا كانت بمعنى (الذي) يجب أن تبنى لنقصانها. وإذا حذف من صلتها شئ خالفت بقية أخواتها فازداد نقصانها ومخالفتها للأصل، فيجب أن ترجع إلى حقها من البناء واحتج بقوله تعالى (ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً)([4])

واحتج الكوفيون([5]) بما قاله الجرمي: خرجت من البصرة فلم أسمع منذ فارقت الخندق إلى مكة أحد يقول لأضربن أيهم أفضل، بالضم، بل بنصبها([6]) ولأن (أيهم) معربة في غير هذا الموضع فتكون معربة، واستشهدوا بالآية السابقة بقراءة النصب.

([1]) شرح ابن عقيل ١٦١/٢، اللباب للعكبرى ١٢٣/٢.
([2]) شرح المفصل لابن يعيش ٢١/٢.
([3]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٠/٢.
([4]) الآية ٦٩ من سورة مريم.
([5]) اللباب للعكبرى ١٢٣/٢.
([6]) البحر المحيط ٢٠٩/٦ – الكشاف ٣٢/٣.

أما الخليل عنده (أيهم) مرفوع بالابتداء وما بعده مرفوع على الحكاية ومنه قول الشاعر([1]) :

ولقد أبيت من الفتاة بمنزل * فأبيت لا حرج ولا محروم

والشاهد في رفع (حرج ومحروم) على الحكاية . فعند سيبويه (لا حرج) خبر مبتدأ محذوف ليس ضمير المتكلم وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل نصب على الحكاية وقد اعترضوا([2]) على قراءة النصب . ودليل الكوفيين على أنها قراءة شاذة لبعض العرب ، ولم يقع الخلاف في هذه اللغة، ولا في هذه القراءة وإنما وقع الخلاف في اللغة الفصيحة المشهورة في (أيهم) بالضم، وذكر العكبري في التبيان أن قراءة الضم فيها قولان: أحدهما أنها ضمة بناء مذهب سيبويه، وهي بمعنى الذي وإنما بُنيت ؛ لأن أصلها البناء ؛ لأنها بمنزلة الذي، و(أي) من الموصولات إلا أنها أعربت حملا على كل أو بعض، فإذا وصلت بجملة تامة بقيت على الإعراب، وإذا حذف العائد عليها بنيت لمخالفتها بقية الموصولات فرجعت إلى حقها من البناء.

والقول الثاني: هي ضمة الإعراب وفيها أقوال: منها أنها مبتدأ وأشد خبره، وهو على الحكاية وهو قول الخليل([3]) و الثاني : كونه مبتدأ وخبرا واستفهاماً إلا أن موضع الجملة نصب (لننزعن) وهو فعل معلق عن العمل، والثالث : أن الجملة مستأنفة، و(أي) استفهام ومن زائدة أي لننزعن كل شيعة وهو قول الأخفش ، والكسائى وهما يجيزان زيادة (من) في الواجب. والرابع : إن (أيهم) مرفوع بشيعة ؛ لأن معناه نشيع وهو قول المبرد، والخامس أن (ننزع) علقت عن العمل، لأن معنى الكلام معنى الشرط والشرط يعمل فيما فعله، والتقدير لننزعنهم تشيعوا أو لم تشيعوا، وإن تشيعوا وهو قول الفراء([4]) وقيل قول يونس بن حبيب([5]) وهو ضعيف جداً ؛ لأن الفعل إذا كان مؤثراً لا يجوز إلغاؤه.

([1]) البيت للأخطل الخزانة ٥٥٣/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٠/٢.
([2]) اللباب للعكبرى ١٢٤/٢ – التبيان لإعراب القرآن ٨٧/١.
([3]) البحر المحيط ٢٠٨/٦؛ أسرار العربية ٣٢٩ - التبيان لإعراب القرآن ٨٧/١.
([4]) التبيان لإعراب القرآن ٨٧/١.
([5]) الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٥/٢ أسرار العربية ٣٣٠.

والرأي الصواب عندي في هذه المسألة هو رأى البصريين ؛ لأن ما جاءوا به القراءة فهي قراءة مشهورة بينما قراءة الكوفيين قراءة شاذة، ونسبة لأن البصريين استشهدوا بالشعر أيضا منه قول الشاعر([1]) :

إذا ما أتيت بني مالكِ * فسلم على أيهم أفضل

الشاهد في قوله (على أيهم أفضل) بضم أيهم ويلزم أن تكون (أي) في هذه العبارة موصولة بمعنى الذي ، ويكون (أفضل) خبر لمبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام فسلم على الذي هو أفضل ، ولا يجوز أن تكون (أي) استفهامية مع الضم ، لأنه يلزم على هذا محظوران : أحدهما أن يعلق حرف الجر على العمل في لفظ المجرور لأن (أي) الاستفهامية غير مبنية ، وهذا مما لا يقوله أحد . والثاني : أن يخرج اسم الاستفهام عن الصدارة ، كما لا يجوز أن تكون أي شرطية ، لأن الشرطية لا تبنى على الضم وعلى ذلك فهي لغة منقولة صحيحة لا وجه لإنكارها أما ما حكي عن الجرمى فيجوز أن يكون ما سمعه لغة بعض العربية.

([1]) البيت لغسان بن دعله، أحد الشعراء المخضرمين – شرح ابن عقيل ١٦٢/٢ – الإنصاف في مسائل الخلاف ٧١٥/٢.

الخاتمة

الحمد لله أولاً وأخيراً والصلاة والسلام علـــى خـــاتم الأنبيـــاء والمرســـلين محمدﷺ، على أن اكتمل هذا البحث بعد جهد طويل .

وبعد :

جاء هذا البحث بعنوان : (المسائل الخلافية في كتاب اللباب للعكبري دراسة نحوية صرفية) .

أولاً ذكرت المقدمة وفيها خطة البحث ، ثم تمهيـــداً ، وتحـــدثت فيـــه عـــن العكبري ، اسمه ، ومولده وشيوخه وتلاميذه ، وآثاره في النحو ومذهبـــه ، وبعـــد ذلك قمت بتقسيم هذا البحث إلى ثلاثة أبواب ، وفي كل باب فصول ، وفـــي كـــل فصل مسائل خلافية .

الباب الأول بعنوان : الاسم وإعرابه وصرفه ، واشتمل على أربعة فصول ، فالفصل الأول في الإعراب والبناء ، وفيه إحدى عشرة مسألة ، والفصل الثاني في المرفوعات ، واحتوى ثلاثة عشرة مسألة ، كلها ما بين الفاعل والمبتدأ والخبر . والفصل الثالث عن المنصوبات والمجرورات واشتمل على اثنتي عشرة مســـألة . والفصل الرابع تحدثت فيه عن صرف الاسم وعدمه ، ووردت فيه عشرون مسألة وفي هذا الفصل تناولت كل القضايا الصرفية مثل ما ينصرف وما لا ينصـــرف ، والترخيم ، والوقف ، والتصغير ، والمقصور ، والمثنى ، والإعلال والإبدال .

والملاحظ أن هذا الباب شمل على ست وخمسين مسألة .

أما الباب الثاني بعنوان : الفعل إعرابه واشتقاقه ، وذكرت فيه ثلاثة فصول، الفصل الأول في إعراب المضارع واحتوى عشرة مسائل ، تحـــدثت عـــن علـــة إعرابه ، ورافع المضارع ، والأفعال الخمسة ، وناصب المضارع بعـــد الـــواو ، والفاء ، وحتى ، ودخول النون عليه والجازم لفعل الشرط . والفصل الثاني عـــن اشتقاق الفعل ، وفيه خمس مسائل ، وهي المصدر أصل للفعل أم العكس ، وأولى العاملين بالعمل ، وتقديم خبر ما زال وليس ، والعامل في الصفة .

والفصل الثالث عن الماضي والأمر . وذكرت فيه سبع مسائل وهي مجـــيء الماضي حالاً ، وفعل الحال ، وطبيعة نعم وبئس وطبيعة (أفعل) في التعجـــب ، والتعجب في الألوان ، وبناء فعل الأمر .

وأما الباب الثالث عن الحروف والأدوات

وقمت بتقسيم هذا الباب إلى قسمين ، الفصل الأول عن الحـــروف المفـــردة وفيه عشر مسائل ، اشتملت على الهمزة ، والألف والـــلام ، ولام التعريـــف ولام الابتداء ، ولام التعليل ، واللام الداخلة على خبر لكن ، ودلالة الواو على الترتيب، وزيادة الواو .

والفصل الثاني عن الأدوات وفيه خمس عشرة مسألة وهي إعمـــال (إن) ، و(أو) ، بمعنى الواو وبل ، وما المصدرية وزيادة من في الواجب وطبيعة لـــن وإذن ، والعطف بلكن ، والآن ، وكلا وكلتا ، وأيهم .

النتائج :

١- من الملاحظ أن العكبري اعتنى بمسائل الخلاف عناية كبيرة حيث كان يقارن ويوازن ويأتي بالأدلة ويستنبط الحجج ويدافع العلة بالعلة .

٢- كان دقيقاً في عرض الخلاف بين علماء البصرة وعلماء الكوفة ومناقشة آراءهم بالدليل والبرهان .

٣- تظهر في مسائله الخلافية نصرته للبصريين في كثير من المسائل ، فهو يبدأ المسألة بحكم قاطع ينطق به لسان بصري مثل قوله .. عندنا ، وعندهم .

٤- كان يدحض حجج الكوفيين بالرد عليهم وبطلان آراءهم .

٥- ويصف آراءهم تارة بالفساد ، والشذوذ والضعف في أغلب المسائل كمسألة العامل في المبتدأ وفي (لكن) يقول : (مفردة ، أما قول الكوفيين هي مركبة من لا وإن الكاف الزائدة ، والهمزة محذوفة وهذا ضعيف جداً) .

٦- ويعتمد على الأصول البصرية في القضايا النحوية نحو قوله : (العامل في الفاعل والمفعول الفعل) ومثل ذلك شرط العامل أن يتقدم على المعمول لفظاً وتقديراً ، ومنها إجازته تقديم خبر ليس معتمد على قوله تعالى : (أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم) ([1]) ومن الأصول التي اعتمد عليها عدم العامل لا يكون عاملاً، والعاملان لا يعملان عمل واحد .

٧- أما عن استشهاده في المسائل يعتمد على القرآن ، وأشعار العرب والملاحظ أن استشهاده بالحديث الشريف قليل جداً .

٨- المسائل التي تناولتها في هذا البحث بلغت حوالي مائة وثلاثة مسائل .

([1]) الآية ٨ من سورة هود

التوصيات :

١- الوقوف على مؤلفات العكبري لأنها غنية بالعلم والمعرفة .

٢- دراسة مذهبه من خلال مؤلفاته .

٣- دراسة الشواهد الشعرية والقرآنية في كتابه .

٤- الوقوف على كتاب التبيان في إعراب القرآن للعكبري .

٥- دراسة المسائل التي خالف فيها العكبري المذهب الكوفي ووصفها بالبطلان والفساد .

٦- الموازنة بين المسائل التي تناولها العكبري والأنباري .

الفهارس العامة

فهرس القرآن

سورة البقرة			
رقم	الآية	رقمها	الصفحة
٠١	(الٓمٓ)	١	٢٩
٠٢	(ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ ....)	٢	٢٩
٠٣	(وَمِمَّا رَزَقۡنَاهُمۡ يُنفِقُونَ)	٣	١٨٤
٠٤	(...لَعَلَّكُمۡ تَتَّقُونَ)	٢١	١٩٥
٠٥	(وَإِن كُنتُمۡ فِي رَيۡبٍ)	٢٣	١٩٥
٠٦	(...وَادۡخُلُواْ ٱلۡبَابَ سُجَّدٗا)	٥٨	١٧٣
٠٧	(....وَلَا تَعۡثَوۡاْ فِي ٱلۡأَرۡضِ مُفۡسِدِينَ)	٦٠	٧٢
٠٨	(...الآنَ جِئْتَ بِالْحَقِّ....)	٧١	١٩٤
٠٩	(.... وَمَا ٱللَّهُ بِغَٰفِلٍ عَمَّا تَعۡمَلُونَ)	٧٤	٥٩
١٠.	(وَإِذۡ أَخَذۡنَا مِيثَٰقَ بَنِي إِسۡرَٰٓءِيلَ)	٨٣	١٧٧
١١.	(ثُمَّ أَنتُمۡ هَٰٓؤُلَآءِ تَقۡتُلُونَ أَنفُسَكُمۡ ....)	٨٥	٢٨
١٢.	(مَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ....)	١٠٢	١٢٥
١٣.	(بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلّهِ...)	١١٢	٢٠٢
١٤.	(وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى)	١٣٤	١٨١
١٥.	(....وَمَا كَانَ اللّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ....)	١٤٣	١٦٧
١٦.	(إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ....)	١٥٨	١٧٣
١٧.	(فَإِذَآ أَفَضۡتُم مِّنۡ عَرَفَٰتٖ)	١٩٨	١٦
١٨.	(وَزُلْزِلُواْ حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ....)	٢١٤	١٢٦
١٩.	(وَلاَ يَزَالُونَ يُقَاتِلُونَكُمْ....)	٢١٧	١٢٥
٢٠.	(إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً)	٢٤٨	٥٣

رقم	الآية	رقمها	الصفحة
٢١.	(...وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ...)	٢٧١	١٨٥
	سورة آل عمران		
٢٢.	(يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي)	٤٣	١٧٤
٢٣.	(لَن تَنَالُواْ الْبِرَّ حَتَّى تُنفِقُواْ....)	٩٢	١٨٤
٢٤.	(لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ....)	١٢٨	١٨١
	سورة النساء		
٢٥.	(... وَاتَّقُوا اللهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ ....)	١	٨١-٨٢
٢٦.	(.... وَلَهُۥٓ أَخٌ ....)	١٢	٢٦
٢٧.	(....وَبَنَاتُ ٱلْأَخِ ....)	٢٣	٢٦
٢٨.	(لِيُبَيِّنَ لَكُمْ وَيَهْدِيَكُمْ سُنَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ)	٢٦	١٦٧
٢٩.	(....وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا)	٢٨	٧٢
٣٠.	(....وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ نَصِيرًا)	٤٥	٦٠
٣١.	(....فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ ....)	٧١	٧٢
٣٢.	(أَيْنَمَا تَكُونُواْ يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ)	٧٨	٤٠
٣٣.	(أَوْ جَآؤُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ)	٩٠	١٤٧
	سورة المائدة		
٣٤.	(وَامْسَحُواْ بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَينِ)	٦	١٣٣-١٣٤
٣٥.	(إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلصَّـٰبِـُٔونَ وَٱلنَّصَـٰرَىٰ....)	٦٩	٦٢
٣٦.	(.... مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْأَاخِرِ ....)	٦٩	٦٢
٣٧.	(....مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ...)	٨٩	١٨٠

سورة الأنعام			
رقم	الآية	رقمها	الصفحة
٣٨.	(فَالِقُ ٱلۡإِصۡبَاحِ وَجَعَلَ ٱلَّيۡلَ سَكَنٗا....)	٩٦	٣٧
٣٩.	(....أَنزَلَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ مُفَصَّلٗاۚ ....)	١١٤	٧٣
٤٠.	(حَرَّمۡنَا عَلَيۡهِمۡ شُحُومَهُمَا....)	١٤٦	١٧٩
٤١.	(مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاؤُنَا)	١٤٨	٥٧
٤٢.	(ثُمَّ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ....)	١٥٤	١٦٣
٤٣.	(قُلْ إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي....)	١٦٢	١٣٢
٤٤.	(لِّيَبْلُوَكُمْ)	١٦٥	١٩٥
سورة الأعراف			
٤٥.	(فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَاء....)	٥٣	١٢٢
٤٦.	(وَقُولُواْ حِطَّةٌ....)	١٦١	١٧٣
٤٧.	(....إِنْ أَنَاْ إِلَّا نَذِيرٌ ....)	١٨٨	٦٠
سورة الأنفال			
٤٨.	(وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِن قَوْمٍ خِيَانَةً....)	٥٨	١٢٧
سورة يونس			
٤٩.	(فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُواْ هُوَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ)	٥٨	١٥٧
٥٠.	(....فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ....)	٧١	٧٨
٥١.	(وَلاَ تَتَّبِعَآنِّ سَبِيلَ الَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ)	٨٩	١٣٠
٥٢.	(....لَأَمَن مَن فِي ٱلۡأَرۡضِ كُلُّهُمۡ جَمِيعًاۚ ....)	٩٩	٧٣
سورة هود			
٥٣.	(أَلاَ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفاً عَنْهُم)	٨	١٤٢-١٤٣

رقم	الآية	رقمها	الصفحة
٥٤.	(وَهَــذَا بَعْلِي شَيْخا)	٧٢	١٤٩
	سورة يوسف		
٥٥.	(... وكَانُواْ فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)	٢٠	١٦٣
٥٦.	(وَقُلْنَ حَاشَ لِلّهِ مَا هَــذَا بَشَراً)	٣١	١٨٣
٥٧.	(.... مَا هَـذَا بَشَرًا ....)	٣١	٥٩
٥٨.	(لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُوناً مِّنَ الصَّاغِرِينَ)	٣٢	١٢٨-١٣٢
٥٩.	(.... إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ....)	٧٨	٢٧
٦٠.	(فَلَنْ أَبْرَحَ الأَرْضَ حَتَّىَ يَأْذَنَ لِي....)	٨٠	١٢٦
	سورة إبراهيم		
٦١.	(...لَنُخْرِجَنَّــكُم مِّنْ أَرْضِنَا....)	١٣	١٨١
٦٢.	(....وَمَآ أَنتُم بِمُصْرِخِىَّ ....)	٢٢	٣٠
٦٣.	(وَقَدْ مَكَرُواْ مَكْرَهُمْ وَعِندَ اللّهِ مَكْرُهُمْ....)	٤٦	١٦٦
	سورة الحجر		
٦٤.	(رُّبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُواْ لَوْ كَانُواْ مُسْلِمِينَ)	٢	١٩٠
٦٥.	(لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ)	٧٢	١٠٩
	سورة النحل		
٦٦.	(وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ وَلَنِعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ)	٣٠	١٦٩
٦٧.	((وَلَقَدْ نَعْلَمُ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ ...)	١٠٣	أ
٦٨.	(....ٱتَّبِع مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ حَنِيفًا ....)	١٢٣	٧٥
٦٩.	(وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ....)	١٢٥	١٥٠

سورة الإسراء			
٧٠.	(....إِلَى ٱلۡمَسۡجِدِ ٱلۡأَقۡصَا ٱلَّذِى بَـٰرَكۡنَا حَوۡلَهُۥ ....)	١	رُ
٧١.	(وَلِيَدْخُلُواْ الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ....)	٧	١٧٠
٧٢.	(وَلَا تَمۡشِ فِى ٱلۡأَرۡضِ مَرَحًا ۖ ....)	٣٧	٧٢
٧٣.	(أَيّاً مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ الأَسْمَاء الْحُسْنَى)	١١٠	٤٠
سورة الكهف			
٧٤.	(.... وَكَلۡبُهُم بَـٰسِطٌ ذِرَاعَيۡهِ بِٱلۡوَصِيدِ ۚ ....)	١٨	٣٧
٧٥.	(وَقُلِ الْحَقُّ)	٢٩	١٣٠
٧٦.	(كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا...)	٣٣	٢٠٢
٧٧.	(.... أَنَاْ أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا)	٣٤	٦٩
٧٨.	(وَمَا أَنسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ)	٦٣	١٧٨
٧٩.	(.... قَالَ ءَاتُونِىٓ أُفۡرِغۡ عَلَيۡهِ قِطۡرًا)	٩٦	١٣٩
سورة مريم			
٨٠.	(....وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبًا....)	٤	٦٩
٨١.	(لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا....)	٦٤	١٤٩
٨٢.	(ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيّاً)	٦٩	٢٠٣
٨٣.	(وَكُلُّهُمْ آتِيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْداً)	٩٥	٢٠٢
٨٤.	(وَكَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُم مِّن قَرْنٍ هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ....)	٩٨	١٨٥
سورة طه			
٨٥.	(... أَوْ أَجِدُ عَلَى النَّارِ هُدًى)	١٠	١٠١
٨٦.	(وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يَا مُوسَى....)	١٧	٢٩
٨٧.	(فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَى)	٦٧	٤٧
٨٨.	(وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي)	٨١	١٢٢

رقم	الآية	رقمها	الصفحة
٨٩.	(قَالُوا لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَى)	٩١	١٢٥
	سورة الأنبياء		
٩٠.	(وَنَضَعُ ٱلْمَوَٰزِينَ ٱلْقِسْطَ لِيَوْمِ....)	٤٧	١٦٧
٩١.	(وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا مُدْبِرِينَ)	٥٦	١٢٧
٩٢.	(وَمِنَ الشَّيَاطِينِ مَن يَغُوصُونَ لَهُ....)	٨٢	٢٠٢
	سورة المؤمنون		
٩٣.	(إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ)	٣٧	١٧٣
	سورة النور		
٩٤.	(وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ)	١٠	١٧٥
٩٥.	(لَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ وَأَنَّ اللَّه رَؤُوفٌ رَحِيمٌ)	٢٠	١٧٤-١٧٥
	سورة الفرقان		
٩٦.	(....أَهَـٰذَا ٱلَّذِى بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولاً)	٤١	٣٢
	سورة الشعراء		
٩٧.	(وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ....)	١٨٦	٦٠
٩٨.	(بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ)	١٩٥	١٠
	سورة النمل		
٩٩.	(فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا ....)	١٩	٧٢
١٠٠	(وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ)	٨٧	٢٠٢
	سورة القصص		
١٠١	(هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ)	١٥	١٥٠
	سورة العنكبوت		
١٠٢	(لِيَكْفُرُوا بِمَا آتَيْنَاهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ)	٦٦	١٦٦

سورة الروم			
١٠٣	(اللَّهُ الَّذِي يُرْسِلُ الرِّيَاحَ فَتُثِيرُ....)	٤٨	١٥٠
سورة سبأ			
١٠٤	(وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلاَّ كَافَّةً لِّلنَّاسِ)	٢٨	٧٥
سورة فاطر			
رقم	**الآية**	**رقمها**	**الصفحة**
١٠٥	(يُضِلُّ مَن يَشَاءُ)	٨	١٩٥
١٠٦	(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا)	٣٦	١٢٢
سورة يس			
١٠٧	(يَا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُون)	٢٦	١٥٢
سورة الصافات			
١٠٨	(عِنْدَهُمْ قَاصِرَاتُ الطَّرْفِ عِين)	٤٨	١٤٥
١٠٩	(فَلَوْلَآ أَنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُسَبِّحِينَ)	١٤٣	٤٩
١١٠	(وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ)	١٤٧	١٧٩
سورة زمر			
١١١	(أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ....)	٣٦	٥٩
١١٢	(قُلْ أَفَغَيْرَ اللَّهِ تَأْمُرُونِّي أَعْبُدُ أَيُّهَا الْجَاهِلُونَ)	٦٤	١٧٧
١١٣	(وَٱلسَّمَٰوَٰتُ مَطْوِيَّٰتُۢ بِيَمِينِهِۦ ....)	٦٧	٧٦
١١٤	(....إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا....)	٧٣	١٧٥
سورة الزخرف			
١١٥	(إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ)	٣	٩
١١٦	(وَنَادَوْا يَا مَالِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ....)	٧٧	٩٤

رقم	الآية	رقمها	الصفحة
	سورة الأحقاف		
١١٧	(...يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ...)	٣١	١٨٥
	سورة النجم		
١١٨	(ذُو مِرَّةٍ فَاسْتَوَى)	٦	٥٧
١١٩	(وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَى)	٧	٥٧
	سورة القمر		
١٢٠	(وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ....)	١٢	٦٩
	سورة الحديد		
١٢١	(لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ...)	٢٩	١٦٦
	سورة المجادلة		
١٢٢	(اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ فَأَنسَاهُمْ ذِكْرَ اللَّهِ....)	١٩	١٥٤
	سورة الحشر		
١٢٣	(لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ....)	١٣	١٦٩
	سورة الصف		
١٢٤	(يُرِيدُونَ لِيُطْفِؤُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ....)	٨	١٦٧
	سورة المنافقون		
١٢٥	(لَوْلَا أَخَّرْتَنِي إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ فَأَصَّدَّقَ....)	١٠	١٢٢
	سورة الطلاق		
١٢٦	(فَطَلِّقُوهُنَّ لِعِدَّتِهِنَّ ....)	١	١٦٧
١٢٧	(لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ...)	٧	١٦٥
	سورة الحاقة		
١٢٨	(....هَآؤُمُ ٱقْرَءُواْ كِتَـٰبِيَهْ ....)	١٩	١٣٩

سورة الجن			
١٢٩	(...فَمَن يَسْتَمِعِ الْآنَ يَجِدْ لَهُ شِهَاباً رَّصَداً)	٩	١٩٤
سورة المزمل			
١٣٠	(قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلاً)	٢	١٣٠
١٣١	(إِنَّ لَدَيْنَا أَنكَالاً)	١٢	٥٣
رقم	**الآية**	**رقمها**	**الصفحة**
١٣٢	(فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ)	١٦	١٩٣
سورة المدثر			
١٣٣	(إِنَّهَا لَإِحْدَى الكُبَرِ)	٣٥	٨٧
سورة القيامة			
١٣٤	(فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّى)	٣١	٤٩
سورة الإنسان			
١٣٥	(فَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ....)	٢٤	١٨١
سورة الانشقاق			
١٣٦	(إِذَا السَّمَاء انشَقَّتْ)	١	١٧٥
١٣٧	(وَأَذِنَتْ لِرَبِّهَا وَحُقَّتْ)	٢	١٧٥
١٣٨	(وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ)	٣	١٧٥
١٣٩	(وَأَلْقَتْ مَا فِيهَا وَتَخَلَّتْ)	٤	١٧٥
١٤٠	(لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ....)	١٩	١٧٤
سورة العلق			
١٤١	(...لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ)	١٥	١٢٧-١٢٨
سورة البينة			
١٤٢	(لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ)	١	١٣٣-١٣٤
سورة العصر			
١٤٣	(إِنَّ الْإِنسَانَ لَفِي خُسْرٍ)	٢	١٩٣

فهرست الأحاديث

الحديث	رقم الصفحة
(الثيب يُعرب عنها لسانها)	١٠

فهرست الأشعار

بيت الشعر	الصفحة
الهمزة	
إنما مصعب شهاب من الله * تجلت عن وجهه الظلماء	٩١
سيغنيني الذي اغانك عني * فلا فقر يدوم ولا غناء	٩٦
حرف الباء	
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا * فاذهب فما بك والأيام من عجب	٨١
كلاهما حين جد الجرى بينهما * قد أقلعا وكلا أنفيهما رابى	٢٠١
حتى إذا قملت بُطونُكم * ورأيتم أبناءكم شبــوا	١٧٥
وقلبتم ظهر المجن لنا * إن اللئيم العاجزُ الخبَّ	١٧٤
لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِئْزَرِها ** دَعْدُ ولم تُغْذَ دَعْدُ في العُلَبِ	٨٨
أتهجر ليلي بالفراق حبيبها * وما كان نفساً بالفراق تطيب	٧٠
فبيناه يشرى رحله قال قائل ** لمن جَمَلَ رخوة الملاط نجيب	٩٠
حرف التاء	
رحم الله أعظما دفنوها * بسجستان طلحة الطلحات	١٨
ألا عمرَ ولي مستطاع رجوعه ** فيرأبَ ما أثات يد الغفلات	٦٤
حرف الحاء	
من صد عن نبراسها ** فأنا ابن قيس لا بِراح	٢٤
فتي ما ابنُ الأغرَّ إذا شتونا ** وحُب الزاد في شهري قماح	٤٦
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى * وصورتها أو أنت في العين أملح	١٧٩

حرف الخاء	
إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم * فأنت أبيضهم سربال طباخ	١٥٥
حرف الدال	
بنونا بنو أبنائنا وبناتنا ** بنوهن أبناء الرجال الأباعدِ	٤٦
ألا ايهذا الزاجرى أحضرَ الوغى * وأن أشهد اللذات هل أنت مخلدي	١٧٧
في كلت رجليها سلامي واحدة * كلتاهما مقرونة بزائدة	٢٠١
وقائله ما بال دوسر بعدنا ** صحا قلبه عن آل ليلى وعن هند	٩١
فظلت في شر من اللذ كيدا * كاللذْ تزبى زبية فاصطيدا	٣٢
فَلا واللهِ لا يُلْفِى أناسُ * فتى حَتَاك يا اُبْنَ أبى زيادِ	١٢٤
يلومونني في حب ليلى عواذلي * ولكنني من حبها لعميدُ	١٧١
حرف الراء	
إن يقتلوك فإن قتلك لم يكن * عاراً عليك ورب قتل عار	١٩٠
طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت ** بشبيب قائله الثغور غدور	٩١
وأنني حيثما يثنى الهوى بصري * من حيثما سلكوا أدنو فانظور	٩٧
لها بشر مثل الحرير ومنطق *رخيم الحواشي لا هراء ولا نزر	٩٢
ياما أُميلحَ غِزلانا شدَنَّ * لنا من هاؤليا تكنُ الضال والسمُر	١٥٣
خذوا حذركم يا آل عكرم واذكرو * أواصرنا والرحم بالغيب يذكر	٩٥
إن امرأً خصني عمدا مودته * على التنائي لعندي غير كفور	١٦٩
فقال فريق القوم لما نشدتهم * نعم ، وفريق ليمن الله ما ندري	١٠٨
حرف السين	
يا مرو إن مطيتي محبوسة ** ترجو الحباءَ وربّها لم ييأس	٩٢
حرف الضاد	
قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا ** هلم فإن المشرفي الفرائض	٥٠
وممن ولدوا عامر ** ذو الطول وذو العرض	٩١
حرف العين	
فما كان حصن حابس ** يفوقان مرداس في مجمع	٩٠

حرف الفاء	
أنت المبارك والميمون سيرته ** لولا تقوم دره الناس لاختلفوا	٤٨
نعلق مثل السواري سيوفنا ** وما بينها والكعب عوط نفانف	٨١
تنفي يداها الحصى في كل هاجر * نفي الدنانير تنقاد الصياريف	٩٧
حرف القاف	
لَتَقْرَعِنَّ عليِّ السِّنَّ مِنْ نَدَمِ ** إذا تَذَكَّرْتَ يوماً بَعْضَ أخلاقي	١٢٨
وإلا فاعلموا أنا وأنتم * بقاة ما بقينا في شقاق	٦٣
عدس ما لعباد عليك إمارة * نجوت وهذا تحملين طليق	٢٩
حرف اللام	
فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة * كفاني ولم أطلب قليلاً من المال	١٣٩
محمد تفدِ نفسك كل نفس * إذا ما خفت من أمر شبالا	١٥٧
والقارح العدا وكل طمرة * ما إن تنال يد الطويل قذالها	٩٧
نصروا نبيهم وشدوا أزره ** بحنين يوم تواكل الأبطال	٩٠
ممن حملْنَ به وهن عواقد * حبك النطاق فشب غير مهبل	٨٩
دع ذا وعجل ذا وألحقنا بذل * بالشحم قد ملـــلنا بجـــل	١٦٧
كناطح صخرة يوما ليُوهِنها * فلم يضرها وأوهي قرنة الوعل	٣٩
فما زالت القتلى تمور دماؤها * دجلة حتى ماء دجلة أشكل	١٢٤
قلت إذ أقبلت وزهر تهادي * كنعاج الفلا تعسفن رملا	٥٧
أجْمَعْ وَزِدنْ عَادِلاً أنثْ بمعْرفةِ * رَكِّب وَزِدْ عُجْمَةً فالوصف قد كملا	٨٤
وكلَّ أناس سَوْفَ تدخل بيتهم *** دُويهية تصفر منها الأنامل	١٠٤
فويق جبيل شامخ الرأس لم تكن *** لتبلغه حتى تكلَّ وتعملا	١٠٤
طرن انقطاعة أوتار محظر به *** في أقواس نازعتها أيمن شملا	١٠٨
ما أنت بالحكم الترضى حكومته * ولا البليغ ولا ذي الرأي والجدال	١٩٣
إذا ما أتيت بني مالكِ * فسلم على أيهم أفضل	٢٠٥
ورسم دار وقفت في طلله * كدت أقضى الحياء من جلل	١٩٢

فقلت يمين الله ابرح قاعداً * ولو قطعوا رأسي لديك أوصالي	١٠٨
حرف الميم	
أتاركة تدللها قطام ؟ رضينا بالتحية والسلام	٨٧
ألا أضْحَتْ حِبَالكُمُ رُماما ** وأضْحَتْ مِنْكَ شاسِعَة أُمَامَا	٩٥
أكثر في اللوم ملحاً دائماً * لا تلحني إني عسيت صائماً	١٥٦
ولكن نصفا لو سببت وسبني * بنو عبد شمس من مناف وهاشم	١٣٩
وكَمْ مَالىءِ عَيْنيه من شئ غيره * إذا راح نحو الجمرةِ البيض كالدَّمى	٣٩
ينباع من ذفري عضوب جسره * زيافة مثل الفنيق المكدم	٩٧
ولقد أبيت من الفتاة بمنزل * فأبيت لا حرج ولا محروم	٢٠٤
فلا لغو ولا تأثيم فيها ** وما فاهوا به أبدا مقيم	٥٤
لا تنه عن خلق وتأتى مثله * عار عليك إذا فعلت عظيم	١٢١
حرف الهاء	
والله ما ليلي بنام صاحبه * ولا مخالط الليان جانبه	١٥٢
ومصعب حين جد الأمر ** أكثرها وأطيبها	٩١
ورب ضيف طرق الحي سُرى ** صادف زاداً وحديثاً ما اشتهى	١٠١
يا لك من تمر ومن شيشاء * ينشب من الحلق وفي اللهاة	٩٦
حرف الياء	
بدا لي أني لست مدرك ما مضى * ولا سابق شيئا إذا كان جائيا	٦٣

فهرس الأمثال

المثل	الصفحة
١/ في أكفانه لف الميت	٤٦
٢/ في بيته يؤتى الحكم	٤٦
٣/ ازدحمت حلقتا البطان بأقوام كأن نفوسهم جزعا	١٣٢
٤/ عسى الغوير أبؤسا	١٥٥
٥/ هذا جحر ضب خرب	١٣٤

فهرس الأعلام

العلم	الصفحة
إبراهيم بن دينار أبو الحكيم	٢
أحمد بن حامد	١١
أحمد بن حنبل	٥ – ١٠
أحمد بن علي	٣
أحمد بن المبارك المرقعاتي	٢
أحمد بن عبد الستار	٣٦
أحمد بن يحيى	١١ – ٥٥
أحمد بن يوسف	١٦
الأخفش / سعيد بن مسعدة	٣٨ – ٥٤ – ٧٦ – ٧٨– ٨٨ – ١٠٥ – ١٠٦ – ١٠٧ – ١١٠ – ١١١ – ١١٢ – ١٣٣ – ١٤٥ – ١٦٠ – ١٨٣ – ٢٠٤
إسحق أبو القاسم	١٤ – ٢٨
الأعشى – ميمون	٣٩
الأصمعي	١١
أمرؤ القيس	١٠٨
الأنباري	٣ – ١٠ – ٣٥ – ٤٢ – ٤٧ – ٤٨ – ٤٩ – ٥٦ – ٦٢ – ٧٩ – ٨٠ – ٩١ – ١١١ – ١٣٥ – ١٤١ – ١٥١ – ١٥٧ – ١٥٨ – ١٧٤ – ١٨٣ – ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩٦ – ١٩٧
ابن برهان عبد الواحد بن علي بن عمر	٧٥
جاد مخلوق	١٠٢
الجرمي ، أبو عمر صالح بن إسحاق البجلي	١٤–٢٨ – ٢٠٥

العلم	الصفحة
جمال الدين بن الحسن	٢هـ
ابن جني أبي الفتح عثمان بن جني	١١١ – ١١٢ – ١١٣ – ١٣٠ – ١٣٤ – ١٨٠
الحسن بن الأسد	٥
الحسن أحمد ابن عبد الغفار	٢٦
حسن نضار	١٩٢
حسن بن هنداوي	١٢
أبو الحسن	١٠١
ابن خالويه عبد الله بن الحسين	١٠٧ – ١٣٤
خلف	٣٥
الخليل ، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي	٩٩ – ١٠٧ – ١١٠ – ١١١ – ١١٣ – ١١٥ – ١٨٧ – ٢٠٣ – ٢٠٤
خير الدين الزركلي	١
ابن حبان ، محمد أثير الدين بن يوسف القرناطي	٢٧ – ٣٨ – ١٨٤
ابن الحسن	١٠١
زكريا عبد الحميد	١٠٢
الزجاج ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري	٣٦ – ٤٠ – ٤١ – ٦٦ – ٧١ – ٧٧ – ٧٨ – ١٦٨
الزمخشري ، أبو القاسم محمود	٥١ – ١٦٢ – ١٨٤
سعد بن مالك القيسي	٢٤
ابن السراج ، أبو بكر محمد بن السري	١٣٠
السيرافي ، أبو سعيد الحسن عبد الله المرزبان	٢٣ – ١٣٠

سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بـــن قنبر	٩ – ١٤ – ٢١ – ٢٧ – ٢٨ – ٣٨ – ٤٠ – ٥٤ – ٥٥ – ٧١ – ٧٣ – ٨٨ – ٩٩ – ١٠٢ – ١٠٥ – ١٠٧ – ١١٠ – ١١١ – ١١٢ – ١١٤ – ١٢٢ – ١٢٥ – ١٣٠ – ١٣٢ – ١٤٤– ١٤٥ – ١٥٥ – ١٨٠ – ١٨٣ – ١٨٧ – ١٩٤ – ١٩٥ – ١٩٩ – ٢٠٠ – ٢٠٣
سيف الدين أبي الحسن	١٧٣
السيوطي ، أبو الفضل عبـــد الـــرحمن جلال الدين أبي بكر	٢ – ٤١
طاهر بن محمد بن طاهر	٢
عادل أحمد	١٠٢
عبد الله بن بكر محمد المنقور	٢
عبد الله بن أحمد بن محمد ابن الخشاب	٢
عبد الله بن مؤمن	١٠٠
عبد الرحمن بن نجم	٣
عبد الحميد بن هبة الله	٣
عبد العال سالم مكرم	١٩٤
عبد العظيم بن عبد القوي	٣
عبد الصمد بن أحمد	٣
عبد الإله نبهان	٦/٤
عبد الرحمن بن علي	٢
عبد الحسين الفتيلي	١٨
عبد السلام محمد هارون	١٤هـــ – ١٢٨

العلم	الصفحة
عبد الفتاح إسماعيل	١٣٤
عبد المنعم أحمد	١٢٧
عطية ابن حذيفة	١٢٤
عبد القادر بن عمر البغدادي	٢٤
علاء الدين بن الأسود	١٠
علي بن الحسن بن عساكر	٢
علي بن عبد الرحيم بن الحسن	٢
علي بن سليمان اليمني	١٠
علي محمد البجاوي	٣٠
علي محمد بن عيسى	١٦ – ٢٦ – ٩٦
عمر أبي ربيعة	٣٩
العكبري ، محب الدين عبد الله بن الحسين	١ – ٤ – ٥ – ٦ – ١٥ – ٢٢ – ٢٩ – ٣٥ – ٤١ – ٤٢ – ٤٤ – ٤٩ – ٥١ – ٥٣ – ٥٤ – ٥٦ – ٦٠ – ٦٦– ٧٨ – ٨٢ – ٩٣ – ١٠٢ – ١٠٥ – ١١١ – ١١٥ – ١٢١ – ١٣١– ١٣٢– ١٤١ – ١٤٦ – ١٤٧ – ١٤٩ – ١٥١ – ١٥٧ – ١٥٨ – ١٦٢ – ١٧٣ – ١٧٤ – ١٧٨ – ١٨٨ – ١٨٩ – ١٩٠ – ١٩٧ – ١٩٩ – ٢٠٤
ابن عصفور أبو الحسن علي بن مؤمن الاشبيلي	٣٦ – ٧٠ – ١٨٠
عيسى البابي	٢
غازي مختار طليمات	٥

الفارسي ، أبو علي الحسن محمد أحمد	٢٦ – ٢٧ – ٨٢ – ١٠١ – ١٣٠ – ١٧٨
فخر الدين صالح	١١
فخر الدين بن قباوة	٤٨
الفراء أبو زكريا محي بن زياد بن عبد الله بن منصور	٢٨ – ٤٩ – ٥٠ – ٦١ – ٦٥ – ٦٦ – ٧٣ – ٨٨ – ٩٦ – ٩٨ – ١٠١ – ١٠٦
قطرب	١٠٧
الكسائي ، أبو الحسن علي بن حمزة	٢٨ – ٣٦ – ١٠١ – ١٠٧ – ١١٥ – ١١٩ – ١٢٦ – ١٥٠ – ٢٠٤
ابن كيسان ، محمد بن أحمد بن إبراهيم	١٨ – ٧٥
مازن مبارك	١٦٨
المبرد ، أبو العباس محمد بن يزيد	١١ – ١٤ – ٢١ – ٢٤ – ٤٠ – ٥٠ – ٥٤– ٥٥ – ٦١ – ٦٦ – ٦٧ – ١٠٥ – ١٠٦ – ١٠٧ – ١١٠ – ١١٥ – ١١٩ – ١٢٣ – ١٣٠ – ١٣٣– ١٣٤ – ١٥٠ – ١٥٥– ١٥٧ – ١٦٣ – ١٨٠ – ١٨٣
محمد أبو الفضل	٢هـ
محمد أحمد الزاكي	٣٢
محمد الصبان	٢٠
محمد بن حنبل	١٠
محمد فؤاد	١٠
محمد بدر الدين	١٩٤
محمد معوض	١٠٢

محمد مكي بن ابي طالب	١٢٤
محمد نديم فاضل	١٦٦
محمد يوسف نجم	١٠٤
محمد أديب	٤
محمد محي الدين	١
محمد عبد الخالق عضيمة	١٦
مالك بن خالد الهزلي	٤٦
المازني ، بكر بن محمد	١٤ – ٢٨ – ١٠١ – ١٠٦ – ١١٢ – ١١٣ – ١٣٣
المالقي	١٨٧
نافع	١٢٦
منى البابي	٥٠
هادي عطية مطر	٩
هناء الحمص	١٠٠
ابن هشام ، أبو محمد بن عبد الله	٩١
ياقوت بن عبد الله الرومي	٣
يوسف حسن عمر	٢٥
يحيى علوان	١٦٧
يزيد بن مفرغ	٢٨
يحيى بن نجاح بن مسعود	٢
يونس بن حبيب	٩٩ – ١٠٧ – ١٠٨ – ١٣١– ١٣٢
ابن يعيش	٢٤ – ٢٩ – ٤٣ – ٦٤ – ٩٩ – ١٠٢ – ١٠٣ – ١٠٦ – ١١٤ – ١١٩ – ١٦٢ – ١٧٩ – ١٩٧ ١٩٩– ٢٠٣

فهرس القبائل

القبيلة	الصفحة
أهل البصرة	٧٦
أهل الحجاز	٥٩ – ١٨٣
بكر	٤٢
بني يربوع	٣١
بني عامر	٣٩
تميم	٥٩ – ١٢٦
زبيان	٨٥
مزينة	٦٣
هذيل	٣٠

فهرس الأماكن

المكان	الصفحة
استانبول	١٢٦
أصفهان	١٢٦
الأندلس	٣
بغداد	١ – ٥ – ٣٥
بيروت	١ – ٤ – ١٠ – ٤١ – ١٠٠
بصرة	٩
الحجاز	١٨٣
حمص	٤ – ١٢ – ٣٥ – ٥٠
دمشق	٤ – ١٢ – ٣٥ – ٥٠
عكبر	١
القاهرة	١ – ٢ – ٢٤ – ٤٠
لبنان	١ – ١٤٧
همذان	٢ – ١٦٧
اليمن	١٠

فهرس المصادر والمراجع

	المصدر / المرجع	المؤلف
	القرآن الكريم	
٠١	ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة	عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي – تحقيق طارق الجنابي ط/١ ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
٠٢	اتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر	أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطي – رواه وحفظه على محمد الضباع – بيروت بدون تاريخ .
٠٣	الأحكام لأصول الأحكام	لسيف الدين أبي الحسن علي الامدي – مكتبة محمد علي ١٣٨٧هـ–١٩٦٨م .
٠٤	الأزهية في علم الحروف	علي محمد محمد الهروي – تحقيق عبد المعين الملوحي – دمشق ١٣٩١هـ–١٩٧١م .
٠٥	ارتشاف الضرب	من لسان العرب لأبي حيان الاندلس – تحقيق د. مصطفى أحمد النحاس – مطبعة المدني ط/١ – ١٤٠٨هـ–١٩٨٧م .
٠٦	أسرار العربية	عبد الرحمن بن محمد بن عبد الله الأنباري – تحقيق فخر الدين صالح بدون تاريخ /ط
٠٧	الأشباه والنظائر	أبو الفضل عبد الرحمن بن كمال أبو بكر جلال الدين السيوطي
٠٨	الأصمعيات	تحقيق وشرح محمد عبد السلام هارون – بدون تاريخ /ط
٠٩	الأصول في النحو	لأبي بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي – تحقيق عبد الحسين الفتيلي – ط/٣ – ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .
٠١٠	إعراب الحديث	عبد الإله نبهان – بدون تاريخ/ط
٠١١	الأعلام	خير الدين الزركلي – ط/٤ – بيروت لبنان – ١٩٧٩م .
٠١٢	الإفادة من حاشية الأمير وعبادة	لابن هشام الأنصاري – مكتبة مصطفى البابي الحلبي – القاهرة ١٣٨٠هـ – ١٩٦١م
٠١٣	الإفتتاح في شرح المصباح	علاء الدين الأسود – تحقيق أحمد بن حامد – ط/١ – نابلس ١٤١١هـ
٠١٤	إملاء ما من به الرحمن	لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري – بدون تاريخ /ط

١٥. إنباه الرواة على أنباه النحاة — جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف الفضلي – تحقيق محمد أبو الفضل – ط/١ – ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م .

١٦. الإنصاف في مسائل الخلاف — كمال الدين أبي البركات – عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري – تحقيق محمد محيى الدين عبد المجيد – ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م .

١٧. أوضح المسالك على ألفية بن مالك — محمد بن عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري – تحقيق محمد محيى الدين – دار الجيل – ط/٣ –١٩٧٩م

١٨. البحر المحيط — محمد بن يوسف ، الشهير بأبي حيان الأندلسي – تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ود. زكريا عبد المجيد و د. أحمد النجولي – ط/١ – ١٤١٣هـ–١٩٩٣م .

١٩. البرهان في أصول الفقه — لإمام الحرمين الحويني – تحقيق عبد العظيم محمود – ط/٣ – ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م .

٢٠. البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة — عن طريق الشافعية والدرر – مكتبة المدينة المنورة – ط/١ – ١٤٠٤هـ

٢١. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة — جلال الدين عبد الرحمن السيوطي – مطبعة عيسى البابي الحلبي – ط/١ – ١٣٨٤هـ – ١٩٦٥م .

٢٢. البيان في غريب إعراب القرآن — أبي البركات بن الأنباري – تحقيق د. طه عبد المجيد طه – مراجعة مصطفى السقا – ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م .

٢٣. التبيان في إعراب القرآن — أبو البقاء الحسين العكبري – تحقيق علي محمد البجاوي – بدون تاريخ/ط

٢٤. تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد — محمد كامل بركات – ١٣٨٧هـ – ١٩٦٧م

٢٥. تفسير الفخر الرازي — للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين عمر – دار الفكر – بيروت – لبنان – ط/٣ – ١٤٠٥هـ–١٩٨٥م

٢٦. التكملة الايضاح العضدي — علي بن الحسن بن أحمد الفارسي – تحقيق د. حسن شادي

فرهود – ط/١ – ١٤٠١هـ–١٩٨١م .

٢٧. التوضيح والتكميل شرح بن عقيل – تأليف محمد بن العزيز النجار – بدون تاريخ/ط

٢٨. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية بن مالك – المعروف بابن المرادي القاسم – تحقيق د. عبد الرحمن علي سليمان – ط/٢ – بدون تاريخ

٢٩. الجني الداني في حروف المعاني الحسن بن القاسم المرادي – تحقيق فخر الدين قباوة – محمد فاضل نديم فاضل – ط/١ – ١٣٩٣هـ – ١٩٧٣م .

٣٠. حاشية ابن حمدون لأبي الحاج على شرح أبي زيد عبد الرحمن المكودي محمد محي الدين عبد الرحمن – بدون تاريخ/ط .

٣١. حاشية الخضري محمد الدمياطي الشافعي علي شرح بن عقيل طبعة الأميرة ١٣٥٩هـ–١٩٤٠م .

٣٢. حاشية الأمير على مغنى اللبيب لابن هشام الأنصاري – بدون تاريخ/ط .

٣٣. حاشية الصبان على شرح الأشموني تحقيق مصطفى حسن – دار الفكر – بدون تاريخ/ط .

٣٤. الحجة في القراءات السبع تأليف أبي عبد الله الحسين ابن أحمد المعروف بابن خالويه – تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم – ط ١٤١٤هـ–١٩٨١م .

٣٥. الحجة للقراء السبع تأليف أبي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي – وضع حواشيه كامل مصطفى الهنداوي – منشورات محمد علي بيضون – ط/١ – ١٤٢١هـ–٢٠٠١م .

٣٦. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب عبد القادر بن عمر البغدادي – المطبعة السلفية – القاهرة ١٣٤٩هـ

٣٧. الخصائص تأليف أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق محمد علي النجار – ط/٣ – ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

٣٨. الدرر اللوامع على همع تأليف أحمد بن الأمين – شرح د.عبد العال سالم مكرم –

الهوامع ١٤٢١هـ-٢٠٠١م .
٣٩. الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون تأليف أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي – تحقيق د. أحمد محمد الخراط – ط/١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .
٤٠. ديوان الأعشى تحقيق فوزي عطوى – بيروت – بدون تاريخ/ط .
٤١. ديوان امرئ القيس تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعارف – مصر
٤٢. ديوان جرير شرح محمد إسماعيل عبد الله الصاوي – طبعة دار مكتبة الحياة – بيروت لبنان – ١٣٥٣هـ-١٩٣٥م .
٤٣. ديوان جميل بن معمر تحقيق د. حسين نضار – بدون تاريخ طبعة .
٤٤. ديوان حذيفة بن عطية شرح د. يوسف عيد – ط/١ – بدون تاريخ طبعة .
٤٥. ديوان زهير بن أبي سلمى تحقيق كرم البستاني – بيروت ١٩٦٤م
٤٦. ديوان طرفة بن العبد شرح الأديب يوسف الاعلم الشنتمرى – طبع في مدينة تالون ١٩٠٠م
٤٧. ديوان الفرزدق همام بن غالب بن صعصعة – مكتبة القاهرة – ١٩٧٠م
٤٨. ديوان يزيد بن مفرغ تحقيق أبو صالح – مؤسسة الرسالة – ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م
٤٩. رسالة الملائكة إملاء الشيخ الإمام أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان – تحقيق لجنة من العلماء – ط/٢ – ١٩٧٧م .
٥٠. رصف المباني في شرح حروف المعاني للإمام أحمد بن عبد الله النور – تحقيق أحمد محمد الخراط – دمشق – بدون تاريخ/ط .
٥١. روح المعاني في تفسير القرآن أبو الفضل شهاب الدين محمد الألوسي – عنى به شكري الألوسي – ط/٤ – ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م .
٥٢. سر صناعة الإعراب أبو الفتح عثمان محمد بن جني – تحقيق د. حسن هنداوي – دار القلم دمشق – ط/٢ – ١٤١٣هـ-١٩٩٣م .
٥٣. سير أعلام النبلاء شمس الدين محمد بن أحمد عثمان الذهبي – تحقيق حسن الأسد – إشراف شعيب الأرنؤوط – مؤسسة الرسالة – بدون تاريخ/ط
٥٤. **شذور الذهب في معرفة كلام العرب** **لابن هشام الأنصاري – تأليف محمد محيى الدين عبد المجيد – بيروت ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م**
٥٥. شذرات الذهب في أخبار ابن العماد الحنبلي – القاهرة – ١٣٥١هـ .

من ذهب

٥٦. شرح التصريح على التوضيح — الإمام خالد بن عبد الله الأزهري على ألفية بن مالك – عيسى البابي – بيروت – بدون تاريخ/ط .

٥٧. شرح الأشموني — الحسن علي نور الدين محمد يعيش الاشموني على ألفية ابن مالك – تحقيق محمد محيى الدين عبد المجيد – ١٣٥٢هـ – ١٩٧٣م بدون تاريخ/ط

٥٨. شرح الجمل للزجاجي — عبد الله جمال الدين بن هشام – تحقيق د. علي محمد عيسى – مكتبة النهضة العربية .

٥٩. شرح الرضى على الكافية — تصحيح يوسف حسن عمر

٦٠. شرح شافية ابن الحاجب — محمد بن الحسن الاستربازي مع شواهد عبد القادر البغدادي – حققها محمد النور الحسن – محمد الزفزاف – محمد محيى الدين – بيروت ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

٦١. شرح شواهد المغنى — عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي – تصحيحات محمد محمود الشنقيطي – بدون تاريخ/ط .

٦٢. شرح ابن عقيل — على ألفية بن مالك – تحقيق محمد محيى الدين

٦٣. شرح قطر الندى وبل الصدى — محمد عبد الله جمال الدين بن هشام الأنصاري – تأليف محمد محيى الدين عبد المجيد – ط/١ – ١٤٢٠هـ .

٦٤. شرح المفصل — الحسن علي نور الدين محمد بن يعيش – عنت بطبعه ونشره بأمر المشيخة – دار الطباعة – بدون تاريخ/ط .

٦٥. ضياء السالك إلى أوضح المسالك — لابن هشام الأنصاري – تأليف محمد بن عبد العزيز النجار – ط/١ – ١٤١٢هـ

٦٦. طبقات الشافعية — للسبكي – تحقيق عبد الفتاح الحلو ومحمود الطناحي – القاهرة .

٦٧. غاية النهاية في طبقات القراء — تأليف أبي الخير محمد بن محمد بن الجزري – مكتبة الخانجي – ١٣٥١هـ–١٩٣٢م .

٦٨. الفرائد الجديد — **للشيخ عبد الرحمن الأسيوطي – تحقيق الشيخ عبد الكريم المدني – بدون تاريخ /ط.**

٦٩. الكافي في القراءات السبع — عبد الله محمد الرعيني الأندلسي – تحقيق أحمد محمود عبد

السميع – منشورات محمد علي بيضون – بيروت – ط/١ – ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م

٧٠. الكافية في النحو تأليف أبي عمر عثمان بن عمرو المعروف بابن الحاجب النحوي المالكي على شرح الرضي – تحقيق عبد العال سالم مكرم – ط/١ – ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .

٧١. كتاب إعراب ثلاثين سورة تأليف عبد الله الحسين بن أحمد المعروف بابن خالويه – بيروت – بدون تاريخ/ط .

٧٢. الكامل في اللغة والأدب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق محمد أحمد الزاكي – ط/٣ – ١٤١٨هـ-١٩٩٧م – مؤسسة الرسالة – بيروت .

٧٣. **كتاب التيسير في القراءات السبع** محمد عثمان بن سعيد الداني – بيروت – بدون تاريخ/ط .

٧٤. كتاب اللامات الحسن علي محمد الهروي – تحقيق وتعليق يحيى علوان – ط/١ – مكتبة الفلاح – ١٤٠٠هـ- ١٩٨٠م

٧٥. كتاب اللامات أبو القاسم الزجاجي – تحقيق د. مازن مبارك – ط/٢ – ١٤١٢هـ-١٩٩٣م .

٧٦. كتاب سيبويه بشر عمر بن عثمان بن قنبر – تحقيق عبد السلام هارون – ط/٢ – ١٤٠٢هـ-١٩٧٩م .

٧٧. كتاب سيبويه تحقيق د. اميل يعقوب – ط/١ – ١٤٢١هـ-١٩٩٤م .

٧٨. كتاب المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد – تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة -١٣٨٦هـ .

٧٩. الكشاف عن حقائق التنزيل أبو القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي – ط/١ – ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م .

٨٠. الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها محمد مكي بن أبي طالب القيس – تحقيق محمد محيى الدين رمضان – مؤسسة الرسالة – ط/٢ – ١٤٠١هـ-١٩٨١م .

٨١. كشف المشكل في النحو علي بن سليمان اليمني – تحقيق د. عطية مطر – ط/١ – بغداد ١٩٨٤م

٨٢. الكنز في القراءات العشر عبد الله عبد المعروف – تحقيق هناء الحمص – ط ١٤١٩هـ-

١٩٩٨م .

٨٣. الكواكب الدرية في شرح متممة الأجرومية — محمد بن أحمد بن عبد الباري – مكتبة دار الإحياء عيسى البابي – بدون تاريخ/ط .

٨٤. اللمع في العربية — عثمان بن جني – تحقيق حامد مؤمن – بيروت ١٩٨٥م .

٨٥. المحتسب في تبيين شواذ القراءات — تأليف أبي الفتح عثمان بن جني – تحقيق علي النجدي ناصف – د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي – القاهرة ١٣٨٩هـ–١٩٦٩م .

٨٦. مسند الإمام أحمد — محمد بن حنبل – شرح أحمد الزين – دار الحديث القاهرة – طبعة ١٤١٦هـ–١٩٩٥م .

٨٧. مسند بن ماجة — تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي – القاهرة ١٩٥٤م.

٨٨. المشكل في إعراب القرآن — محمد مكي بن أبي طالب القيسي – تحقيق حاتم صالح الضامن – مؤسسة الرسالة بيروت – ط/٣ – ١٤٠٥هـ–١٩٨٤م .

٨٩. معاني الحروف — عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي – تحقيق علي توفيق – ط/٢ دار الأمل بيروت – ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م .

٩٠. معاني القراءات — تصنيف أبي منصور محمد بن أحمد الأزهري – حققه أحمد فريد المزيدي – قدمه د. فتحي عبد الرحمن – ط/١ – ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م .

٩١. معاني القرآن للفراء — تأليف أبي زكريا الفراء – تحقيق عبد الفتاح إسماعيل شلبي – ومراجعة علي النجدي – دار السرور – بدون تاريخ/ط .

٩٢. معجم الأدباء — لياقوت – دار الفكر للطباعة – ط/٣ – ١٤٠٠هـ–١٩٨٠م .

٩٣. المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية — إعداد د.اميل بديع يعقوب – بيروت لبنان – ط/١ – ١٤١٣هـ–١٩٩٢م .

٩٤. مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب — لابن هشام – تحقيق د. مازن المبارك – محمد علي – ط/١ – ١٤١٩هـ–١٩٩٨م .

٩٥. المفصل في علم العربية — أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري – ط/٣ – دار الجيل – بدون تاريخ/ط .

٩٦. المقرَّب لابن عصفور — علي بن محمد بن مؤمن المعروف بابن عصفور – تحقيق أحمد

عبد الستار – ط/١ – ١٣٩١هـ-١٩٧١م .
٩٧. المنصف لابن جني في شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني – وكتاب التصريف لأبي عثمان المازني – تحقيق إبراهيم مصطفى .
٩٨. المهذب في القراءات العشر محمد محمد سالم محيسن – هذبه وصححه منصور أحمد – بدون تاريخ/ط
٩٩. النحو ومسائله د. مني البابي – دمشق – ١٤٢٥هـ .
١٠٠. النحو الوافي عباس حسن – دار المعارف – القاهرة – ط/٢ -١٩٩٤م .
١٠١. نزهة الإلباء في طبقات الأدباء كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري – تحقيق محمد أبو الفضل – بدون تاريخ/ط .
١٠٢. النشر في القراءات العشر الخير محمد بن محمد الدمشقي الشهير بابن الجزري – دار الكتاب العربي – بدون تاريخ/ط .
١٠٣. نكت الهميان صلاح الدين الصفدي – تحقيق أحمد ذكي – القاهرة – ١٣٢٩هـ-١٩١١م .
١٠٤. همع الهوامع لجلال الدين عبد الرحمن بن بكر الأسيوطي – شرح عبد السلام محمد هارون – د. عبد العال سالم مكرم – ١٣٩٤هـ-١٩٧٥م
١٠٥. وفيات الأعيان لابن خلكان – تحقيق محمد محيى الدين – القاهرة ١٣٦٧هـ-١٩٤٨م.

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
الآية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المقدمة	د–و
التمهيد	١–٦
الباب الأول : الاسم إعرابه وصرفه	
الفصل الأول : الإعراب والبناء	
المسألة الأولى : اشتقاق كلمة (اسم)	٩
المسألة الثانية : الإعراب	١٠–١٣
المسألة الثالثة : الأسماء المثناة والمجموعة وإعرابها	١٤–١٥
المسألة الرابعة : التنوين الداخل جمع المؤنث السالم	١٦–١٧
المسألة الخامسة : جمع من سُمى بمؤنث وهو مذكر	١٨–١٩
المسألة السادسة : ترتيب المعارف	٢٠–٢١
المسألة السابعة : بناء الاسم النكرة المنفي	٢٢–٢٤
المسألة الثامنة : أحوال الأسماء الستة	٢٥–٢٧
المسألة التاسعة :اسم الإشارة أموصول أم غير موصول	٢٨–٢٩
المسألة العاشرة : المضاف إلى ياء المتكلم	٣٠–٣١
المسألة الحادية عشرة : الذي	٣٢–٣٣
الفصل الثاني : المرفوعات ٣٤	
المسألة الأولى : العامل في الفاعل	٣٥
المسألة الثانية : اسم الفاعل	٣٦–٣٧
المسألة الثالثة : عمل اسم الفاعل	٣٨–٣٩
المسألة الرابعة :العامل في المبتدأ	٤٠–٤١

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة : العامل في الخبر	٤٢-٤٣
المسالة السادسة : اشتمال الخبر الجامد على ضمير	٤٤-٤٥
المسألة السابعة :تقديم الخبر على المبتدأ	٤٦-٤٧
المسألة الثامنة : الاسم المرفوع بعد لولا	٤٨-٤٩
المسألة التاسعة : مذ ، ومنذ	٥٠-٥١
المسألة العاشرة : رافع خبر إن	٥٢-٥٣
المسألة الحادية عشرة :خبر (لا) النافية للجنس	٥٤
المسألة الثانية عشرة : الاسم المرفوع بعد أداة الشرط	٥٥-٥٦
المسألة الثالثة عشرة : العطف على الضمير المرفوع المتصل	٥٧
الفصل الثالث : المنصوبات والمجرورات ٥٨	
المسألة الأولى : ناصب خبر (ما)	٥٩-٦١
المسألة الثانية : المعطوف على اسم (إن)	٦٢-٦٣
المسألة الثالثة : نصب الاسم بعد (لا)	٦٤
المسألة الرابعة : الاسم المنصوب بعد (إلا)	٦٥-٦٧
المسألة الخامسة : ناصب المنادى	٦٨
المسألة السادسة : التمييز	٦٩
المسألة السابعة : تقديم التمييز على الفعل	٧٠-٧١
المسألة الثامنة : الحال	٧٢-٧٤
المسألة العاشرة : تقديم حال المجرور عليه	٧٥-٧٦
المسالة الثانية عشرة : ناصب المفعول معه	٧٧-٧٨
المسالة الثالثة عشرة : تقدير الظرف الواقع خبر	٧٩-٨٠
المسالة الرابعة عشرة : جواز العطف على المضمر المجرور	٨١-٨٢
الفصل الرابع : صرف الاسم وعدمه ٨٣	
المسألة الأولى : الصرف	٨٤-٨٥

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية : ما لا ينصرف	٨٦-٨٧
المسألة الثالثة : صرف الاسم المؤنث	٨٨
المسألة الرابعة : صرف أقل منك في الضرورة	٨٩
المسالة الخامسة : ترك صرف ما ينصرف	٩٠-٩١
المسألة السادسة : الترخيم	٩٢
المسألة السابعة : جواز ترخيم الثلاثي غير المؤنث	٩٣
المسالة الثامنة : ترخيم الرباعي ساكن الثالث	٩٤
المسألة التاسعة : جواز ترخيم المضاف إليه	٩٥
المسالة العاشرة : مد المقصور وقصر الممدود	٩٦-٩٨
المسألة الحادية عشرة : إثبات (ياء) المنقوص في النداء	٩٩
المسالة الثانية عشرة : الوقف	١٠٠-١٠٢
المسألة الثالثة عشرة : التصغير	١٠٣-١٠٤
المسالة الرابعة عشرة :تقدير حذف الألف في جمع (الذي) مصغرا	١٠٥
المسالة الخامسة عشرة : تصغير اللائي واللاتي	١٠٦
المسالة السادسة عشرة : أصل اسم الجلالة (الله)	١٠٧
المسالة السابعة عشرة : (أيمن)	١٠٨-١٠٩
المسالة الثامنة عشرة : أشياء وزنها وصرفها	١١٠-١١١
المسالة التاسعة عشرة : عيله وعيائل	١١٢-١١٣
المسالة العشرون : (آية)	١١٤-١١٥
الباب الثاني : الفعل إعرابه واشتقاقه	**١١٦**
الفصل الأول : إعراب المضارع	**١١٧**
المسألة الأولى : علة إعراب الفعل المضارع	١١٨
المسألة الثانية : رافع الفعل المضارع	١١٩
المسألة الثالثة : إعراب الأمثلة الخمسة	١٢٠

الموضوع	الصفحة
المسألة الرابعة : ناصب المضارع بعد الواو	١٢١
المسألة الخامسة : عمل فاء السببية	١٢٢-١٢٣
المسألة السادسة : ناصب المضارع بعد حتى	١٢٤-١٢٦
المسألة السابعة : نونا التوكيد	١٢٧-١٢٩
المسألة الثامنة : الحركة التي قبل نون التوكيد	١٣٠
المسألة التاسعة:دخول النون الخفيفة على فعل الاثنين وجماعة النسوة	١٣١-١٣٢
المسألة العاشرة : الجازم لفعل الشرط وجوابه	١٣٣-١٣٥
الفصل الثاني : اشتقاق الفعل	**١٣٦**
المسألة الأولى : المصدر أصل للفعل أم الفعل أصل للمصدر	١٣٧-١٣٨
المسألة الثانية : القول في أولى العاملين بالعمل	١٣٩-١٤٠
المسألة الثالثة : تقديم خبر مازال وأخواتها	١٤١
المسألة الرابعة : تقديم خبر ليس عليها	١٤٢-١٤٣
المسألة الخامسة : العامل في الصفة	١٤٤-١٤٥
الفصل الثالث : الماضي والأمر	**١٤٦**
المسألة الأولى : مجيء الماضي حالاً مجرداً من قد	١٤٧-١٤٨
المسألة الثانية : فعل الحال	١٤٩-١٥٠
المسألة الثالثة : نعم وبئس	١٥١-١٥٢
المسألة الرابعة : (أفعل) في التعجب اسم أم فعل	١٥٣-١٥٤
المسألة الخامسة : جواز التعجب من الألوان	١٥٥
المسألة السادسة : موضع الفعل بعد عسى إذا وقع بعد الاسم	١٥٦
المسألة السابعة : بناء فعل الأمر	١٥٧-١٥٨
الباب الثالث : الحروف والأدوات	**١٥٩**
الفصل الأول : الحروف المفردة	**١٦٠**
المسألة الأولى : تخفيف الهمزة إذا وقعت مكسورة بعد ضم	١٦١-١٦٢

الموضوع	الصفحة
المسألة الثانية : الألف واللام بمعنى الذي	١٦٣
المسألة الثالثة : زيادة الألف وضمة التصغير	١٦٤-١٦٥
المسألة الرابعة : اللام	١٦٦-١٦٧
المسألة الخامسة : لام التعريف	١٦٨
المسألة السادسة : لام المبتدأ	١٦٩
المسألة السابعة : إعمال لام التعليل	١٧٠
المسألة الثامنة : جواز دخول اللام في خبر لكن	١٧١-١٧٢
المسألة التاسعة : دلالة الواو على الترتيب	١٧٣-١٧٤
المسألة العاشرة : زيادة الواو	١٧٥
الفصل الثاني : الأدوات	**١٧٦**
المسألة الأولي : إعمال (إن) المحذوفة	١٧٧-١٧٨
المسألة الثانية : (أو) بمعنى الواو أو (بل)	١٧٩-١٨٢
المسألة الثالثة : ما المصدرية	١٨٣-١٨٤
المسألة الرابعة : زيادة (من) في الواجب	١٨٥-١٨٦
المسألة الخامسة : لن	١٨٧
المسألة السادسة : إذن	١٨٨
المسألة السابعة : العطف بـــ لكن بعد الإثبات	١٨٩
المسألة الثامنة : ربَّ	١٩٠-١٩١
المسألة التاسعة : إضمار (ربَّ) بعد الواو	١٩٢
المسألة العاشرة : الآن	١٩٣-١٩٤
المسألة الحادية عشرة : كون (إن) بمعنى (إذ) الشرطية	١٩٥-١٩٦
المسألة الثانية عشرة : المجازاة بكيف	١٩٧-١٩٨
المسألة الثالثة عشرة : كِلتا	١٩٩-٢٠٠
المسألة الرابعة عشرة : كلا وكِلتا	٢٠١-٢٠٢

الموضوع	الصفحة
المسألة الخامسة عشرة : أيهم	٢٠٥-302
الخاتمة	٢٠٦-٢٠٩
الفهارس العامة	٢١٠
فهرس الآيات القرآنية	٢١١-٢١٩
فهرس الأحاديث	٢٢٠
فهرس الأشعار	٢٢١-٢٢٤
الأمثال	٢٢٥
الأعلام	٢٢٦-٢٣١
القبائل	٢٣٢
الأماكن	٢٣٣
المصادر والمراجع	٢٣٤-٢٤١
فهرس الموضوعات	٢٤٢-٢٤٧